

مجمع فتاوى

شيخ الإسلام ابن تيمية

مكتبة دار الفقه
بمدينة الرياض

المجلد الرابع والعشرون



مجموع فتاوى

شيخ الإسلام ابن حجر عسقلاني

قدس الله روحه

جَنَعَ وَتَوَيْتُ الرُّحُومَ
عَبْدُ الْحَمِيدِ مُحَمَّدٌ بْنُ قَاسِمٍ
بِمَسَاعِدَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ

المجلد الرابع والعشرون

الفقه كتاب

الجزء الرابع

من صلاة أهل الأعذار إلى الزكاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب صلاة أهل الاعذار

سئل شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

عن رجل شيخ كبير وقد انحلت أعضاؤه ، لا يستطيع ان يأكل
أو يشرب ، ولا يتحرك ، ولا يستجي بلقاء ، وإذا سجد ما يستطيع
الرفع ، فكيف يصلي ؟

فأجاب : أما الصلاة فانه يفعل ما يقدر عليه ، ويصلي قاعداً إذا
لم يستطع القيام ، ويومئ برأسه إيماء بحسب حاله ، وان سجد على
فخذه جاز ، ويمسح بخرقته إذا تخلى ، ويوضئه غيره إذا أمكن ، ويجمع
بين الصلاتين فيوضيه في آخر وقت الظهر ، فيصلّي الظهر والعصر بلا
قصر ، ثم إذا دخل وقت المغرب صلى المغرب والعشاء ، ويوضئه الفجر .

وان لم يستطع الصلاة قاعداً صلى على جنبه ، ووجهه الى القبلة ،

وان لم يكن عنده من يوضئه ولا ييممه صلى على حسب حاله ، سواء كان على قفاه ورجلاه الى القبلة ، او على جنبه ووجهه الى القبلة .

وان لم يكن عنده من يوجهه الى القبلة صلى الى أي جهة توجهه ، شرقاً ، أو غرباً ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وسئل شيخ الاسلام

هل تجوز صلاة المرأة قاعدة مع قدرتها على القيام ؟

فأجاب:

فصل

وأما صلاة الفرض قاعداً مع القدرة على القيام فلا تضح ، لامن رجل ولا امرأة ، بل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « صل قائماً ، فان لم تستطع فقاعداً ، فان لم تستطع فعلى جنبك » .

ولكن يجوز التطوع جالسا ، ويجوز التطوع على الراحلة في السفر قبل أي جهة توجهت بها ، فان النبي صلى الله عليه وسلم كان

يُصلي على دابته قبل أي جهة توجهت به ، ويوتر عليها ، غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة .

ويجوز للمريض إذا شق عليه القيام أن يصلي قاعداً ، فإن لم يستطع صلى على جنبه ، وكذلك إذا كان رجل لا يمكنه النزول إلى الأرض صلى على راحلته ، والخائف من عدوه إذا نزل يصلي على راحلته .
والله اعلم .

وسئل شيخ الإسلام

هل القصر في السفر سنة أو عزيمة ؟ وعن صحة الحديث الذي رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد ، عن طلحة بن عمرو ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عائشة ، قالت : كل ذلك قد فعل النبي صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة وأتم .

فأجاب : أما القصر في السفر فهو سنة النبي صلى الله عليه وسلم وستة خلفائه الراشدين ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط إلا ركعتين ، وكذلك أبو بكر وعمر ، وكذلك عثمان في السنة

الأولى من خلافته ، لكنه في السنة الثانية أتمها بمنى لأعذار مذكورة في غير هذا الموضع .

وأما الحديث المذكور فلا ريب أنه خطأ على عائشة . وإبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى المدني القدري ، وهو وطلحة بن عمرو المكي ضعيفان ، باتفاق أهل الحديث لا يحتاج بواحد منها فيما هو دون هذا . وقد ثبت في الصحيح عن عائشة أنها قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فافرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر » . وقيل لعروة : فلم أتمت عائشة الصلاة ؟ قال : تأولت ، كما تأول عثمان . فهذه عائشة تخبر بأن صلاة السفر ركعتان ، وابن اختها عروة أعلم الناس بها : يذكر أنها أتمت بالتأويل ، لم يكن عندها بذلك سنة . وكذلك ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : « صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الأضحى ركعتان ، تمام غير قصر على لسان نبيكم » .

وأيضاً فإن المسلمين قد نقلوا بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر إلا ركعتين ، ولم ينقل عنه أحد أنه صلى أربعاً قط ، ولكن الثابت عنه أنه صام في السفر وأفطر ، وكان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر .

وأما القصر فكل الصحابة كانوا يقصرون ، منهم اهل مكة ،
وغير اهل مكة بتي وعرفة وغيرها ، وقد تنازع العلماء في الترييع :
هل هو محرم ؟ أو مكروه ؟ أو ترك للأولى ؟ أو مستحب ؟ أوها سواء
على خمسة اقوال :

أحدها : قول من يقول ان الاتمام أفضل . كقول الشافعي .

والثاني : قول من يسوى بينها . كبعض أصحاب مالك .

والثالث : قول من يقول القصر أفضل : كقول الشافعي الصحيح
واحدي الروايتين عن احمد .

والرابع : قول من يقول الاتمام مكروه ، كقول مالك في احدي الروايتين
وأحمد في الرواية الأخرى .

والخامس : قول من يقول ان القصر واجب ، كقول أبي حنيفة ،
ومالك في رواية .

وأظهر الاقوال قول من يقول إنه سنة ، وان الاتمام مكروه ، ولهذا
لا تجب نية القصر عند اكثر العلماء ، كأبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد في
احد القولين عنه في مذهبه .

وسئل

هل لمسافة القصر قدر محدود عن الشارع صلى الله عليه وسلم ؟

فأجاب : السنة أن يقصر للمسافر الصلاة ، فيصلّي الرباعية ركعتين ، هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع أسفاره . هو وأصحابه ، ولم يصل في السفر أربعا قط . وما روى عنه « انه صلى في السفر أربعا في حياته » فهو حديث باطل عند أئمة الحديث .

وقد تنازع العلماء في المسافر إذا صلى أربعا . فقليل : لا يجوز ذلك كما لا يجوز أن يصلي الفجر والجمعة والعيد أربعا ، وقيل : يجوز ، ولكن القصر أفضل عند عامتهم — ليس فيه إلا خلاف شاذ ، ولا يفتقر القصر إلى نية ؛ بل لو دخل في الصلاة وهو ينوي أن يصلي أربعا — اتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد كان صلى الله عليه وسلم لما حج بالمسلمين حجة الوداع يصلي بهم ركعتين ركعتين ، إلى أن رجع ، وجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة ، والمسلمون خلفه ، ويصلي بصلاته أهل مكة وغيرهم جمعا ، وقصرأ . ولم يأمر أحدا أن ينوي لاحما ولا قصرأ .

وأقام بتى يوم العيد ، وإمام منى يصلي بالمسلمين ركعتين ركعتين
والمسلمون خلفه يصلي بصلاته أهل مكة وغيرهم . وكذلك أبو بكر
وعمر بعده ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر أحداً
من أهل مكة أن يصلي أربعاً ، لا بتى ولا غيرها . فهذا كان أصح
قولي العلماء أن أهل مكة يجمعون برفة ومزدلفة ، ويقصرون بها
وبتى وهذا قول عامة فقهاء الحجاز ، كمالك . وابن مينة ، وهو قول
اسحاق بن راهويه واختيار طائفة من أصحاب الشافعي ، وأحمد ، كأبي
الخطاب في عباداته .

وقد قيل : يجمعون ولا يقصرون ، وهو قول أبي حنيفة ، وهو
النصوص عن أحمد ، وقيل : لا يقصرون ، ولا يجمعون . كما يقوله من
يقوله من أصحاب الشافعي وأحمد ، وهو أضف الأقوال .

والصواب المقطوع به أن أهل مكة يقصرون ، ويجمعون هناك ،
كما كانوا يفعلون هناك مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وخلفائه ، ولم
ينقل عن أحد من المسلمين أنه قال لهم هناك اتعوا صلاتكم ، فانا
قوم سفر ؛ ولكن نقل أنه قال ذلك في غزوة الفتح لما صلى بهم داخل
مكة ، وكذلك كان عمر يأمر أهل مكة بالأعمال إذا صلى بهم في البلد ،
وأما بتى فلم يكن يأمرهم بذلك .

وقد تنازع العلماء في قصر أهل مكة خلفه ف قيل : كان ذلك لأجل النسك ، فلا يقصر المسافر سقراً قصيراً هناك ، وقيل : بل كان ذلك لأجل السفر ، وكلا القولين قاله بعض اصحاب أحمد . والقول الثاني هو الصواب ، وهو أنهم قصروا لأجل سفرهم ، ولهذا لم يكونوا يقصرون بمكة ، وكانوا محرمين ، والقصر معلق بالسفر وجوداً وعدمأ ، فلا يصلي ركعتين الا مسافر ، وكل مسافر يصلي ركعتين ، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « صلاة المسافر ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة النحر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، تمام غير نقص » : اي غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم . وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها إنها قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ، ركعتين ، ثم زيد في صلاة الحضر ، وأقرت صلاة السفر » .

وقد تنازع العلماء : هل يختص بسفر دون سفر ؟ أم يجوز في كل سفر ؟ وأظهر القولين انه يجوز في كل سفر قصيراً كان أو طويلاً ، كما قصر أهل مكة خلف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومنى ، وبين مكة وعرفة نحو بريد : أربع فراسخ .

وأيضاً فليس الكتاب والسته يخصان بسفر دون سفر ، لا بقصر ولا بفطر ، ولا تيمم ولم يحد النبي صلى الله عليه وسلم مسافة القصر بحد ، لا زماني ، ولا مكاني ، والأقوال المذكورة في ذلك متعارضة ،

ليس على شيء منها حجة ، وهي متناقضة ، ولا يمكن ان يحمد ذلك
بحمد صحيح .

فان الأرض لا تذرع بذرع مضبوط في عامة الأسفار ، وحركة
المسافر تختلف . والواجب ان يطلق ما اطلقه صاحب الشرع صلى الله
عليه وسلم ، ويقيد ما قيده ، فيقصر المسافر الصلاة في كل سفر ،
وكذلك جميع الأحكام المتعلقة بالسفر من القصر والصلاة على الرحلة ،
والمسح على الخفين .

ومن قسم الاسفار الى قصير وطويل ، وخص بعض الأحكام بهذا
وبعضها بهذا ، وجعلها متعلقة بالسفر الطويل ، فليس معه حجة يجب
الرجوع اليها . والله سبحانه وتعالى اعلم .

وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

إذا سافر انسان سفرا مقدار ثلاثة ايام ، او ثلاثة فراسخ ، هل
يباح له الجمع والقصر أم لا ؟

فأجاب : وأما الجمع والقصر في السفر القصير ففيه ثلاثة اقوال : بل
أربعة ؛ بل خمسة في مذهب احمد .

احدها : انه لا يباح لا الجمع ، ولا القصر .

والثاني : يباح الجمع دون القصر .

والثالث : يباح الجمع بعرفة ومزدلفة خاصة للمكي ، وان كان سفره قصيراً .

والرابع : يباح الجمع والقصر بعرفة ومزدلفة .

والخامس : يباح ذلك مطلقاً . والذي يجمع للسفر هل يباح له الجمع مطلقاً ، أو لا يباح الا اذا كان مسافراً؟ فيه روايتان عن أحمد مقياً أو مسافراً ، ولهذا نص أحمد على أنه يجمع اذا كان له شغل . قال القاضي أبو يعلى كل من يبيع ترك الجمعة والجماعة يبيع الجمع ، ولهذا يجمع للمطر ، والوحل ، وللريح الشديدة الباردة ؛ في ظاهر منذهب الامام أحمد ، ويجمع للمريض والمستحاضة والمرضع ، فاذا جد السير بالسافر . جمع سواء كان سفره طويلاً او قصيراً ، كما مضت سنة رسول صلى الله عليه وسلم . يجمع الناس بعرفة ومزدلفة ، المكي وغير المكي ، مع ان اهل مكة يسفرون قصير .

وكذلك جمع صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدون بعرفة ومزدلفة ومتى قصرُوا بقصر خلفهم أهل مكة ، وغير أهل مكة ، وعرفة من مكة

ريد : اربعة فراسخ ؛ ولهذا قال مالك وبعض أصحاب أحمد كأبي الخطاب
في العبادات الخمس : إن أهل مكة يقصرون بعرفة ومزدلفة ، وهذا
القول هو الصواب..، وإن كان للنصوص عن الأئمة الثلاثة بخلافه : أحمد
والتابعي وأبي حنيفة .

ولهذا قال طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم إنه يقصر في السفر
الطويل والقصير ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت للقصر
مسافة ، ولا وقتاً ، وقد قصر خلفه أهل مكة بعرفة ومزدلفة ، وهذا
قول كثير من السلف والخلف ، وهو أصح الأقوال في الدليل . ولكن لا
بد أن يكون ذلك مما يعد في العرف سفراً ، مثل أن يتزود له ، ويبرز
للصحراء ، فأما إذا كان في مثل دمشق ، وهو ينتقل من قراها الشجرية من
قرية إلى قرية كما ينتقل من الصالحية إلى دمشق ، فهذا ليس بمسافر ، كما أن
مدينة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بمنزلة القرى المتقاربة عند كل قوم نخيلهم
ومقابرهم ومساجدهم ، قباء وغير قباء ، ولم يكن خروج الحارث إلى قباء
سفراً ، ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يقصرون في مثل
ذلك ، فإن الله تعالى قال : (وعن حولكم من الأعراب منافقون ومن
أهل المدينة) فجميع الأبنية تدخل في مسمى المدينة ، وما خرج عن
أهلها فهو من الأعراب أهل العمود . والمنتقل من المدينة من ناحية إلى
ناحية ليس بمسافر ، ولا يقصر الصلاة ، ولكن هذه مسائل اجتهد ،

فمن فعل منها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ، ولم يهجر .

وهكذا اختلفوا في الجمع والقصر هل يشترط له نية ؟ فالجمهور لا يشترطون النية ، كمالك ، وأبي حنيفة ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد وهو مقتضى نصوصه .

والثاني : تشترط . كقول الشافعي ، وكثير من أصحاب أحمد ، كالحرقي وغيره ، والأول اظهر ، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه .

وسئل

عن سفر يوم من رمضان هل يجوز ان يقصر فيه ويفطر أم لا ؟

فأجاب : هذا فيه نزاع بين العلماء ، والأظهر انه يجوز له القصر والفطر في يوم من رمضان ، كما قصر أهل مكة خلف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ، وعرفة عن المسجد الحرام مسيرة بريد ؛ ولأن السفر مطلق في الكتاب والسنة .

وسئل

عن رجل مسافر إلى بلد ، ومقصوده ان يقيم مدة شهر او اكثر
فهل يتم الصلاة أم لا ؟

فأجاب : اذا نوى ان يقيم بالبلد أربعة ايام فما دونها قصر الصلاة ،
كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة . فانه اقام بها اربعة
ايام يقصر الصلاة . وان كان اكثر ففيه نزاع . والأحوط ان يتم الصلاة .

واما ان قال غداً اسافر ، أو بعد غد أسافر ، ولم ينو المقام فانه
يقصر ابداً ، فان النبي صلى الله عليه وسلم اقام بمكة بضعة عشر يوماً
يقصر الصلاة ، وأقام بتبوك عشرين ليلة يقصر الصلاة . والله اعلم .

وسئل

عن رجل جرد إلى الحرية لأجل الحمى وهو يعلم انه يقيم
مدة شهرين . فهل يجوز له القصر ؟ وإذا جاز القصر . فالاتمام أفضل
أم القصر ؟

فاجاب : الحمد لله . هذه المسألة فيها نزاع بين العلماء ، منهم من
يوجب الاتمام ، ومنهم من يوجب القصر ، والصحيح ان كلاهما سائغ
فمن قصر لا ينكر عليه ، ومن أتم لا ينكر عليه .

وكذلك تنازعوا في الأفضل : فمن كان عنده شك في جواز القصر
فإراد الاحتياط ، فالإتمام أفضل ، وأما من تبينت له السنة ، وعلم ان
النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع للمسافر ان يصلي الا ركعتين ، ولم
يحد السفر بزمان أو بمكان ، ولا حد الإقامة ايضاً بزمن محدود ،
لا ثلاثة ولا اربعة ، ولا اثنا عشر ، ولا خمسة عشر ، فانه يقصر
كما كان غير واحد من السلف يفعل ، حتى كان مسروق قد ولوه
ولاية لم يكن يختارها فأقام سنين يقصر الصلاة .

وقد أقام المسلمون بنهاوند ستة أشهر يقصرون الصلاة ، وكانوا
يقصرون الصلاة مع علمهم ان حاجتهم لا تقضي في اربعة ايام ، ولا
اكثر . كما أقام النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه بعد فتح مكة قريباً
من عشرين يوماً يقصرون الصلاة ، وأقاموا بمكة عشرة أيام يفطرون
في رمضان . وكان النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة يعلم انه يحتاج
ان يقيم بها اكثر من اربعة ايام . واذا كان التحديد لا أصل له ،
فما دام المسافر مسافراً يقصر الصلاة ، ولو أقام في مكان شهوراً ،
والله أعلم ، كته أحمد بن تيمية .

وسئل

هل الجمع بين الصلاتين في السفر أفضل أم القصر ؟ وما أقوال العلماء في ذلك ؟ وما حجة كل منهم ؟ وما الراجع من ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . بل فعل كل صلاة في وقتها أفضل ، إذا لم يكن به حاجة الى الجمع . فإن غالب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يصليها في السفر إنما يصليها في أوقاتها . وإنما كان الجمع منه مرات قليلة .

وفرق كثير من الناس بين الجمع والقصر ، وظنهم ان هذا يشرع سنة ثابتة ، والجمع رخصة عارضة ، وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم في جميع أسفاره كان يصلي الرباعية ركعتين ، ولم ينقل احد انه صلى في سفره الرباعية اربعاً ؛ بل وكذلك أصحابه معه .

والحديث الذي يروى عن عائشة : « أنها أتت معه وافطرت » ، حديث ضعيف ؛ بل قد ثبت عنها في الصحيح : « ان الصلاة اول ما فرضت كانت ركعتين ، ركعتين ، ثم زيد في صلاة الحضر ، وأقرت

صلاة السفر . وثبت في الصحيح عن عمر بن الخطاب انه قال :
« صلاة السفر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الأضحية ركعتان
وصلاة الفطر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم صلى الله
عليه وسلم » .

وأما قوله تعالى : (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح
ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتكم الذين كفروا) فان نفى
الجناح لبيان الحكم ، وإزالة الشبهة ، لا يمنع ان يكون القصر هو
السنة . كما قال : (ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت
او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما) نفى الجناح لأجل الشبهة التي
عرضت لهم من الطواف بينهما ؛ لأجل ما كانوا عليه في الجاهلية من
كراهة بعضهم للطواف بينهما ، والطواف بينهما مأمور به باتفاق
المسلمين ، وهو اما ركن ، واما واجب ، واما سنة مؤكدة .

وهو سبحانه ذكر الخوف والسفر ، لأن القصر يتناول قصر العدد
وقصر الأركان ، فالخوف يبيح قصر الأركان ، والسفر يبيح قصر العدد
فاذا اجتمعا ابيح القصر بالوجهين ، وان انفرد السفر أبيح احد نوعي
القصر ، والعلماء متنازعون في المسافر : هل فرضه الركعتان ؟ ولا
يحتاج قصره الى نية ؟ أم لا يقصر الا بنية ؟ على قولين :

والأول : قول أكثرهم ، كأبي حنيفة ؛ ومالك ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد ، اختاره أبو بكر وغيره .

والثاني : قول الشافعي ، وهو القول الآخر في مذهب أحمد ، اختاره الحرقى وغيره .

والأول هو الصحيح الذي تدل عليه سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، فانه كان يقصر بأصحابه ، ولا يعلمهم قبل الدخول في الصلاة انه يقصر ، ولا بأحرم بنية القصر . ولهذا لما سلم من ركعتين ناسياً قال له ذو اليمين : « أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال : لم أنس ، ولم تقصر ، قال : بلى ! قد نسيت . وفي رواية . لو كان شيء لأخبرتكم به » ولم يقل لو قصرت لأمرتكم ان تتوا القصر . وكذلك لما جمع بهم لم يعلمهم انه جمع قبل الدخول ، بل لم يكونوا يعلمون انه يجمع حتى يقضي الصلاة الأولى ، فعلم أيضاً أن الجمع لا يفتقر الى ان ينوي حين الشروع في الأولى ، كقول الجمهور ، والنصوص عن أحمد يوافق ذلك .

وقد تنازع العلماء في الترييع في السفر : هل هو حرام ؟ أو مكروه ؟ أو ترك الأولى ؟ أو هو الراجع ؟ فذهب أبي حنيفة ، وقول في مذهب مالك : ان القصر واجب ، وليس له ان يصلي اربعاً

ومذهب مالك في الرواية الأخرى وأحمد في أحد القولين ، بل أنصها
ان الاتمام مكروه . ومذهبه في الرواية الأخرى ومذهب الشافعي في
أظهر قوله : ان القصر هو الأفضل ، والتريع ترك الأولى . وللشافعي
قول ان التريع افضل ، وهذا أضعف الأقوال .

وقد ذهب بعض الخوارج الى أنه لا يجوز القصر الا مع الخوف ،
ويذكر هذا قولاً للشافعي ، وما أظنه يصح عنه ، فإنه قد ثبت بالسنة
للتواترة : « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بأصحابه بمى
ركعتين ركعتين آمن ما كان الناس ، وكذلك بعده أبو بكر ،
وكذلك بعده عمر .

واذا كان كذلك فكيف يسوى بين الجمع والقصر ؟ ! وفعل كل
صلاة في وقتها أفضل ، اذا لم يكن حاجة عند الأئمة كلهم ، وهو مذهب
أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وأحمد في ظاهر مذهبيها ، بل تنازعوا
في جواز الجمع على ثلاثة أقوال .

فذهب أبي حنيفة أنه لا يجمع الا بعرفة ومزدلفة . ومذهب
مالك وأحمد في إحدى الروايتين انه لا يجمع للمسافر اذا كان نازلاً ،
وانما يجمع اذا كان سائراً ، بل عند مالك اذا جده به السير ، ومذهب
الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى انه يجمع للمسافر ، وان كان نازلاً .

وسبب هذا النزاع ما بلغهم من أحاديث الجمع ، فان أحاديث الجمع قليلة ، فالجمع بعرفة ومزدلفة متفق عليه ، وهو منقول بالتواتر فلم يتنازعوا فيه . وأبو خنيفة لم يقل بغيره لحديث ابن مسعود الذي في الصحيح انه قال : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها الا صلاة الفجر بمزدلفة ، وضلاة المغرب ليلة جمع » . وأراد بقوله « في الفجر لغير وقتها » التي كانت عادته ان يصلّيها فيه فانه جاء في الصحيح عن جابر « انه صلى الفجر بمزدلفة بعد ان برق الفجر » وهذا متفق عليه بين المسلمين ان الفجر لا يصلّي حتى يطلع الفجر ، لا بمزدلفة ولا غيرها ، لكن بمزدلفة غلس بها تقليداً شديداً .

وأما أكثر الأئمة فبلغتهم أحاديث في الجمع صحيحة ، كحديث أنس وابن عباس وابن عمر ومعاذ وكلها من الصحيح . ففي الصحيحين عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم ، كان اذا ارتحل قبل ان تزيغ الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ، ثم نزل فصلها جميعاً واذا ارتحل بعد ان تزيغ الشمس صلى الظهر والعصر ثم ركب » وفي لفظ في الصحيح « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد ان يجمع بين الصلاتين في السفر أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ، ثم يجمع بينهما » وفي الصحيحين عن ابن عمر « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء » وفي لفظ في الصحيح « ان

ابن عمر كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء ، بعد ان يغيب الشفق . ويقول : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء » .

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في سفرة سافرهما في غزوة تبوك ، فجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء » . قال سعيد بن جبير قلت لابن عباس : ما حمله على ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته . وكذلك في صحيح مسلم عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء . قال : فقلت : ما حمله على ذلك ؟ قال : أراد ان لا يخرج أمته » بل قد ثبت عنه انه جمع في المدينة كما في الصحيحين عن ابن عباس . قال : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً من غير خوف ولا سفر » . وفي لفظ في الصحيحين عن ابن عباس : « ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا وثمانيا ، جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء » قال أيوب لعله في ليلة مطيرة ، وكان أهل المدينة يجمعون في الليلة المطيرة بين المغرب والعشاء ، ويجمع معهم عبد الله بن عمر . وروى ذلك مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا العمل من الصحابة ..

وقولهم : « أراد ان لا يخرج أمته » يبين انه ليس المراد بالجمع تأخير الأولى الى آخر وقتها ، وتقديم الثانية في أول وقتها ، فان مراعاة مثل هذا فيه حرج عظيم . ثم ان هذا جائز لكل أحد في كل وقت ، ورفع الحرج انما يكون عند الحاجة ، فلا بد ان يكون قد رخص لأهل الأعذار فيما يرفع به عنهم الحرج ، دون غير أرباب الأعذار .

وهذا ينبنى على أصل كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو : ان المواقيت لأهل الأعذار ثلاثة ، ولغيرهم خمسة ، فان الله تعالى قال : (أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل) فذكر ثلاثة مواقيت والطرف الثاني يتناول الظهر والعصر . والزلف يتناول المغرب والعشاء . وكذلك قال : (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) والدلوك هو الزوال ، في أصح القولين . يقال : دلت الشمس ، وزالت ، وزاغت ، ومالت . فذكر الدلوك والغسق وبعد الدلوك يصلى الظهر والعصر ، وفي الغسق تصلى المغرب والعشاء ، ذكر أول الوقت وهو الدلوك ، وآخر الوقت وهو الغسق ، والغسق اجتماع الليل وظلمته .

ولهذا قال الصحابة كعبد الرحمن بن عوف وغيره : ان المرأة الحائض اذا طهرت قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء . واذا طهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر . وهذا مذهب جمهور الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد .

وأيضاً فجمع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة يدل على جواز الجمع بغيرها للعذر ، فانه قد كان من الممكن ان يصلي الظهر ويؤخر العصر الى دخول وقتها ، ولكن لأجل النسك والاشتغال بالوقوف قدم العصر . ولهذا كان القول للرضي عند جماهير العلماء انه يجمع بمزدلفة وعرفة من كان أهله على مسافة القصر ، ومن لم يكن أهله كذلك ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى صلى الله عليه وسلم مع جميع المسلمين أهل مكة وغيرهم ، ولم يأمر أحداً منهم بتأخير العصر ، ولا بتقديم المغرب ، فمن قال من أصحاب الشافعي وأحمد : ان أهل مكة لا يجمعون فقلوه ضعيف في غاية الضعف . يخالف للسنة البيّنة الواضحة التي لا ريب فيها ، وعذرهم في ذلك انهم اعتقدوا ان سبب الجمع هو السفر الطويل ، والصواب ان الجمع لا يختص بالسفر الطويل ، بل يجمع للمطر ، ويجمع للمرض ، كما جاءت بذلك السنة في جمع المستحاضة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالجمع في حديثين .

وأيضاً فكون الجمع يختص بالطويل ، فيه قولان للعلماء ، وهما وجهان في مذهب أحمد :

أحدهما : يجمع في القصير ، وهو المشهور ، ومذهب الشافعي لا .

والأول اصح لما تقدم ، والله اعلم .

وسئل

عن الجمع ، وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ؟

فأجاب : وأما الجمع فأنما كان يجمع بعض الأوقات إذا جد به السير ، وكان له عذر شرعي . كما جمع بعرفة ومزدلفة ، وكان يجمع في غزوة تبوك أحياناً ، كان إذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر الى العصر ثم صلاهما جميعاً ، وهذا ثابت في الصحيح .

وأما إذا ارتحل بعد الزوال فقد روى أنه كان صلى الظهر والعصر جميعاً ، كما جمع بينهما بعرفة ، وهذا معروف في السنن ، وهذا إذا كان لا ينزل الى وقت المغرب ، كما كان بعرفة لا يفيض حتى تغرب الشمس وأما إذا كان ينزل وقت العصر فانه يصليها في وقتها ، فليس القصر كالجمع ، بل القصر سنة راتبة ، وأما الجمع فانه رخصة عارضة ، ومن سوى من العامة بين الجمع والقصر فهو جاهل بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبأقوال علماء المسلمين .

فان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقت بينهما ، والعلماء

اتفقوا على ان احدهما سنة ، واختلفوا في وجوبه ، وتنازعوا في جواز الآخر ، فأين هذا من هذا؟!

وأوسع المذاهب في الجمع بين الصلاتين مذهب الامام احمد ، فانه نص على انه يجوز الجمع للخرج ، والشغل ، بحديث روى في ذلك . قال القاضي ابو يعلى وغيره من أصحابنا : يعنى اذا كان هناك شغل يبيح له ترك الجمعة والجماعة جاز له الجمع ، ويجوز عنده وعند مالك وطائفة من اصحاب الشافعي الجمع للمرض ، ويجوز عند الثلاثة الجمع للمطر بين المغرب والعشاء ، وفي صلاتي النهار نزاع بينهم ويجوز في ظاهر مذهب احمد ومالك الجمع للوحل ، والريح الشديدة الباردة ، ونحو ذلك .

ويجوز للمرضع ان تجمع اذا كان يشق عليها غسل الثوب في وقت كل صلاة ، نص عليه احمد . وتنازع العلماء في الجمع والقصر : هل يفتقر الى نية ؟ فقال جمهورهم : لا يفتقر الى نية ، وهذا مذهب مالك ، وابى حنيفة ، وأحد القولين في مذهب أحمد ، وعليه تدل نصوصه وأصوله .

وقال الشافعي وطائفة من اصحاب احمد : انه يفتقر الى نية ، وقول الجمهور هو الذي تدل عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما قد بسطت هذه المسألة في موضعها ، والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن صلاة الجمع في المطر بين العشائين . هل يجوز من البرد الشديد ؟ او الريح الشديدة ؟ ام لا يجوز الا من المطر خاصة ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . يجوز الجمع بين العشائين للمطر ، والريح الشديدة الباردة ، والوحل الشديد . وهذا أصح قولي العلماء ، وهو ظاهر مذهب احمد ومالك وغيرها ، والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل يؤم قوماً . وقد وقع المطر والتلج فأراد أن يصلي بهم المغرب ، فقالوا له : يجمع ، فقال : لا أفعل ، فهل للمأمومين ان يصلوا في بيوتهم ؟ ام لا ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم يجوز الجمع للوحل الشديد ، والريح الشديدة الباردة ، في الليلة الظلماء ، ونحو ذلك ، وإن لم يكن المطر

نازلاً في اصح قولي العلماء ، وذلك أولى من أن يصلوا في بيوتهم ،
بل ترك الجمع مع الصلاة في البيوت بدعة مخالفة للسنة ، إذ السنة ان
تصلي الصلوات الخمس في المساجد جماعة ، وذلك أولى من الصلاة في
البيوت باتفاق المسلمين .

والصلاة جمعاً في المساجد أولى من الصلاة في البيوت مفرقة
باتفاق الأئمة الذين يجوزون الجمع : كمالك ، والشافعي ، وأحمد . والله
تعالى أعلم .

قال رحمه الله :

فصل

وأما الصلوات في الأحوال العارضة ، كالصلاة المكتوبة في الخوف
والمرض ، والسفر ، ومثل الصلاة لدفع البلاء عند أسبابه كصلوات
الآيات في الكسوف ونحوه ، أو الصلاة لاستجلاب النعماء كصلاة
الاستسقاء ، ومثل الصلاة على الجنائز : ففقهاء الحديث كأحمد وغيره
متبعون لعامة الحديث الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في هذا
الباب فيجوزون في صلاة الخوف جميع الأنواع المحفوظة عن النبي

صلى الله عليه وسلم ، ويختارون قصر الصلاة في السفر ، اتباعاً لسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، فانه لم يصل في السفر قط رباعية إلا مقصورة ، ومن صلى اربعاً لم يبطلوا صلاته ؛ لأن الصحابة أقروا من فعل ذلك منهم ؛ بل منهم من يكره ذلك ، ومنهم من لا يكرهه وان رأى تركه أفضل ، وفي ذلك عن احمد روايتان .

وهذا بخلاف الجمع بين الصلاتين ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله إلا مرات قليلة ، فاهم يستحبون تركه ، الا عند الحاجة إليه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ، حين جد به السير ، حتى اختلف عن أحمد : هل يجوز الجمع للمسافر النازل الذي ليس بشار أم لا ؟ ولهذا كان اهل السنة مجمعين على جواز القصر في السفر ، مختلفين في جواز الاتمام ، ومجمعين على جواز التفريق بين الصلاتين ، مختلفين في جواز الجمع بينهما .

ويجوزون جميع الأنواع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم في « صلاة الكسوف » . فاصحها واشهرها ان يكون في كل ركعة ركوعان . وفي الصحيح أيضاً في كل ركعة ثلاث ركوعات ، واربعة ، ويجوزون حذف الركوع الزائد ، كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويبطلون السجود فيها ، كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجهرون فيها بالقراءة . كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك « الاستسقاء » يجوزون الخروج إلى الصحراء ، لصلاة الاستسقاء ، والدعاء كما ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ويجوزون الخروج والدعاء بلا صلاة . كما فعله عمر رضي الله عنه بمحضر من الصحابة . ويجوزون الاستسقاء بالدعاء تبعاً للصلوات الراجعة ، كخطبة الجمعة ونحوها ، كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم .

وكذلك « الجنابة » فإن اختارم انه يكبر عليها اربعاً كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، انهم كانوا يفعلونه غالباً . ويجوز على المشهور عند احمد التخييس في التكبير ، ومتابعة الامام في ذلك لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كبر خمسا ، وفعله غير واحد من الصحابة ، مثل علي بن أبي طالب وغيره . ويجوز أيضاً على الصحيح عنده التسيع ومتابعة الامام فيه . لما ثبت عن الصحابة انهم كانوا يكبرون احياناً سبعاً ، بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ، ولما في ذلك من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

أما بعد ، فهذه « قاعدة في الأحكام التي تختلف بالسفر والاقامة » مثل قصر الصلاة والفطر في شهر رمضان ونحو ذلك ، وأكثر الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهم جعلوها نوعين : نوعاً يختص بالسفر الطويل وهو : القصر والفطر . ونوعاً يقع في الطويل والقصر كالتيمة والصلاة على الراحة ، واكل الميتة هو من هذا القسم ، وإما المسح على الخفين والجمع بين الصلاتين فمن الأول ، وفي ذلك نزاع .

والكلام في مقامين :

أعبر لهما

الفرق بين السفر الطويل والقصر فيقال :

هذا الفرق لا أصل له في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم بل الأحكام التي علقها الله بالسفر علقها به مطلقاً كقوله تعالى في آية الطهارة : (وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط) وقوله تعالى في آية الصيام (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) وقوله تعالى (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم أن يفتكم الذين كفروا) .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله وضع عن المسافر الصوم وشر الصلاة » وقول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيدت في الحضر . وقول عمر : « صلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان ، تمام غير قصر على لسان نبيكم » . وقوله صلى الله عليه وسلم « يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وقول صفوان بن عسال

« أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كنا سفراً أو مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة ولكن من غائط أو بول أو نوم » وقول النبي صلى الله عليه وسلم « إذا عرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم » وقوله صلى الله عليه وسلم « السفر قطعة من العذاب يمنع أحدهم نومه وطعامه وشرابه فإذا قضى أحدكم نهمته من سفره فليتعجل الرجوع إلى أهله »

فهذه النصوص وغيرها من نصوص الكتاب والسنة ليس فيها تفريق بين سفر طويل وسفر قصير . فمن فرق بين هذا وهذا فقد فرق بين ما جمع الله بينه فرقا لا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله ، وهذا الذي ذكر من تعليق الشارع الحكم بمسمى الاسم المطلق وتفریق بعض الناس بين نوع ونوع من غير دلالة شرعية له نظائر .

منها ان الشارع علق الطهارة بمسمى الماء في قوله (فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً) ولم يفرق بين ماء وماء ولم يجعل الماء نوعين طاهراً وطهوراً .

ومنها ان الشارع علق المسح بمسمى الحف ، ولم يفرق بين حف وحف : فيدخل في ذلك المقتوق والمحروق وغيرها من غير تحديد ، ولم يشترط أيضا ان يثبت بنفسه .

ومن ذلك أنه أثبت الرجعة في مسمى الطلاق بعد الدخول ولم يقسم طلاق المدخول بها إلى طلاق بآن ورجعي .

ومن ذلك أنه أثبت الطلقة الثالثة بعد طلقتين واقتداء والاقتداء بالفرقة بعوض وجعلها موجبة للينونة بغير طلاق يحسب من الثلاث . وهذا الحكم معلق بهذا المسمى لم يفرق فيه بين لفظ ولفظ .

ومن ذلك أنه علق الكفارة بمسمى أيمان المسلمين في قوله تعالى (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتن) وقوله (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) ولم يفرق بين يمين ويمين من أيمان المسلمين ، فجعل أيمان المسلمين المنعقدة تنقسم إلى مكفرة وغير مكفرة مخالف لذلك .

ومن ذلك أنه علق التحريم بمسمى الخمر وبين أن الخمر هي المسكر في قوله صلى الله عليه وسلم « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » ولم يفرق بين مسكر ومسكر .

ومن ذلك أنه علق الحكم بمسمى الإقامة ، كما علقه بمسمى السفر ، ولم يفرق بين مقيم ومقيم . فجعل المقيم نوعين : نوعا يجب عليه الجمعة بغيره ولا تتعقد به . ونوعا تتعقد به ، لا أصل له .

بل الواجب أن هذه الأحكام لا علقها . الشارع بمسمى السفر فهي

تتعلق بكل سفر سواء كان ذلك السفر طويلاً أو قصيراً ، ولكن ثم أمور ليست من خصائص السفر بل تشرع في السفر والحضر ، فان المضطر إلى اكل الميتة لم يخص الله حكمه بسفر لكن الضرورة أكثر ما تقع به في السفر فهذا لا فرق فيه بين الحضر والسفر الطويل والقصير ، فلا يجعل هذا معلقاً بالسفر .

وأما الجمع بين الصلاتين فهل يجوز في السفر القصير ؟ فيه وجهان في مذهب أحمد .

(أحدهما) لا يجوز كمذهب الشافعي قياساً على القصر .

و (الثاني) يجوز كقول مالك ؛ لأن ذلك شرع في الحضر للعرض والمطر ، فصار كأكل الميتة إنما علته الحاجة لا السفر ، وهذا هو الصواب ، فان الجمع بين الصلاتين ليس معلقاً بالسفر وإنما يجوز للحاجة بخلاف القصر .

وأما الصلاة على الراحلة فقد ثبت في الصحيح بل استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي على راحلته في السفر قبل أي وجه توجهت به ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة . وهل يسوغ ذلك في الحضر ؟ فيه قولان في مذهب أحمد وغيره ، فاذا جوز في

الحضر في القصر أولى . وأما إذا منع في الحضر فالفرق بينه وبين القصر والفطر يحتاج إلى دليل .

المقام الثاني

حد السفر الذي علق الشارع به الفطر والقصر .

وهذا مما اضطرب الناس فيه . قيل : ثلاثة أيام . وقيل : يومين قاصدين . وقيل : أقل من ذلك . حتى قيل : ميل . والذين حددوا ذلك بالسافة منهم من قال : ثمانية وأربعون ميلاً ، وقيل : ستة وأربعون ، وقيل : خمسة وأربعون ، وقيل أربعون ، وهذه أقوال عن مالك ، وقد قال أبو محمد المقدسي لا أعلم لما ذهب إليه الأئمة وجهاً . وهو كما قال رحمه الله : فإن التحديد بذلك ليس ثابتاً بنص ولا إجماع ولا قياس . وعامة هؤلاء يفرقون بين السفر الطويل والقصر ، ويجعلون ذلك حداً للسفر الطويل . ومنهم من لا يسمي سفرأ إلا ما بلغ هذا الحد وما دون ذلك لا يسميه سفرأ .

فالذين قالوا : ثلاثة أيام احتجوا بقوله « يمسح للمسافر ثلاثة أيام وليلتين » وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه قال « لا تسافر امرأة مسيرة ثلاثة أيام إلا ومعها ذو محرم » وقد ثبت عنه في الصحيحين أنه

قال « مسيرة يومين » وثبت في الصحيح « مسيرة يوم » وفي السنن « بربداً » فدل على ان ذلك كله سفر ، واذنه له في المسح ثلاثة ايام إنما هو تجويز لمن سافر ذلك ، وهو لا يقتضي ان ذلك اقل السفر ، كما أذن للمقيم أن يمسه يوماً وليلة . وهو لا يقتضي ان ذلك أقل الإقامة .

والذين قالوا : يومين اعتمدوا على قول ابن عمر وابن عباس . والخلاف في ذلك مشهور عن الصحابة حتى عن ابن عمر وابن عباس . وما روي « يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة الى عسفان » إنما هو من قول ابن عباس . ورواية ابن خزيمة وغيره له مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم باطل بلا شك عند أئمة أهل الحديث . وكيف يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم أهل مكة بالتحديد وإنما اقام بعد الهجرة زمناً يسيراً ، وهو بالبلد لا يحد لأهلها حداً كما حده لأهل مكة ، وما بال التحديد يكون لأهل مكة دون غيرهم من المسلمين .

وأيضاً فالتحديد بالاميال والفراسخ يحتاج إلى معرفة مقدار مساحة الأرض ، وهذا أمر لا يعلمه إلا خاصة الناس . ومن ذكره فأنما يخبر به عن غيره تقليداً وليس هو مما يقطع به ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يقدر الأرض بمساحة أصلاً ، فكيف يقدر الشارع لأمة حداً لم يجر

له ذكر في كلامه وهو مبعوث إلى جميع الناس ، فلا بد أن يكون مقدار السفر معلوما علما عاما ، وخرع الأرض مما لا يمكن ؛ بل هو إما متعذر ، وإما متعسر ؛ لأنه إذا أمكن الملوك ونحوهم مسح طريق فانما يمسحونه على خط مستو أو خطوط منحنية انحنا مضبوطا ومعلوم أن المسافرين قد يعرفون غير تلك الطريق ، وقد يسلكون غيرها ، وقد يكون في المسافة صعود ، وقد يطول سفر بعضهم لبطء حركته ، ويقصر سفر بعضهم لسرعة حركته ، والسبب الموجب هو نفس السفر لا نفس مساحة الأرض .

والموجود في كلام النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة في تقدير الأرض بالازمنة كقوله في الحوض « طوله شهر وعرضه شهر » وقوله « بين السماء والأرض خمسمائة سنة » وفي حديث آخر « إحدى أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة » فقل الأول بالسير المعتاد سير الابل والاقدام ، والثاني سير البريد ؛ فانه في العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات . وكذلك الصحابة يقولون يوم تام ويومان ؛ ولهذا قال من حده بثمانية وأربعين ميلا : مسيرة يومين قاصدين سير الابل والاقدام ، لكن هذا لا دليل عليه .

وإذا كان كذلك فنقول : كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف ، فما كان سفرا في عرف الناس فهو

السفر الذي علق به الشارع الحكم ، وذلك مثل سفر أهل مكة إلى عرفة ؛ فإن هذه المسافة يزيد ، وهذا سفر ثبت فيه جواز القصر والجمع بالسنة ؛ والبريد هو نصف يوم يسير الابل والاقدام ، وهو ربع مسافة يومين وليتين ، وهو الذي قد يسمى مسافة القصر ، وهو الذي يمكن الذهاب إليها أن يرجع من يومه .

وأما ما دون هذه المسافة إن كانت مسافة القصر محدودة بالمساحة : فقد قيل يقصر في ميل . وروي عن ابن عمر أنه قال : لو سافرت ميلا لقصرت . قال ابن حزم : لم نجد أحدا يقصر في أقل من ميل ، ووجد ابن عمر وغيره يقصرون في هذا القدر ، ولم يجد الشارع في السفر حدا فقلنا بذلك اتباعا للسنة المطلقة ، ولم نجد أحدا يقصر بما دون الميل . ولكن هو على أصله ، وليس هذا اجماعا ، فاذا كان ظاهر النص يتناول ما دون ذلك لم يضره أن لا يعرف أحدا ذهب إليه ، كعادته في أمثاله .

وأيضاً فليس في قول ابن عمر أنه لا يقصر في أقل من ذلك .

وأيضاً فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في يوم أو يومين فاما أن تعارض أقواله أو تحمل على اختلاف الاحوال . والكلام في مقامين :

« المقام الأول » أن من سافر مثل سفر أهل مكة الى عرقات

يقصر وأما إذا قيل ليست محدودة بالمسافة بل الاعتبار بما هو سفر فمن
سافر ما يسمى سفرأ قصر والا فلا .

وقد يركب الرجل فرسنا يخرج به لكشف أمر وتكون المسافة
أميالا ويرجع في ساعة أو ساعتين ولا يسمى مسافراً، وقد يكون
غيره في مثل تلك المسافة مسافراً بأن يسير على الابل والاقدام
سيراً لا يرجع فيه ذلك اليوم الى مكانه . والدليل على ذلك
من وجوه .

(أحدها) انه قد ثبت بالنقل الصحيح المتفق عليه بين علماء أهل
الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كان يقصر
الصلاة بعزقة ومزدلفة وفي أيام منى ، وكذلك أبو بكر ، وعمر بعده ،
وكان يصلي خلفهم أهل مكة ولم يأمرهم باتمام الصلاة ، ولا نقل أحد
لا بسناد صحيح ولا ضعيف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأهل
مكة — لما صلى بالمسلمين بيطن عرنة الظهر ركعتين قصرأ وجمعأ : ثم
العصر ركعتين — يا أهل مكة أتموا صلاتكم . ولا أمرهم بتأخير صلاة
العصر ، ولا نقل أحد ان أحداً من الحبيب لا أهل مكة ولا غيرهم
صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما صلى بجمهور المسلمين ،
أو نقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أو عمر قال في هذا اليوم
« يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » فقد غلط ، وانما نقل أن

النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا في جوف مكة لأهل مكة عام الفتح ،
وقد ثبت ان عمر بن الخطاب [قاله] لأهل مكة لما ضل في جوف
مكة . ومن المعلوم انه لو كان أهل مكة قاموا فاتموا وصلوا أربعاً
وفعلوا ذلك بعرفة ومزدلفة وبقي أيام منى لكان مما تتوفر لهم
والدواعي على نقله بالضرورة ؛ بل لو أخروا صلاة العصر ثم قاموا
دون سائر الحجاج فصلوها قصراً لتقل ذلك فكيف اذا أتموا الظهر
أربعاً دون سائر المسلمين ؟ !

وأيضاً فاتهم اذا أخذوا في اتمام الظهر والنبي صلى الله عليه وسلم
قد شرع في العصر لكان إما ان ينتظرم فيطيل القيام وإما أن يفوتهم
معه بعض العصر بل أكثرها ؛ فكيف اذا كانوا يتمون الصلوات ؟
وهذا حجة على كل أحد ، وهو على من يقول : إن أهل مكة جمعوا
معه أظهر . وذلك أن العلماء تآزروا في أهل مكة هل يقصرون ويجمعون
بعرفة ؟ على ثلاثة أقوال .

ف قيل لا يقصرون ولا يجمعون . وهذا هو المشهور عند أصحاب
الشافعي ، وطائفة من أصحاب أحمد ؛ كالقاضي في « المجرد » وابن
عقيل في « الفصول » لاعتقادهم ان ذلك معلق بالسفر الطويل ؛
وهذا قصر .

والثاني : انهم يجمعون ولا يقصرون ، وهذا مذهب أبي حنيفة وطائفة من أصحاب أحمد ومن أصحاب الشافعي ، والمنقولات عن أحمد توافق هذا : فانه أجاب في غير موضع بأنهم لا يقصرون . ولم يقل : لا يجمعون ، وهذا هو الذي رجحه ابو محمد المقدسي في الجمع وأحسن في ذلك .

والثالث : انهم يجمعون ويقصرون ، وهذا مذهب مالك ، واسحاق بن راهويه ، وهو قول طاووس ، وابن عينة ، وغيرها : من السلف ، وقول طائفة من أصحاب أحمد والشافعي : كأبي الخطاب في « العبادات الخمس » وهو الذي رجحه ابو محمد المقدسي وغيره من أصحاب أحمد : فان أبا محمد وموافقيه رجحوا الجمع للمكي بعرفة .

وأما « القصر » فقال أبو محمد : الحجة مع من أباح القصر لكل مسافر إلا أن ينعقد الاجماع على خلافه . والمعلوم ان الإجماع لم ينعقد على خلافه ، وهو اختيار طائفة من علماء أصحاب أحمد : كان بعضهم يقصر الصلاة في مسيرة بريد ، وهذا هو الصواب الذي لا يجوز القول بخلافه لمن تبين السنة وتدبرها . فان من تأمل الأحاديث في حجة الوداع وسياقها علم علماً يقيناً أن الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم من أهل مكة وغيرهم صلوا بصلاته قصرأ وجمعأ ، ولم يفعلوا خلاف ذلك . ولم ينقل أحد قط عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا بعرفة ولا

مزدلفة ولا منى : « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » وانما نقل انه قال ذلك في نفس مكة كما رواه أهل السنن عنه ، وقوله ذلك في داخل مكة دون عرفة ومزدلفة ومنى دليل على الفرق . وقد روي من جهة أهل العراق عن عمر انه كان يقول بتى « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » وليس له اسناد .

واذا ثبت ذلك فالجمع بين الصلاتين قد يقال انه لأجل النسك ، كما تقوله الحنفية ، وطائفة من أصحاب احمد . وهو مقتضى نصه : فانه يمنع المكي من القصر بعرفة ولم يمنعه من الجمع ، وقال في جمع المسافر : انه يجمع في الطويل كالقصر عنده ، واذا قيل : الجمع لأجل النسك ففيه قولان :

أحدهما : لا يجمع الا بعرفة ومزدلفة كما تقوله الحنفية .

والثاني : انه يجمع لغير ذلك من الأسباب المقتضية للجمع وان لم يكن سفرأ ، وهو مذهب الثلاثة : مالك والشافعي وأحمد .

وقد يقال : لأن ذلك سفر قصير ، وهو يجوز الجمع في السفر القصير ، كما قال هذا وهذا بعض الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد . فان الجمع لا يختص بالسفر ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم

يجمع في حجة الا بعرفة ومزدلفة ، ولم يجمع بتي ، ولا في ذهابه وإيابه ، ولكن جمع قبل ذلك في غزوة تبوك ، والصحيح انه لم يجمع بعرفة لمجرد السفر ، كما قصر للسفر ؛ بل لاشتغاله باتصال الوقوف عن النزول ، ولاشتغاله بالسير الى مزدلفة ، وكان جمع عرفة لأجل العبادة ، وجمع مزدلفة لأجل السير الذي جد فيه وهو سيره الى مزدلفة ، وكذلك كان يصنع في سفره : كان اذا جد به السير آخر الأولى الى وقت الثانية ثم ينزل فيصلحها جميعاً ، كما فعل بمزدلفة . وليس في شريعته ما هو خارج عن القياس ؛ بل الجمع الذي جمعه هناك يشرع أن يفعل نظيره ، كما يقوله الأكثرون ؛ ولكن ابو حنيفة يقول هو خارج عن القياس ، وقد علم ان تخصيص العلة اذا لم تكن لفوات شرط او وجود مانع دل على فسادها ، وليس فيما جاء من عند الله اختلاف ولا تناقض ؛ بل حكم الشيء حكم مثله ، والحكم اذا ثبت بعلة ثبت بنظيرها .

وأما « القصر » فلا ريب انه من خصائص السفر ، ولا تعلق له بالنسك ، ولا مسوغ لقصر أهل مكة بعرفة وغيرها الا انهم يسفرون وعرفة عن المسجد بريد ، كما ذكره الذين مسحوا ذلك ، وذكره الأزرق في « أخبار مكة » . فهذا قصر في سفر قدره بريد ، وهم لما رجعوا الى منى كانوا في الرجوع من السفر ، وانما كان غاية قصد

بريداً ، وأي فرق بين سفر أهل مكة الى عرفة وبين سفر سائر المسلمين الى قدر ذلك من بلادهم ؟ ! والله لم يرخص في الصلاة ركعتين إلا لمسافر ، فعلم انهم كانوا مسافرين ، والمقيم اذا اقتدى بمسافر فانه يصلي أربعاً ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأهل مكة في مكة « أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » وهذا مذهب الأئمة الاربعة وغيرهم من العلماء . ولكن في مذهب مالك نزاع .

الدليل الثاني : انه قد نهى أن تسافر المرأة الا مع ذي محرم أو زوج : تارة يقدر . وتارة يطلق . وأقل ما روي في التقدير بريد فدل ذلك على ان البريد يكون سفرأ . كما ان الثلاثة الايام تكون سفرأ ، واليومين تكون سفرأ ، واليوم يكون سفرأ . هذه الاحاديث ليس لها مفهوم ؛ بل نهى عن هذا وهذا وهذا .

الدليل الثالث : ان السفر لم يحده الشارع ، وليس له حد في اللغة ، فرجع فيه الى ما يعرفه الناس ويعتادونه ، فما كان غنم سفرأ فهو سفر والمسافر يريد ان يذهب الى مقصده ويعود الى وطنه . وأقل ذلك مرحلة يذهب في نصفها ويرجع في نصفها ، وهذا هو البريد وقد حدوا بهذه المسافة « الشهادة على الشهادة » و « كتاب القاضي الى القاضي » و « العدو على الحصم » و « الحضاة » وغير ذلك بما هو معروف في موضعه . وهو أحد القولين في مذهب احمد . فلو كانت المسافة محدودة

لكان حدها بالبريد أجود؛ لكن الصواب ان السفر ليس محددًا بمسافة؛ بل يختلف فيكون مسافراً في مسافة يريد، وقد يتدلح أكثر من ذلك ولا يكون مسافراً.

الدليل الرابع: ان المسافر رخص الله له أن يفطر في رمضان، وأقل الفطر يوم، ومسافة البريد يذهب إليها ويرجع في يوم، فيحتاج الى الفطر في شهر رمضان، ويحتاج ان يقصر الصلاة؛ بخلاف ما دون ذلك، فانه قد لا يحتاج فيه الى قصر ولا فطر اذا سافر أول النهار ورجع قبل الزوال. واذا كان غدوه يوماً ورواحه يوماً فانه يحتاج الى القصر والفطر، وهذا قد يقتضي انه قد يرخص له ان يقصر ويفطر في يريد، وان كان قد لا يرخص له في أكثر منه اذا لم يعد مسافراً.

الدليل الخامس: انه ليس تحديد من حد المسافة بثلاثة أيام بأولى ممن حدها بيومين، ولا اليومان بأولى من يوم، فوجب ان لا يكون لها حد، بل كل ما يسمى سفرًا بشرع. وقد ثبت بالسنة القصر في مسافة يريد، فلم ان في الاسفار ما قد يكون بريداً، وأدنى ما يسمى سفرًا في كلام الشارع البريد.

وأما ما دون البريد كالليل فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى

الله عليه وسلم : « انه كان يأتي قباء كل سبت ، وكان يأتيه راكباً و ماشياً ، ولا ريب [أن] أهل قباء وغيرهم من أهل العوالي كانوا يأتون الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة ولم يقصر الصلاة هو ولا هم ، وقد كانوا يأتون الجمعة من نحو ميل وفرسخ ، ولا يقصرون الصلاة ، والجمعة على من سمع النداء ، والنداء قد يسمع من فرسخ ، وليس كل من وجبت عليه الجمعة أيسح له القصر ، والعوالي بعضها من المدينة ، وان كان اسم المدينة يتناول جميع المساكن ، كما قال تعالى (ومن خولكم من الاعراب منافقون ، ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) وقال : (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله) .

وأما ما نقل عن ابن عمر فينظر فيه هل هو ثبات أم لا ؟ فان ثبت فالرواية عنه مختلفة ، وقد خالفه غيره من الصحابة ، ولعله أراد اذا قطعت من المسافة ميلاً ، ولا ريب أن قباء من المدينة أكثر من ميل ، وما كان ابن عمر ولا غيره يقصرون الصلاة اذا ذهبوا الى قباء . فقصر أهل مكة الصلاة بعرفة وعدم قصر أهل المدينة الصلاة الى قباء ونحوها مما حول المدينة دليل على الفرق . والله أعلم .

والصلاة على الراحلة اذا كانت مختصة بالسفر لا تفعل الا فيما يسمى سفراً ؛ ولهذا لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته في

خروجه الى مسجد قباء ، مع انه كان يذهب إليه راكباً و ماشياً ، ولا كان المسلمون الداخلون من العوالي يفعلون ذلك ؛ وهذا لان هذه المسافة قريبة ، كالمسافة في مصر . واسم « للمدينة » يتناول المساكن كلها ، فلم يكن هناك الا أهل المدينة والاعراب ، كما دل عليه القرآن . فمن لم يكن من الاعراب كان من أهل المدينة ، وحينئذ فيكون مسيره الى قباء كأنه في المدينة ، فلو سوغ ذلك سوغت الصلاة في مصر على الراحة ، والا فلا فرق بينها .

والنبي صلى الله عليه وسلم لما كان يصلي بأصحابه جمعاً وقصراً لم يكن يأمر أحداً منهم بنية الجمع والقصر ؛ بل خرج من المدينة إلى مكة يصلي ركعتين من غير جمع ، ثم صلى بهم الظهر بعرفة ولم يعلمهم انه يريد أن يصلي العصر بعدها ، ثم صلى بهم العصر ، ولم يكونوا نوا الجمع ، وهذا مجمع تقديم . وكذلك لما خرج من المدينة صلى بهم بذي الحليفة العصر ركعتين ولم يأمرهم بنية قصر ، وفي الصحيح : انه لما صلى إحدى صلاتي العشي وسلم من اثنتين قال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت قال : « لم أنس ولم تقصر » قال : بلى قد نسيت قال : « أ كما يقول ذو اليمين ؟ » قالوا : نعم فأتتم الصلاة ، ولو كان القصر لا يجوز إلا إذا نواه لين ذلك ، ولكانوا يعلمون ذلك .

والامام أحمد لم ينقل عنه فيما أعلم انه اشترط النية في جمع ولا .

قصر ؛ ولكن ذكره طائفة من أصحابه كالخرقي والقاضي . وأما أبو بكر عبد العزيز وغيره فقالوا : إنما يوافق مطلق نصوصه .

وقالوا لا يشترط للجمع ولا للقصر نية ، وهو قول الجمهور من العلماء : كالك ، وأبي حنيفة ، وغيرها ؛ بل قد نص أحمد على أن المسافر له أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق ، وعلى ذلك بأنه يجوز له الجمع ، كما نقله عنه أبو طالب والمروزي ، وذكر ذلك القاضي في « الجامع الكبير » فعلم أنه لا يشترط في الجمع نية .

ولا تشترط أيضاً « المقارنة » فإنه لما أباح أن تصلي العشاء قبل مغيب الشفق وعلاه بأنه يجوز له الجمع لم يجز أن يراد به الشفق الأبيض لأن مذهبه المتواتر عنه أن المسافر يصلي العشاء بعد مغيب الشفق الأحمر ، وهو أول وقتها عنده ، وحينئذ يخرج وقت المغرب عنده ، فلم يكن مصلياً لها في وقت المغرب ، بل في وقتها الخاص . وأما في الحضر فاستحب تأخيرها إلى أن يغيب الأبيض قال : لأن الحمرة قد تسترها الحيطان فيظن أن الأحمر قد غاب ولم يغيب ، فإذا غاب الأبيض يتقن مغيب الحمرة . فالشفق عنده في الموضعين الحمرة ، لكن لما كان الشك في الحضر لاستتار الشفق بالحيطان احتاط بدخول الأبيض . فهذا مذهبه المتواتر من نصوصه الكثيرة .

وقد حكى بعضهم رواية عنه ان الشفق في الحضر الايض وفي السفر الأحمر . وهذه الرواية حقيقتها كما تقدم ، والا فلم يقل أحمد ولا غيره من علماء المسلمين : ان الشفق في نفس الأمر يختلف بالحضر والسفر . واحد قد علل الفرق . فلو حكى عنه لفظ مجمل كان المفسر من كلامه يبينه . وقد حكى بعضهم رواية عنه ان الشفق مطلق الياض . وما أظن هذا إلا غلطاً عليه . وإذا كان مذهبه ان أول الشفق إذا غاب في السفر خرج وقت المغرب ودخل وقت العشاء — وهو يجوز للمسافر أن يصلي العشاء قبل مغيب الشفق وعلل ذلك بأنه يجوز له الجمع — علم انه صلاها قبل مغيبها لا بعد مغيب الأحمر فانه حينئذ لا يجوز التعليل بجواز الجمع .

الثاني : ان ذلك من كلامه يدل على ان الجمع عنده هو الجمع في الوقت وان لم يصل احداها بالأخرى ، كالجمع في وقت الثانية على المشهور من مذهبه ومذهب غيره ، وانه إذا صلى المغرب في أول وقتها والعشاء في آخر وقت المغرب — حيث يجوز له الجمع — جاز ذلك وقد نص أيضاً على نظير هذا فقال : إذا صلى إحدى صلاتي الجمع في بيته والاخرى في المسجد فلا بأس . وهذا نص منه على ان الجمع هو جمع في الوقت لا تشترط فيه المواصلة ، وقد تأول ذلك بعض اصحابه على قرب الفصل ، وهو خلاف النص ؛ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم

لما صلى بهم بالبلدية ثمانيا جميعاً وسبعاً جميعاً لم ينقل انه امرهم ابتداء بالنية، ولا السلف بعده . وهذا قول الجمهور : كأبي حنيفة ومالك وغيرها ، وهو في القصر مبنى على فرض المسافر .

فصارت الأقوال للعلماء في اقتران الفعل ثلاثة .

أحدها : انه لا يجب الاقتران لا في وقت الأولى ولا الثانية ، كما قد نص عليه أحمد كما ذكرناه في السفر وجمع المطر .

والثاني : انه يجب الاقتران في وقت الأولى دون الثانية ، وهذا هو المشهور عند أكثر أصحابه المتأخرين ، وهو ظاهر مذهب الشافعي ؛ فان كان الجمع في وقت الأولى اشترط الجمع ، وان كان في وقت الآخرة فانه يصلي الأولى في وقت الثانية ، وأما الثانية فيصليها في وقتها ، فتصح صلاته لها وان أخرها ، ولا يَأْتُم بالتأخير . وعلى هذا تشترط الموالاة في وقت الأولى ، دون الثانية .

والثالث : تشترط الموالاة في الموضعين ، كما يشترط الترتيب ، وهذا وجه في مذهب الشافعي وأحمد ، ومعنى ذلك انه إذا صلى الأولى وأخر الثانية أتم ، وان كانت وقعت صحيحة ؛ لأنه لم يكن له إذا أخر الأولى إلا أن يصلي الثانية معها ، فاذا لم يفعل ذلك كان بمنزلة من

آخرها الى وقت الضرورة ، ويكون قد صلاحها في وقتها مع الاثم .

والصحيح انه لا تشترط الموالاة بحال لا في وقت الأولى ولا في وقت الثانية ؛ فانه ليس لذلك حد في الشرع ، ولأن مراعاة ذلك يسقط مقصود الرخصة ، وهو تشييه بقول من حمل الجمع على الجمع بالفعل وهو أن يسلم من الأولى في آخر وقتها ويحرم بالثانية في أول وقتها كما تأول جمعه على ذلك طائفة من العلماء اصحاب أبي حنيفة وغيرهم ، ومراعاة هذا من اصعب الأشياء وأشقها ؛ فانه يريد أن يتدبّر فيها إذا بقي من الوقت مقدار أربع ركعات أو ثلاث في المغرب ، ويريد مع ذلك أن لا يطيلها ، وإن كان بنية الاطالة تشرع في الوقت الذي يحتمل ذلك ، وإذا دخل في الصلاة ثم بدا له أن يطيلها أو أن ينتظر أحداً ليحصل الركوع والجماعة لم يشرع ذلك ، ويجتهد في أن يسلم قبل خروج الوقت ، ومعلوم ان مراعاة هذا من أصعب الأشياء علماً وعملاً ، وهو يشغل قلب المصلي عن مقصود الصلاة ، والجمع شرع رخصة ودفعاً للحرج عن الأمة ، فكيف لا يشرع إلا مع حرج شديد ومع ما ينقض مقصود الصلاة .

فعلم انه كان صلى الله عليه وسلم إذا أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء يفعل ذلك على الوجه الذي يحصل به التيسير ورفع الحرج له ولأئمة ، ولا يلتزم انه لا يسلم من الأولى الا

قبل خروج وقتها الخاص . وكيف يعلم ذلك المصلي في الصلاة وآخر وقت الظهر وأول وقت العصر إنما يعرف على سبيل التحديد بالظل ، والمصلي في الصلاة لا يمكنه معرفة الظل ولم يكن مع النبي صلى الله عليه وسلم آلات حسائية يعرف بها الوقت ، ولا موقت يعرف ذلك بالآلات الحسائية ، والمغرب إنما يعرف آخر وقتها بغياب الشفق ، فيحتاج ان ينظر إلى جهة الغرب هل غرب الشفق الأحمر أو الأبيض ، والمصلي في الصلاة منهي عن مثل ذلك .

وإذا كان يصلي في بيت أو فسطاط أو نحو ذلك مما يستره عن الغرب ويتعذر عليه في الصلاة النظر إلى المغرب فلا يمكنه في هذه الحال ان يتحرى السلام في آخر وقت المغرب ؛ بل لا بد أن يسلم قبل خروج الوقت بزمن يعلم انه معه يسلم قبل خروج الوقت .

ثم الثانية لا يمكنه على قولهم أن يشرع فيها حتى يعلم دخول الوقت ، وذلك يحتاج إلى عمل وكلفة مما لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يراعيه ؛ بل ولا أصحابه ، فهؤلاء لا يمكن الجمع على قولهم في غالب الأوقات - لغالب الناس الا مع تفريق الفعل ، وأولئك لا يكون الجمع عندهم إلا مع اقتران الفعل ، وهؤلاء فهموا من الجمع اقتران الفعلين في وقت واحد أو وقتين ، وأولئك قالوا لا يكون

الجمع الا في وقتين ، وذلك يحتاج إلى تفريق الفعل ، وكلا القولين ضعيف .

والسنة جاءت بأوسع من هذا وهذا ، ولم تكلف الناس لا هذا ولا هذا ، والجمع جاز في الوقت المشترك فتارة يجمع في أول الوقت كما جمع بعرفة . وتارة يجمع في وقت الثانية كما جمع بمزدلفة وفي بعض أسفاره . وتارة يجمع فيما بينها في وسط الوقتين ، وقد يقعان معاً في آخر وقت الأولى ، وقد يقعان معاً في أول وقت الثانية ، وقد تقع هذه في هذا وهذه في هذا ؛ وكل هذا جاز ؛ لأن أصل هذه المسألة أن الوقت عند الحاجة مشترك ، والتقديم والتوسط بحسب الحاجة والمصلحة ، ففي عرفة ونحوها يكون التقديم هو السنة .

وكذلك جمع المطر : السنة أن يجمع للمطر في وقت المغرب ، حتى اختلف مذهب أحمد هل يجوز أن يجمع للمطر في وقت الثانية ؟ على وجهين . وقيل إن ظاهر كلامه أنه لا يجمع ، وفيه وجه ثالث أن الأفضل التأخير ، وهو غلط مخالف للسنة والاجماع القديم ، وصاحب هذا القول ظن أن التأخير في الجمع أفضل مطلقاً ؛ لأن الصلاة يجوز فعلها بعد الوقت عند النوم والنسيان ، ولا يجوز فعلها قبل الوقت بحال ، بل لو صلاها قبل الزوال وقبل الفجر أعادها ، وهذا غلط ؛ فإن الجمع بمزدلفة إنما المشروع فيه تأخير المغرب إلى

وقت العشاء بالسنة المتواترة واتفاق المسلمين ، وما علمت احداً من العلماء سوغ له هناك أن يصلي العشاء في طريقه ، وإنما اختلفوا في المغرب هل له أن يصلها في طريقه على قولين . وأما التأخير فهو كالقديم ، بل صاحبه أحق بالنم ، ومن نام عن صلاة أو نسيها فان وقتها في حقه حين يستيقظ ويذكرها ، وحينئذ هو مأمور بها ، لا وقت لها إلا ذلك ، فلم يصلها الا في وقتها .

وأما من صلى قبل الزوال وطلوع الفجر الذي يحصل به ، فان كان متعمداً فهذا فعل مالم يؤمر به ، وأما ان كان عاجزاً عن معرفة الوقت كالمحبوس الذي لا يمكنه معرفة الوقت فهذا في إجزائه قولان للعلماء ، وكذلك في صيامه إذا صام حيث لا يمكنه معرفة شهر رمضان كالأسير إذا صام بالتحري ثم تبين له أنه قبل الوقت ، ففي إجزائه قولان للعلماء ، وأما من صلى في المصر قبل الوقت غلطا فهذا لم يفعل ما أمر به ، وهل تعتقد صلاته نفلا ، أو تقع باطلا ؟ على وجهين في مذهب أحمد وغيره .

والمقصود أن الله لم يبيح لأحد أن يؤخر الصلاة عن وقتها بحال ، كما لم يبيح له أن يفعلها قبل وقتها بحال ، فليس جمع التأخير بأولى من جمع التقديم ؛ بل ذاك بحسب الحاجة والمصلحة ، فقد يكون هذا أفضل ، وقد يكون هذا أفضل ، وهذا مذهب جمهور العلماء ، وهو

ظاهر مذهب أحمد المتصوص عنه وغيره . ومن اطلق من أصحابه القول بتفضيل أحدهما مطلقا فقد اخطأ على مذهبه .

وأحاديث الجمع الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم مأثورة من حديث ابن عمر وابن عباس وانس ومعاذ وابي هريرة وجابر ، وقد تأول هذه الأحاديث من أنكر الجمع على تأخير الأولى إلى آخر وقتها وتقديم الثانية إلى أول وقتها ، وقد جاءت الروايات الصحيحة بأن الجمع كان يكون في وقت الثانية وفي وقت الأولى . وجاء الجمع مطلقا والمفسر بين المطلق . في الصحيحين من حديث سفيان عن الزهري عن سالم عن ابيه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء » وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عجل به السير جمع بين المغرب والعشاء » رواه مسلم ، وروى مسلم من حديث يحيى بن سعيد حدثنا عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر انه كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء بعد ان يغيب الشفق ويذكر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء » .

قال الطحاوي : حديث ابن عمر انما فيه الجمع بعد مغيب الشفق من فعله ، وذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الصلاتين

ولم يذكر كيف كان جمعه ؛ وهذا إنما فيه التأخير من فعل ابن عمر ،
 لأفيا رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر المثبتون ما رواه محمد
 ابن يحيى الذهلي ، حدثنا حماد بن مسعدة ، عن عبيد الله بن عمر ،
 عن نافع ، أن عبد الله بن عمر أسرع السير فجمع بين المغرب والعشاء ،
 فسألت ناعفا فقال : بعد ما غاب الشفق بساعة ، وقال : اني رأيت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك إذا جد به السير ، ورواه
 سليمان بن حرب ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع : ان
 ابن عمر استصرخ على صفية بنت أبي عبيد وهو بمكة وهي بالمدينة ،
 فأقبل فسار حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، فقال رجل كان
 يصحبه : الصلاة الصلاة ، فسار ابن عمر ، فقال له سالم : الصلاة ، فقال :
 « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عجل به أمر في سفر
 جمع بين هاتين الصلاتين » . فسار حتى إذا غاب الشفق جمع بينهما ، وسار
 ما بين مكة والمدينة ثلاثا .

وروى البيهقي هذين بإسناد صحيح مشهور ، قال ورواه معمر عن
 أيوب وموسى بن عقبة عن نافع ، وقال في الحديث : فأخر المغرب بعد
 ذلك الشفق حتى ذهب هوي من الليل ، ثم نزل فصلى المغرب والعشاء ،
 قال : « وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك اذا جد
 به السير أو حزنه أمر » . قال : ورواه يزيد بن هارون ، عن يحيى

ابن سعيد الأنصاري ، عن نافع ، فذكر انه سار قريباً من ربيع الليل
ثم نزل فصلى ، ورواه من طريق الدارقطني ، حدثنا ابن صاعد
والنيسابوري ، حدثنا العباس بن الوليد بن يزيد ، أخبرني عمر بن محمد
ابن زيد ، حدثني نافع مولى عبد الله بن عمر ، عن ابن عمر : انه
اقبل من مكة وجاءه خبر صفية بنت ابي عبيد فأسرع السير ، فلما
غابت الشمس قال له انسان من أصحابه : الصلاة ، فسكت ، ثم سار
ساعة فقال له صاحبه : الصلاة ، فقال النبي قال له « الصلاة » : انه
ليعلم من هذا علماً لا أعلمه ، فسار حتى إذا كان بعد ما غاب الشفق
بساعة نزل فأقام الصلاة ، وكان لا ينادي لشيء من الصلاة في السفر ،
فأقام ، فصلى المغرب والعشاء جميعاً ، جمع بينهما ، ثم قال : « ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء
بعد ان يغيب الشفق بساعة » ، وكان يصلي على ظهر راحلته أين
توجهت به الصبحة في السفر . ويخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يصنع ذلك .

قال البيهقي : اتفقت رواية يحيى بن سعيد الأنصاري ، وموسى بن
عقبة ، وعبيد الله بن عمر ، وأيوب السخيتاني ، وعمر بن محمد بن زيد :
على ان جمع عبد الله بن عمر بين الصلاتين بعد غيوبة الشفق ، وخالفهم
من لا يدانيهم في حفظ أحاديث نافع ، وذكر ان ابن جابر رواه عن نافع

ولفظه : حتى إذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ، ثم أقام الصلاة وقد توارى الشفق فصلى بنا ، ثم أقبل علينا فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عجل به الأمر صنع هكذا . وقال : وبمعناه رواه فضيل بن غزوان وعطاف بن خالد عن نافع ، ورواية الحفاظ من اصحاب نافع اولى بالصواب . فقد رواه سالم بن عبد الله ، واسلم مولى عمر ، وعبد الله بن دينار ، واسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب : عن ابن عمر نحو روايتهم ، اما حديث سالم فرواه عاصم بن محمد عن اخيه عمر بن محمد عن سالم ، واما حديث اسلم فأسنده من حديث ابن أبي هريرة : انا محمد بن جعفر اخبرني زيد بن اسلم عن أبيه قال : كنت مع ابن عمر فبلغه عن صفية شدة وجع فأسرع السير حتى [إذا] كان بعد غروب الشفق نزل فصلى المغرب والعتمة جمع بينها وقال : اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جد به السير اخر المغرب وجمع بينها . رواه البخاري في صحيحه عن ابن أبي هريرة .

وأسند أيضاً من كتاب يعقوب بن سفيان . أنا ابو صالح وابن بكير قالا حدثنا الليث قال قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثني عبد الله بن دينار وكان من صالحى المسلمين صدقا ودينا قال : غابت الشمس ونحن مع عبد الله بن عمر فسرنا فلما رأينا قد أمسى قلنا له : الصلاة ، فسكت حتى غاب الشفق وتصوبت النجوم فنزل فصلى الصلاتين جميعاً ثم قال :

رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جد به السير صلى صلاتي هذه ، يقول جمع بينها بعد ليل .

وأما حديث اسماعيل بن عبد الرحمن فأُسند من طريق الشافعي رأى نعيم عن ابن عينة عن أبي نجيح عن اسماعيل بن عبد الرحمن ابن ذؤيب قال : صحبت ابن عمر فلما غابت الشمس هبنا ان نقول له قم إلى الصلاة ، فلما ذهب يياض الأفق وفحمة العشاء نزل فصلی ثلاث ركعات وركعتين ثم التفت إلينا فقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل .

وأما حديث أنس ففي الصحيحين عن ابن شهاب عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينها ، فان زاغت الشمس قبل ان يرتحل صلى الظهر ثم ركب ، هذا لفظ الفعل عن عقيل عنه ، ورواه مسلم من حديث ابن وهب : حدثني جابر بن اسماعيل عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أنس ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انه كان إذا عجل به السير يؤخر الظهر الى وقت العصر فيجمع بينها ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وينين العشاء حين يغيب الشفق » . ورواه مسلم من حديث شيابة : حدثنا الليث بن سعد ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن أنس قال : كان رسول الله صلى الله عليه

وسلم إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر في السفر آخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم يجمع بينهما ، ورواه من حديث الاسماعيلي ، انا الفريابي ، انا اسحق بن راهويه ، أنا شاذان بن سوار ، عن ليث ، عن عقيل ، عن أنس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان في السفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم ارتحل » . قلت : هكذا في هذه الرواية ، وهي مخالفة للمشهور من حديث أنس .

وأما حديث معاذ فمن افراد مسلم رواه من حديث مالك وزهير ابن معاوية وقره بن خالد ، وهذا لفظ مالك ، عن أبي الزبير المكي ، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة : ان معاذ بن جبل اخبرهم : « انهم خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فأخر الصلاة يوماً ، ثم خرج فصلى الظهر والعصر ، ثم دخل ، ثم خرج فصلى المغرب والعشاء » .

قلت : الجمع على ثلاث درجات : أما إذا كان سائراً في وقت الأولى قائماً ينزل في وقت الثانية . فهذا هو الجمع الذي ثبت في الصحيحين من حديث أنس وابن عمر ، وهو نظير جمع مزدلفة . وأما إذا كان وقت الثانية سائراً أو راكباً فجمع في وقت الأولى ، فهذا نظير الجمع بعرفة ، وقد روي ذلك في السنن كما سنذكره إن شاء الله ، وأما إذا كان نازلاً في وقتها جميعاً نزولاً مستمراً : فهذا ما علمت روي ما يستدل

به عليه الا حديث معاذ هذا : فان ظاهره انه كان نازلاً في خيمة في السفر ، وانه آخر الظهر ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل إلى بيته ، ثم خرج فصلى المغرب والعشاء جميعاً . فان الدخول والخروج انما يكون في المنزل ، وأما السائر فلا يقال دخل وخرج ، بل نزل وركب . وتبوك هي آخر غزوات النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يسافر بعدها الا حجة الوداع ، وما نقل انه جمع فيها إلا بعرفة ومزدلفة ، وأما بتي فلم ينقل احد أنه جمع هناك ، بل نقلوا أنه كان يقصر الصلاة هناك ، ولا نقلوا أنه كان يؤخر الأولى الى آخر وقتها ، ولا يقدم الثانية الى أول وقتها ، وهذا دليل على انه كان يجمع أحياناً في السفر وأحياناً لا يجمع ، وهو الاغلب على أسفاره : انه لم يكن يجمع بينها .

وهذا يبين ان الجمع ليس من سنة السفر ، كالقصر ؛ بل يفعل للحاجة ، سواء كان في السفر أو الحضر ، فانه قد جمع أيضاً في الحضر ثلاثاً يخرج أمته . فالمسافر إذا احتاج إلى الجمع جمع ، سواء كان ذلك لسيره وقت الثانية ، او وقت الأولى وشق النزول عليه ، أو كان مع نزوله لحاجة أخرى : مثل أن يحتاج الى النوم والاستراحة وقت الظهر ، ووقت العشاء ، فينزل وقت الظهر وهو تبيان ، سهران ، جائع ، محتاج إلى راحة وأكل ونوم ، فيؤخر الظهر إلى وقت العصر

ثم يحتاج ان يقدم العشاء مع المغرب وينام بعد ذلك ليستيقظ نصف الليل لسفره ، فهذا ونحوه يباح له الجمع .

وأما النازل اياماً في قرية او مصر ، وهو في ذلك كاهل المصر : فهذا وان كان يقصر لأنه مسافر فلا يجمع ، كما أنه لا يصلي على الراحة ولا يصلي بالتيمم ، ولا بأكل الميتة : فهذه الأمور أيسرت للحاجة ، ولا حاجة به الى ذلك ؛ بخلاف القصر فانه سنة صلاة السفر .

والجمع في وقت الأولى كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة : مأثور في السنن : مثل الحديث الذي رواه ابو داود والترمذي وغيرها من حديث المفضل بن فضالة ، عن الليث بن سعد ، عن هاشم ابن سعد ، عن أبي الزبير . عن أبي الطفيل ، عن معاذ بن جبل : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر ، وان ارتحل قبل ان تزيع الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر ، وفي المغرب مثل ذلك : ان غابت الشمس قبل ان يرتحل جمع بين المغرب والعشاء ، وان ارتحل قبل أن تغيب الشمس أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ، ثم نزل فجمع بينها . قال الترمذي حديث معاذ حديث حسن غريب .

قلت : وقد رواه قتيبة ، عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ،

عن أبي الطفيل ؛ لكن أنكروه على قتيبة ، قال البيهقي تفرد به قتيبة عن الليث ، وذكر عن البخاري قال : قلت : لقتيبة مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ؟ فقال : كتبه مع خالد المدائني . قال البخاري : وكان خالد هذا يدخل الأحاديث على الشيوخ . قال البيهقي : وإنما أنكروا من هذا رواية يزيد بن أبي حبيب ، عن أبي الطفيل . فأما رواية أبي الزبير ، عن أبي الطفيل : فهي محفوظة صحيحة .

قلت : وهذا الجمع الذي فسرهُ هشام بن سعد ، عن أبي الزبير ، والذي ذكره مالك يدخل في الجمع الذي أطلقه الثوري وغيره ، فمن روى عن أبي الزبير ، عن أبي الطفيل ، عن معاذ : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء عام تبوك » . وهذا الجمع الأول : ليس في المشهور من حديث أنس ، لأن المسافرين إذا ارتحل بعد زيف الشمس . ولم ينزل وقت العصر فهذا مما لا يحتاج إلى الجمع ، بل يصلي العصر في وقتها ، وقد يتصل سيره إلى الغروب : فهذا يحتاج إلى الجمع ، بمنزلة جمع عرفة لما كان الوقوف متصلاً إلى الغروب صلى العصر مع الظهر ؛ إذ كان الجمع بحسب الحاجة .

وبهذا تتفق أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم . والا فالتبني صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين متماثلين ، ولم يتقل احد عنه : انه جمع بتي ،

ولا بمكة عام الفتح ، ولا في حجة الوداع ؛ مع أنه أقام بها بضعة عشر يوماً يقصر الصلاة ، ولم يقل أحد : إنه جمع في حجته إلا بعرفة ومزدلفة فعلم أنه لم يكن جمعه لقصره . وقد روي الجمع في وقت الأولى في المصر من حديث ابن عباس أيضاً موافقة لحديث معاذ : ذكره أبو داود فقال : وروى هشام بن عروة ، عن حسين بن عبد الله ، عن كريب عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث الفضل .

قلت : هذا الحديث معروف عن حسين ، وحسين هذا ممن يعتبر بحديثه ، ويستشهد به ، ولا يعتمد عليه وحده : فقد تكلم فيه علي ابن المديني ، والنسائي . ورواه البيهقي من حديث عثمان بن عمر ، عن ابن جريج ، عن حسين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا زالت الشمس وهو في منزله جمع بين الظهر والعصر . وإذا لم تزل حتى يرتحل سار حتى إذا دخل وقت العصر نزل فجمع الظهر والعصر ، وإذا غابت الشمس وهو في منزله جمع بين المغرب والعشاء ، وإذا لم تغب حتى يرتحل سار حتى [إذا] أتت العتمة نزل فجمع بين المغرب والعشاء » قال البيهقي ورواه حجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، أخبرني حسين ، عن كريب ، وكان حسين سمعه منها جميعاً ، واستشهد على ذلك برواية عبد الرزاق ، عن ابن جريج وهي معروفة ، وقد رواها الدارقطني وغيره .

وهي من كتب عبد الرزاق .

قال عبد الرزاق ، عن ابن جريج : حدثني حسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس ، عن عكرمة ، وعن كريب عن ابن عباس : أن ابن عباس قال : لا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ؛ قلنا بلى . قال : « كان إذا زاغت له الشمس في منزله جمع بين الظهر والعصر قبل أن يركب ، وإذا لم تزع له في منزله سار حتى إذا حانت العصر نزل فجمع بين الظهر والعصر ، وإذا حانت له المغرب في منزله جمع بينها وبين العشاء ، وإذا لم تحن في منزله ركب حتى إذا كانت العشاء نزل فجمع بينها » . قال الدارقطني ورواه عبد المجيد بن عبد العزيز ، عن ابن جريج ، عن هشام بن عروة عن حسين ، عن كريب . فاحتمل أن يكون ابن جريج سمعه أولاً من هشام بن عروة عن حسين ، كقول عبد المجيد عنه ، ثم لقي ابن جريج حسيناً فسمعه منه ، كقول عبد الرزاق وحجاج عن ابن جريج . قال البيهقي : وروي عن محمد بن عجلان ويزيد بن الهادي وأبي رويس المدني ، عن حسين بن عبد الله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . وهو بما تقدم من شواهده يقوى ؛ وذكر ما ذكره البخاري تعليقاً : حديث إبراهيم بن طهمان . عن الحسين ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر مسيره ، وجمع بين المغرب والعشاء » . أخرجه البخاري في صحيحه فقال : وقال

ابراهيم بن طهمان فذكره .

قلت قوله : « على ظهر مسيره » قد يراد به على ظهر سيره في وقت الأولى ، وهذا مما لا ريب [فيه] ويدخل فيه ما إذا كان على ظهر سيره في وقت الثانية ، كما جاء صريحاً عن ابن عباس . قال البيهقي : وقد روى ايوب عن ابي قلابه عن ابن عباس لا نعلمه إلا مرفوعاً بمعنى رواية الحسين ، وذكر ما رواه اسماعيل بن اسحاق ، ثنا سليمان بن حرب ، ثنا حماد بن زيد ، عن ايوب ، عن ابي قلابه ، عن ابن عباس ولا اعلمه الا مرفوعاً وإلا فهو عن ابن عباس « أنه كان إذا نزل منزلاً في السفر فأعجبه المنزل أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر » قال اسماعيل حدثنا عارم حدثنا حماد فذكره . قال عارم هكذا حدث به حماد ، قال : « كان إذا سافر فنزل منزلاً فأعجبه المنزل أقام فيه حتى يجمع بين الظهر والعصر » ، ورواه حماد بن سلمة عن أيوب من قول ابن عباس ، قال اسماعيل ثنا حجاج ، عن حماد بن سلمة عن أيوب ، عن أبي قلابه ، عن ابن عباس قال : إذا كنتم سافرين فبنا بكم المنزل فسيروا حتى تصيوا تجمعون بينها ، وإن كنتم نزولاً فعجل بكم أمر فاجعوا بينها ثم ارتحلوا .

قلت : فحديث ابن عباس في الجمع بالمدينة صحيح من مشاهير الصحاح كما سيأتي ان شاء الله .

وأما حديث جابر ففي سنن أبي داود وغيره من حديث عبد العزيز ابن محمد ، عن أبي الزبير . عن جابر : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غابت له الشمس بمكة فجمع بينها بسرف » . قال البيهقي ورواه من حديث الحماني عن عبد العزيز ، ورواه الأجلح عن أبي الزبير كذلك ، قال أبو داود : حدثنا محمد بن هشام جابر أحمد بن حنبل ، حدثنا جعفر بن عون . عن هشام بن سعد ، قال بينها عشرة أميال ، يعني بين مكة وسرف .

قلت : عشرة أميال ثلاثة فراسخ وثلث ، والبريد أربعة فراسخ ، وهذه المسافة لا تقطع في السير الحثيث حتى يغيب الشفق ، فإن الناس يسرون من عرفة عقب المغرب ولا يصلون إلى جمع إلا وقد غاب الشفق ومن عرفة إلى مكة بريد ، فجمع دون هذه المسافة وهم لا يصلون إليها إلا بعد غروب الشفق فكيف بسرف ؟! وهذا يوافق حديث ابن عمر وأنس ، وابن عباس : أنه إذا كان سائراً أخرج المغرب إلى أن يغرب الشفق ، ثم يصلها جميعاً .

قال البيهقي : والجمع بين الصلاتين بعذر السفر من الأمور المشهورة للمستعملة فيما بين الصحابة والتابعين ، مع الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم عن أصحابه ، ثم ما أجمع عليه المسلمون من جمع الناس بعرفة ، ثم بالمزدلفة : وذكر ما رواه البخاري من حديث سعيد .

عن الزهري : اخبرني سالم ، عن عبد الله بن عمر ، قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أُعجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء » .

قال سالم : وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك إذا أُعجله السير في السفر يقيم صلاة المغرب فيصلّيها ثلاثاً ثم يسلم ، ثم قلما يلبث حتى يقيم صلاة العشاء ويصلّيها ركعتين ثم يسلم ، ولا يسبح بينها بركعة ، ولا يسبح بعد العشاء بسجدة حتى يقوم من جوف الليل .

وروى مالك ، عن يحيى بن سعيد : أنه قال لسالم بن عبد الله ابن عمر : ما أشد ما رأيت أباك عبد الله بن عمر أخر المغرب في السفر؟ قال : غربت له الشمس بذات الجيش فصلاها بالعقيق . قال البيهقي : رواه الثوري عن يحيى بن سعيد وزاد فيه : ثمانية أميال ، ورواه ابن جريج ، عن يحيى بن سعيد ، وزاد فيه قال قلت : أي ساعة تلك؟ قال : قد ذهب ثلث الليل أو ربه . قال ورواه يزيد بن هارون ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، قال : فسار أميالا ثم نزل فصلى . قال يحيى : وذكر لي نافع هذا الحديث مرة أخرى ، فقال : سار قريباً من ربع الليل . ثم نزل فصلى .

وروى من مصنف سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن جابر بن

زيد ، عن ابن عباس : أنه كان يجمع بين الصلاتين في السفر ، ويقول : هي سنة . ومن حديث علي بن عاصم : أخبرني الجريري ، وسلمان التيمي ، عن أبي عثمان النهدي ، قال : كان سعيد بن زيد وأسماء ابن زيد إذا عجل بها السير جمعا بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء .

وروي في ذلك عن سعد بن أبي وقاص وأنس بن مالك ، وروي عن عمر وعثمان . وذكر ما ذكره مالك في الموطأ عن ابن شهاب أنه قال : سألت سالم بن عبد الله هل يجمع بين الظهر والعصر في السفر ؟ فقال : نعم ! لا بأس بذلك ، ألا ترى إلى صلاة الناس بعرفة ؟ وذكر في كتاب يعقوب بن سفيان ، ثنا عبد الملك بن أبي سلمة ، ثنا الدراوردي ، عن زيد بن أسلم وربيعة بن أبي عبد الرحمن ومحمد بن المنكدر وأبي الزناد في أمثال لهم خرجوا إلى الوليد وكان أرسل إليهم يستفتيهم في شيء فكانوا يجمعون بين الظهر والعصر إذا زالت الشمس .

قلت : فهذا استدلال من السلف بجمع عرفة على نظيره ، وأن الحكم ليس مختصا ، وهو جمع تقديم للحاجة في السفر .

وأما الجمع بالمدينة لأجل المطر أو غيره فقد روى مسلم وغيره من حديث أبي الزبير ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس أنه قال : صلى

رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر . . . وعن رواه عن أبي الزبير مالك في موطأه ، وقال : أظن ذلك كان في مطر . قال البيهقي : وكذلك رواه زهير بن معاوية ، وحامد بن سلمة ، عن أبي الزبير « في غير خوف ولا سفر » إلا أنها لم يذكر المغرب والعشاء ، وقال « بالمدينة » ورواه أيضاً ابن عينة ، وهشام بن سعد ، عن أبي الزبير بمعنى رواية مالك ، وساق البيهقي طرقها ، وحديث زهير رواه مسلم في صحيحه : ثنا أبو الزبير ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً بالمدينة في غير خوف ولا سفر » .

قال أبو الزبير : فسألت سعيداً لم فعل ذلك ؟ قال سألت ابن عباس ، كما سألتني ، فقال : أراد أن لا يخرج أحداً من أمته . قال وقد خالفهم قرة في الحديث فقال : « في سفرة سافرهما إلى تبوك » . وقد رواه مسلم من حديث قرة ، عن أبي الزبير ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفرة سافرهما في غزوة تبوك ، فجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء » . فقلت لابن عباس ما أحمله على ذلك ؟ قال أراد أن لا يخرج أمته .

قال البيهقي : وكان قرة أراد حديث أبي الزبير ، عن أبي الطفيل

عن معاذ ، فهذا لفظ حديثه ، وروى سعيد بن جبير الحديثين جميعاً ، فسمع قرّة أحدهما ومن تقدم ذكره الآخر . قال : وهذا أشبه : فقد روى قرّة حديث أبي الطفيل أيضاً .

قلت : وكذا رواه مسلم فروي هذا المتن من حديث معاذ ، ومن حديث ابن عباس ، فان قرّة ثقة حافظ . وقد روى الطحاوي حديث قرّة ، عن أبي الزبير ، فجعله مثل حديث مالك ، عن أبي الزبير حديث أبي الطفيل ، وحديثه هذا عن سعيد . فدل ذلك على أن أبا الزبير حدث بهذا وبهذا . قال البيهقي : ورواه حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، يخالف أبا الزبير في أمته ، وذكره من حديث الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر » قيل له : فما أراد بذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته . وفي رواية وكيع قال سعيد : قلت لابن عباس : لم فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : كيلا يخرج أمته . ورواه مسلم في صحيحه .

قال البيهقي ولم يخرج البخاري مع كون حبيب بن أبي ثابت من شرطه ، ولعله إنما عرض عنه — والله أعلم — لما فيه من الاختلاف على سعيد بن جبير . قال : ورواية الجماعة عن أبي الزبير أولى أن

تكون محفوظة ، فقد رواه عمرو بن دينار ، عن أبي الشعثاء ، عن ابن عباس بقريب من معنى رواية مالك ، عن أبي الزبير .

قلت : تقديم رواية أبي الزبير على رواية حبيب بن أبي ثابت لاوجه له ، فإن حبيب بن أبي ثابت من رجال الصحيحين ، فهو أحق بالتقديم من أبي الزبير ، وأبو الزبير من أفراد مسلم ، وأيضاً فأبو الزبير اختلف عنه عن سعيد بن جبير في المتن : تارة يجعل ذلك في السفر ، كما رواه عنه قرّة موافقة لحديث أبي الزبير عن أبي الطفيل ، وتارة يجعل ذلك في المدينة ، كما رواه الأكثرون عنه عن سعيد .

فهذا أبو الزبير قد روي عنه ثلاثة أحاديث : حديث أبي الطفيل عن معاذ في جمع السفر ، وحديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله . وحديث سعيد بن جبير ، عن ابن عباس الذي فيه جمع المدينة . ثم قد جعلوا هذا كله صحيحاً . لأن أبا الزبير حافظ ، فلم لا يكون حديث حبيب بن أبي ثابت أيضاً ثابتاً عن سعيد بن جبير وحبيب اوثق من أبي الزبير ؟ وسائر أحاديث ابن عباس الصحيحة تدل على ما رواه حبيب ؛ فإن الجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن لأجل المطر . وأيضاً فقوله « بالمدينة » يدل على أنه لم يكن في السفر ، فقوله : « جمع بالمدينة في غير خوف ولا مطر » أولى بأن يقال : من غير خوف ولا سفر ، ومن قال : « اظنه في المطر » فظن ظنه ليس هو في الحديث ، بل مع

حفظ الرواة ، فالجمع صحيح ، قال « من غير خوف ولا مطر » ،
وقال « ولا سفر » والجمع الذي ذكره ابن عباس لم يكن بهذا ولا
بهذا . وبهذا استدل أحمد به على الجمع لهذه الأمور بطريق الأولى ،
فإن هذا الكلام يدل على أن الجمع لهذه الأمور أولى ، وهذا من
باب التنيه بالفعل ، فإنه إذا جمع ليرفع الحرج الحاصل بدون الخوف
والمطر والسفر ، فالحرج الحاصل بهذه أولى أن يرفع ، والجمع لها
أولى من الجمع لغيرها .

ومما يبين أن ابن عباس لم يرد الجمع للمطر — وإن كان الجمع
للمطر أولى بالجواز — بما رواه مسلم من حديث حماد بن زيد ، عن
الزبير بن الحريث ، عن عبد الله بن شقيق ، قال : خطبنا ابن عباس
يوما بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، فجعل الناس
يقولون : الصلاة الصلاة ، قال : فجاء رجل من بني تيم لا يفتر :
الصلاة ، الصلاة : فقال اتعلمني بالسنة لا أم لك ؟ ثم قال :
« رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر
والغرب والعشاء » قال عبد الله بن شقيق : فحك في صدري من ذلك
شيء ، فأتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته .

ورواه مسلم أيضا من حديث عمران بن حدير ، عن ابن شقيق
قال : قال رجل لابن عباس : الصلاة ، فسكت : ثم قال ، الصلاة ،

فسكت ، ثم قال : لا أم لك أتعلنا بالصلاة وكنا نجتمع بين الصلاتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟!

فهذا ابن عباس لم يكن في سفر ولا في مطر ، وقد استدل بما رواه على ما فعله ، فعلم أن الجمع الذي رواه لم يكن في مطر ، ولكن كان ابن عباس في أمر مهم من أمور المسلمين يخطبهم فيها يحتاجون إلى معرفته ، ورأى أنه إن قطعه ونزل فانت مصلحته ، فكان ذلك عنده من الحاجات التي يجوز فيها الجمع ، فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بالمدينة لغير خوف ولا مطر ، بل للحاجة تعرض له كما قال : « أراد أن لا يخرج أمته ، ومعلوم ان جمع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة لم يكن لخوف ولا مطر ولا لسفر أيضا ، فانه لو كان جمعه للسفر ، لجمع في الطريق ، ولجمع بمكة ، كما كان يقصر بها ، ولجمع لما خرج من مكة إلى منى وصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ولم يجمع بمنى قبل التعريف ، ولا جمع بها بعد التعريف أيام منى ، بل يصلي بكل صلاة ركعتين غير المغرب ، ويصلها في وقتها ، ولا جمعه أيضا كان للنسك ، فانه لو كان كذلك لجمع من حين أحرم ، فانه من حينئذ صار محرما ، فعلم ان جمعه المتواتر بعرفة ومزدلفة لم يكن لمطر ولا خوف ، ولا لخصوص النسك ولا لمجرد السفر ، فهكذا جمعه بالمدينة الذي رواه ابن عباس ، وإنما

كان الجمع لرفع الحرج عن أمته ، فاذا احتاجوا الى الجمع جمعوا .

قال البيهقي : ليس في رواية ابن شقيق ، عن ابن عباس من هذين الوجهين الثابتين عنه نفي المطر ، ولا نفي السفر ، فهو محمول على أحدهما . أو على ما أولاه عمرو بن دينار ، وليس في روايتها ما يمنع ذلك التأويل . فيقال : يا سبحان الله ! ابن عباس كان يخطب بهم بالبصرة ، فلم يكن مسافراً ، ولم يكن هناك مطر ، وهو ذكر جمعاً يحتاج به على مثل ما فعله ، فلو كان ذلك لسفر أو مطر كان ابن عباس أجل قدراً من أن يحتاج على جمعه بجمع المطر أو السفر .

وأيضاً فقد ثبت في الصحيحين عنه ان هذا الجمع كان بالمدينة ، فكيف يقال لم ينف السفر ؟ وحيب بن أبي ثابت من اوثق الناس ، وقد روى عن سعيد أنه قال : « من غير خوف ولا مطر »

وأما قوله : ان البخاري لم يخرج له ، فيقال : هذا من اضعف الحجج ، فهو لم يخرج أحاديث أبي الزبير ، وليس كل من كان من شرطه يخرج له .

وأما قوله : ورواية عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قريب من رواية أبي الزبير ، فانه ذكر ما اخرجاه في الصحيحين من حديث حماد

ابن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس :
« ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالمدينة سبعا وثمانيا : الظهر
والعصر والمغرب والعشاء » . وفي رواية البخاري عن حماد بن زيد
فقال لأيوب : لعله نفي ليلة مطيرة ؟ فقال عسى .

فيقال : هذا الظن من ايوب وعمرو ، فالظن ليس من مالك .
وسبب ذلك ان اللفظ الذي سمعوه لا ينفي المطر ، فجوزوا ان يكون
هو المراد ، ولو سمعوا رواية حبيب بن أبي ثابت الثقة الشبث لم يظنوا
هذا الظن ، ثم رواية ابن عباس هذه حكاية فعل مطلق ، لم يذكر
فيها نفي خوف ولا مطر ، فهذا يدل على أن ابن عباس كان قصده
بيان جواز الجمع بالمدينة في الجملة . ليس مقصوده تعيين سبب واحد
فن قال انما اراد جمع المطر وحده فقد غلط عليه ، ثم عمرو بن
دينار تارة يجوز ان يكون للمطر موافقة لأيوب ، وتارة يقول هو
وابو الشعثاء انه كان جمعا في الوقتين ، كما في الصحيحين عن ابن
عينة ، عن عمرو بن دينار : سمعت جابر بن زيد يقول : سمعت ابن
عباس يقول : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانيا
جميعا وسبعا جميعا » قال : قلت : يا أبا الشعثاء أراه آخر الظهر وعجل
العصر ، وآخر المغرب وعجل العشاء ، قال : وانا أظن ذلك .

فيقال : ليس الأمر كذلك : لأن ابن عباس كان أفقه واعلم

من أن يحتاج - إذا كان قد صلى كل صلاة في وقتها الذي تعرف العامة والخاصة جوازه - أن يذكر هذا الفعل المطلق دليلا على ذلك . وان يقول : أراد بذلك ان لا يخرج أمته . وقد علم أن الصلاة في الوقتين قد شرعت بأحاديث المواقيت . وابن عباس هو ممن روي أحاديث المواقيت ، وإمامة جبريل له عند البيت . وقد صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه . فان كان النبي صلى الله عليه وسلم إنما جمع على هذا الوجه فأى غرابة في هذا المعنى ؟! ومعلوم أنه كان قد صلى في اليوم الثاني كلا الصلاتين في آخر الوقت وقال « الوقت ما بين هذين » فصلاته للاولى وحدها في آخر الوقت اولى بالجواز .

وكيف يليق بابن عباس ان يقول : فعل ذلك كيلا يخرج أمته ، والوقت المشهور هو أوسع وأرفع للخرج من هذا الجمع الذي ذكره وكيف يحتاج على من أنكر عليه التأخير لو كان النبي صلى الله عليه وسلم إنما صلى في الوقت المختص بهذا الفعل وكان له في تأخير المغرب حين صلاها قبل مغيب الشفق وحدها ، وتأخير العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه ما يتغنيه عن هذا ؟ وإنما قصد ابن عباس بيان جواز تأخير المغرب إلى وقت العشاء لبيان أن الأمر في حال الجمع أوسع منه في غيره . وبذلك يرتفع الحرج عن الأمة . ثم ابن عباس قد ثبت عنه

في الصحيح أنه ذكر الجمع في السفر . وأن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر في السفر إذا كان على ظهر سيره . وقد تقدم ذلك مفصلاً . فعلم أن لفظ الجمع في عرفة وعادته إنما هو الجمع في وقت إحداها ، وأما الجمع في الوقتين فلم يعرف أنه تكلم به ، فكيف يعدل عن عادته التي يتكلم بها إلى ما ليس كذلك ؟

وأيضاً فإن شقيق يقول : حاك في صدري من ذلك شيء ، فاتيت أبا هريرة فسألته فصدق مقالته . أترأى حاك في صدره أن الظهر لا يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت ؟ وأن العصر لا يجوز تقديمها إلى أول الوقت ؟ وهل هذا مما يخفى على أقل الناس علماً حتى يحبك في صدره منه ؟ وهل هذا مما يحتاج أن ينقله إلى أبي هريرة أو غيره حتى يسأله عنه ؟ إن هذا مما تواتر عند المسلمين وعلموا جوازه . وإنما وقعت شبهة لبعضهم في المغرب خاصة ، وهؤلاء يجوزون تأخيرها إلى آخر وقتها : فالحديث حجة عليهم كيفما كان ، وجواز تأخيرها ليس معلقاً بالجمع ، بل يجوز تأخيرها مطلقاً إلى آخر الوقت حين يؤخر العشاء أيضاً ، وهكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم حين بين أحاديث المواقيت ، وهكذا في الحديث الصحيح « وقت المغرب ما لم يغب نور الشفق ، ووقت العشاء إلى نصف الليل ، كما قال : « وقت الظهر ما لم يصر ظل كل شيء مثله ، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس » فهذا

الوقت المختص الذي يئنه بقوله وفعله وقال : « الوقت ما بين هذين »
ليس له اختصاص بالجمع ولا تعلق به .

ولو قال قائل : قوله جمع بينها بالمدينة من غير خوف ولا سفر ،
المراد به الجمع في الوقتين كما يقول ذلك من بقوله من الكوفيين ، لم
يكن بينه وبينهم فرق . فلماذا يكون الانسان من المطففين لا يحتج لغيره
كما يحتج لنفسه ؟ ولا يقبل لنفسه ما يقبله لغيره ؟

وأبضا فقد ثبت هذا من غير حديث ابن عباس ، ورواه الطحاوي
حدثنا ابن خزيمة وإبراهيم بن أبي داود ، وعمران ابن موسى ، قال :
أما الربيع بن يحيى الإشتاني . حدثنا سفيان الثوري ، عن محمد بن
النكسر ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه
وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة للرخصة من غير خوف
ولا علة ، لكن ينظر حال هذا الإشتاني .

وجمع المطر عن الصحابة ، فما ذكره مالك عن نافع أن عبد الله
ابن عمر كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء ليلة للمطر جمع معهم
في ليلة للمطر ، قال الشيبني : ورواه العمري ، عن نافع فقال : قبل
الشفق ، وروى الشافعي في القديم : أنبأنا بعض أصحابنا عن أسامة بن
زيد ، عن معاذ بن عبد الله بن حبيب أن ابن عباس جمع بينها في

المطر قبل الشفق ، وذكر ما رواه ابو الشيخ الاصبهاني بالاستناد الثابت عن هشام بن عروة ، وسعيد بن المسيب ، وابي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام : كانوا يجمعون بين المغرب والعشاء في الليلة المطيرة إذا جمعوا بين الصلاتين ، ولا ينكر ذلك . وبإسناده عن موسى بن عقبة أن عمر بن عبد العزيز كان يجمع بين المغرب والعشاء الآخرة إذا كان المطر ، وان سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابابكر بن عبد الرحمن ومشينة ذلك الزمان كانوا يصلون معهم ولا ينكرون ذلك .

فهذه الآثار تدل على أن الجمع للمطر من الأمر القديم المعمول به بالمدينة زمن الصحابة والتابعين . مع أنه لم ينقل ان احدا من الصحابة والتابعين أنكر ذلك ، فلم أنه منقول عندهم بالتواتر جواز ذلك ، لكن لا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا للمطر ؛ بل إذا جمع لسبب هو دون المطر مع جمعه أيضاً للمطر كان قد جمع من غير خوف ولا مطر ، كما أنه إذا جمع في السفر ، وجمع في المدينة كان قد جمع في المدينة من غير خوف ولا سفر ، فقول ابن عباس جمع من غير كذا ولا كذا ليس نفيًا منه للجمع بتلك الأسباب ، بل اثبات منه ، لانه جمع بدونها وإن كان قد جمع بها أيضاً .

ولو لم ينقل أنه جمع بها فجمعه بما هو دونه دليل على الجمع بها بطريق الأولى ، فيدل ذلك على الجمع للخوف والمطر ، وقد جمع بعرفة

ومزدلفة من غير خوف ولا مطر .

فالأحاديث كلها تدل على أنه جمع في الوقت الواحد لرفع الحرج عن أئمة ، فيباح الجمع إذا كان في تركه حرج قد رفعه الله عن الأمة ، وذلك يدل على الجمع للمرض الذي يخرج صاحبه بتفريق الصلاة بطريق الأولى والأخرى ، ويجمع من لا يمكنه إكمال الطهارة في الوقتين إلا يخرج كالمستحاضة ، وأمثال ذلك من الصور .

وقد روي عن عمر بن الخطاب أنه قال : الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبار ، وروى الثوري في جامعه عن سعيد ، عن قتادة ، عن أبي العالية ، عن عمر . ورواه يحيى بن سعد ، عن يحيى بن صباح : حدثني حميد بن هلال ، عن أبي قتادة : يعني العدوي : أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل له : ثلاث من الكبار : الجمع بين صلاتين إلا من عذر ، والفرار من الزحف ، والهرب . قال البيهقي : أبو قتادة أدرك عمر ، فإن كان شاهده كتب فهو موصول ، وإلا فهو إذا انضم إلى الأول صار قويا . وهذا اللفظ يدل على إباحة الجمع للعذر ولم يخص عمر عنرا من عذر . قال البيهقي : وقد روي فيه حديث موصول عن النبي صلى الله عليه وسلم في إسناده من لا يحتج به ، وهو من رواية سلمان التيمي ، عن حنشل الصنعائي ، عن عكرمة عن ابن عباس اهـ

فصل

في تمام الكلام في القصر ، وسبب اتمام عثمان الصلاة بتمى . وقد تقدم فيها بعض أقوال الناس ، والقولان الأولان مرويان عن الزهري وقد ذكرهما أحمد ، روى عبد الرزاق : أنا معمر ، عن الزهري ، قال : إنما صلى عثمان بتمى أربعاً لأنه قد عزم على المقام بعد الحج ، ورجع الطحاوي هذا الوجه ، مع أنه ذكر الوجهين الآخرين ، فذكر ما رواه حماد بن سلمة ، عن أيوب ، عن الزهري ، قال : إنما صلى عثمان بتمى أربعاً لأن الاعراب كانوا كثروا في ذلك العام فاحب أن يخبرهم أن الصلاة أربع . قال الطحاوي : فهذا يخبر أنه فعل ما فعل ليعلم الاعراب به أن الصلاة أربعاً . فقد يحتمل أن يكون لما أراد أن يريهم ذلك نوى الإقامة فصار مقياً فرضه أربع فصلى بهم أربعاً . للسبب الذي حكاه معمر عن الزهري . ويحتمل أن يكون فعل ذلك وهو مسافر لتلك العلة ، قال : والتأويل الأول أشبه عندنا ؛ لأن الاعراب كانوا بالصلاة وأحكامها في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجهل منهم بها وبحكمها في زمن عثمان ، وهم بأمر الجاهلية حينئذ أحدث عهداً إذ كانوا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العلم بفرض الصلوات أخرج منهم إلى ذلك في زمن عثمان ، فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

لم يتم الصلاة لتلك العلة ، ولكنه قصرها ليصلوا معه صلاة السفر على حكمها ، ويعلمهم صلاة الإقامة على حكمها : كان عثمان أخرى أن لا يتم بهم الصلاة لتلك العلة .

قال الطحاوي : وقد قال آخرون : إنما أتم الصلاة لأنه كان يذهب الى أنه لا يقصرها الا من حل وارتحل . واحتجوا بما رواه عن حماد ابن سلمة ، عن قتادة ، قال : قال عثمان بن عفان : إنما يقصر الصلاة من حمل الزاد والمزاد وحل وارتحل ، وروى بإسناده المعروف عن سعيد بن أبي عروبة . وقد رواه غيره بإسناد صحيح عن عثمان بن سعد عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة : عن عيسى بن عبد الله بن أبي ربيعة أن عثمان بن عفان كتب الى عماله : ألا لا يصلين الركعتين جاب ولا ثان ، ولا تاجر ، إنما يصلي الركعتين من كان معه الزاد والمزاد . وروى أيضاً من طريق حماد بن سلمة : أن أيوب السخيتاني أخبرهم عن أبي قلابة الجرفي ، عن عمه أبي للهب ، قال : كتب عثمان : أنه قال بلغني أن قوماً يخرجون إما لتجارة وإما لجاية وإما لجريم ثم يقصرون الصلاة ، وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً ، او بحضرة عدو . قال ابن حزم : وهذان الاسنادان في غاية الصحة .

قال الطحاوي : قالوا : وكان منذهب عثمان أن لا يقصر الصلاة إلا من يحتاج الى حمل الزاد والمزاد ومن كان شاخصاً ، فاما من كان

في مصر يستغني به عن حمل الزاد والمزاد فانه يتم الصلاة . قالوا : ولهذا أتم عثمان بنى لأن أهلها في ذلك الوقت كثروا حتى صارت مصرأ يستغني من حل به عن حمل الزاد والمزاد . قال الطحاوي : وهذا المذهب عندنا فاسد ؛ لأن منى لم تصر في زمن عثمان أعمر من مكة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بها ركعتين ، ثم صلى بها أبو بكر بعده كذلك ، ثم صلى بها عمر بعد أبي بكر كذلك ، فإذا كانت مع عدم احتياج من حل بها الى حمل الزاد والمزاد تقصر فيها الصلاة : فما دونها بمن المواطن أخرى أن يكون كذلك . قال فقد انتفت هذه المذاهب كلها لفسادها عن عثمان أن يكون من أجل شيء منها قصر الصلاة ، غير للمذهب الأول ، الذي حكاه معمر عن الزهري ، فانه يحتمل أن يكون من أجلها أتمها ، وفي الحديث أن إتمامه كان لئله الإقامة على ما روينا فيه ، وعلى ما كشفنا من معناه .

قلت : الطحاوي مقصوده أن يجعل ما فعله عثمان موافقاً لأصله ، وهذا غير ممكن ؛ فان عثمان من المهاجرين ، والمهاجرون كان يحرم عليهم المقام بمكة ، ولم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم لهم اذا قدموا مكة للعمرة أن يقيموا بها أكثر من ثلاث بعد قضاء العمرة ، كما في الصحيحين عن العلاء بن الحضرمي : « أن النبي صلى الله عليه وسلم

رخص للمهاجر أن يقيم بعد قضاء نسكه ثلاثاً ، ولهذا لما توفي ابن عمر بها أمر أن يدفن بالحل ولا يدفن بها . وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عاد سعد بن أبي وقاص ، وقد كان مرض في حجة الوداع ، خاف سعد أن يموت بمكة ، فقال يا رسول الله : أخلف عن هجرتي ؟ فبشره النبي صلى الله عليه وسلم بأنه لا يموت بها . وقال : « إنك لن تموت حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون ، لكن البائس سعد بن خولة يرتى له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة » .

ومن المعروف عن عثمان أنه كان إذا اعتمر ينبخ راحلته ، فيعتمر ثم يركب عليها راجعاً ، فكيف يقال : إنه نوى المقام بمكة ؟ ثم هذا من الكذب الظاهر ، فإن عثمان ما أقام بمكة قط ، بل كان إذا حج يرجع إلى المدينة .

وقد حمل الشافعي وأصحابه وطائفة من متأخري أصحاب أحمد ، كالقاضي وأبي الخطاب وابن عقيل وغيرهم فعل عثمان على قولهم ، فقالوا : لما كان المسافر مخيراً بين الاتمام والقصر ، كان كل منها جائزاً وفعل عثمان هذا ، لأن القصر جائز والاتمام جائز ، وكذلك حملوا فعل عائشة . واستدلوا بما رواه من جهتها ، وذكر البيهقي قول من قال : أتمها لأجل الأعراب ، ورواه من سنن أبي داود ، ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد ، عن أيوب ، عن الزهري : أن عثمان بن عفان أتم الصلاة

بني من أجل الاعراب ، لأنهم كثروا عامين فصلى بالناس أربعاً ، ليعلمهم أن الصلاة أربع .

وروى البيهقي من حديث اسماعيل بن اسحاق القاضي : ثنا يعقوب عن حميد ، ثنا سليمان بن سالم مولى عبد الرحمن بن حميد ، عن عبد الرحمن بن حميد ، عن أبيه ، عن عثمان بن عفان : أنه أتم الصلاة بمى ، ثم خطب الناس فقال : أيها الناس إن السنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة صاحبه . ولكنه حدث العام من الناس فحفت أن نعيوا ، قال البيهقي : وقد قيل غير هذا ، والأشبه أن يكون رآه رخصة فرأى الاتمام جائزاً ، كما رآته عائشة .

قلت : وهذا بعيد ، فإن عدول عثمان عما دام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته بعده ، مع أنه أهون عليه وعلى المسلمين ، ومع ما علم من حلم عثمان واختياره له ولرعيته أسهل الأمور ، وبعده عن التشديد والتغليظ : لا يناسب أن يفعل الأمر الأثقل الأشد مع ترك ما دام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته بعده ، ومع رغبة عثمان في الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وخليفته بعده لمجرد كون هذا المفضل جائزاً ، ان لم ير أن في فعل ذلك مصلحة راجحة بعثه على أن يفعله ، وهب أن له أن يصلي أربعاً فكيف يلزم بذلك من يصلي خلفه ، فأنهم إذا اتبعوا به صلوا بصلاته

فيلزم للمسلمين بالفعل الأتقل مع خلاف السنة لمجرد كون ذلك جائزاً ، وكذلك عائشة ، وقد وافق عثمان على ذلك غيره من السلف امرأؤهم وغير امرأئهم ، وكانوا يتمون وأئمة الصحابة لا يختارون ذلك ، كما روى مالك عن الزهري : أن رجلاً أخبره عن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة ، وعبد الرحمن بن عبد يغوث كانا جميعاً في سفر ، وكان سعد بن أبي وقاص يقصر الصلاة ويفطر وكانا يتمان الصلاة ويصومان ، فقبل لسعد : نراك تقصر من الصلاة وتفطر ويتمان ، فقال سعد : نحن أعلم : وروى شعبة عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبد الرحمن بن المسور ، قال كنا مع سعد بن أبي وقاص في قرية من قرى الشام فكان يصلي ركعتين فنصلي نحن أربعاً ، فنسأله عن ذلك ، فيقول سعد : نحن أعلم . وروى مالك عن ابن شهاب ، عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ، قال : جاء عبد الله بن عمر يعود عبد الله بن صفوان فصلى بنا ركعتين ، ثم انصرف فأتممنا لأنفسنا .

قلت : عبد الله بن صفوان كان مقيماً بمكة فلماذا أتموا خلف ابن عمر . وزوى مالك عن نافع ان ابن عمر كان يصلي وراء الامام بتي أربعاً ، وإذا صلى لنفسه صلى ركعتين . قال السيوطي : والأشبه ان يكون عثمان رأى القصر رخصة ، فرأى الاتمام جائزاً ، كما رآته عائشة . قال : وقد روي ذلك عن غير واحد من الصحابة مع اختيارهم القصر ، ثم

زوى الحديث المعروف من رواية عبد الرزاق ، عن اسرائيل ، عن أبي اسحاق السبيعي ، عن أبي ليلي ، قال أقبل سلمان في اثني عشر راكباً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فحضرت الصلاة فقالوا : تقدم يا أبا عبد الله ! فقال : انا لا تؤمكم ، ولا تنكح نساءكم : ان الله هدانا بكم ، قال : فتقدم رجل من القوم فصلى بهم أربعاً ، قال : فقال سلمان مالنا ولا لمربعة ، إنما كان يكفيننا نصف المربعة ، ونحن الى الرخصة احوج . قال : فبين سلمان بمشهد هؤلاء الصحابة ان القصر رخصة .

قلت : هذه القضية كانت في خلافة " " وسلمان قد أنكر الترييح ، وذلك أنه كان خلاف السنة المعروفة عندهم ، فانه لم تكن الأئمة يربعون في السفر ، وقوله : ونحن الى الرخصة احوج . بين أنها رخصة ، وهي رخصة مأمور بها ، كما أن أكل الميتة في المحمصة رخصة وهي مأمور بها ، وفطر المريض رخصة وهو مأمور به ، والصلاة بالتيمم رخصة مأمور بها ، والطواف بالصفة والمروة قد قال الله فيه : (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) وهو مأمور به إما ركن وإما واجب وإما سنة ، والذي صلى بسلمان أربعاً يحتمل أنه كان لا يرى القصر مثله : اما لأن سفره كان قصراً عنده ،

(١) يياض بالاصل .

وأما لأن سفره لم يكن عنده مما تقصر فيه الصلاة ؛ فإن من الصحابة من لا يرى القصر الا في حج أو عمرة أو غزو ، وكان لكثير من السلف والحلف نزاع في جنس سفر القصر ، وفي قدره . فهذه القضية المعينة لم يتبين فيها حال الامام ، ومتابعة سلمان له تدل على أن الامام إذا فعل شيئاً متأولاً اتبع عليه ، كما إذا قنت متأولاً ، أو كبر خمساً أو سبعا متأولاً . والتبى صلى الله عليه وسلم صلى خمساً ، واتبعه أصحابه ، ظانين أن الصلاة زيد فيها ، فلما سلم ذكروا ذلك له ، فقال : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني » .

وقد تنازع العلماء في الامام إذا قام الى خامسة هل يتابعه المأموم ، أو يفارقه ويسلم ، أو يفارقه وينتظره ، أو يخير بين هذا وهذا ؟ على أقوال معروفة ، وهي روايات عن أحمد .

أو رأى ان الترييع مكروه وتابع الامام عليه ؛ فإن المتابعة واجبة ويجوز فعل المكروه لمصلحة راجحة ، ولا ريب أن ترييع المسافر ليس كصلاة الفجر أربعاً ؛ فإن المسافر لو اقتدى بمقيم صلى خلفه أربعاً لأجل متابعة امامه ؛ فهذه الصلاة تفعل في حال ركعتين ، وفي حال أربعاً ، بخلاف الفجر ، فجاز أن تكون متابعة الامام المسافر لمتابعة المسافر للمقيم ، لأن كلاهما اتبع إمامه .

وهذا القول وهو القول بکراهة التریع أعدل الأقوال ، وهو الذي نص علیه احمد في رواية الاثرم ، وقد سأله هل للمسافر ان یصلی أربعاً ؟ فقال لا یعجبني ، ولكن السفر رکعتان . وقد نقل عنه المروزي انه قال : إن شاء صلی أربعاً ، وإن شاء صلی رکعتین . ولا یختلف قول احمد ان الافضل هو القصر ؛ بل نقل عنه اذا صلی أربعاً أنه توقف فی الاجزاء . ومذهب مالک کراهية التریع ، وأنه یعید فی الوقت ، ولهذا یدکر فی مذهبه هل تصح الصلاة أربعاً ؟ علی قولین ، ومذهب الشافعی جواز الأمرین ، وأیهما أفضل ؟ فیہ قولان أصحهما ان القصر أفضل ، کاحدی الروایتین عن احمد ، وهو اختیار کثیر من اصحابه ، وتوقف احمد عن القول بالاجزاء یقتضي انه ینخرج علی قوله فی مذهبه ، وذلك ان غایته انه زاد زیادة مکروهة ، وهذا لا یبطل الصلاة ، فانه أتى بالواجب وزیادة ، والزیادة اذا كانت سهواً لا تبطل الصلاة باتفاق المسلمین ، وكذلك الزیادة خطأ اذا اعتقد جوازها وهذه الزیادة لا یفعلها من یعتقد تحريمها ، وإنما یفعلها من یعتقدها جائزة . ولا نص بتحريمها ؛ بل الأدلة دالة علی کون ذلك مخالفاً للسنة ؛ لا أنه محرم ، کالصلاة بدون رفع الیدین ومع الالتفات ونحو ذلك من المكروهات . وسنتکلم ان شاء الله علی تمام ذلك .

وأما إتمام عثمان قالني ینبغي ان یحمل حاله علی ما کان یقول

لا على ما لم يثبت عنه . فقوله : إنه بلغني ان قوماً يخرجون إما
لتجارة وإما لجاية وإما لجريم : يقصرون الصلاة ، وإنما يقصر الصلاة
من كان شاخصاً ، او بحضرة عدو . وقوله : بين فيه مذهبه ، وهو :
أنه لا يقصر الصلاة من كان نازلاً في قرية او مصر إلا إذا كان خائفاً
بحضرة عدو ، وإنما يقصر من كان شاخصاً أي مسافراً ، وهو الحامل
للزاد والمزاد أي : للطعام والشراب ، والمزاد وعاء الماء . يقول إذا كان
نازلاً مكاناً فيه الطعام والشراب كان مترفاً بمنزلة المقيم فلا يقصر ؛
لان القصر إنما جعل للمشقة التي تلحق الانسان ، وهذا لا تلحقه مشقة
فالقصر عنده للمسافر الذي يحمل الزاد والمزاد وللخائف .

ولما عمرت منى وصار بها زاد ومزاد لم ير القصر بها لا لنفسه ولا
لمن معه من الحاج ، وقوله في تلك الرواية : ولكن حدث العام . لم
يذكر فيها ما حدث ، فقد يكون هذا هو الحادث ، وان كان قد
جاءت الجهال من الاعراب وغيرهم يظنون ان الصلاة اربع . فقد خاف
عليهم ان يظنوا انها تفعل في مكان فيه الزاد والمزاد أربعاً ، وهذا عنده
لا يجوز ، وان كان قد تأهل بمكة ، فيكون هذا ايضاً موافقاً ، فانه
إنما تأهل بمكان فيه الزاد والمزاد ، وهو لا يرى القصر لمن كان نازلاً
بأهله في مكان فيه الزاد والمزاد . وعلى هذا فجميع ما ثبت في هذا
الباب من عذره يصدق بعضه بعضاً .

وأما ما اعتذر به الطحاوي من أن مكة كانت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم أعمر من منى في زمن عثمان . فجواب عثمان له : ان النبي صلى الله عليه وسلم في عمرة القضية ، ثم في غزوة الفتح ، ثم في عمرة الجعرانة : كان خائفاً من العدو ، وعثمان يجوز القصر لمن كان خائفاً وان كان نازلاً في مكان فيه الزاد والمزاد ، فانه يجوز للمسافر ولمن كان بحضرة العدو . واما في حجة الوداع فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم آمناً لكنه لم يكن نازلاً بمكة ، وإنما كان نازلاً بالابطح خارج مكة هو وأصحابه ، فلم يكونوا نازلين بدار إقامة ، ولا بمكان فيه الزاد والمزاد . وقد قال أسامة : أين نزل غداً ؟ هل نزل بدارك بمكة ؟ فقال « وهل ترك لنا عقيل من دار ؟ نزل بخيف بني كنانة حيث تقاسموا على الكفر ، وهذا المنزل بالابطح بين المقابر ومنى .

وكذلك عائشة رضي الله عنها اخبرت عن نفسها : أنها إنما تتم لان القصر لاجل المشقة ، وان الاتمام لا يشق عليها . والسلف والخلف تازعوا في سفر القصر : في جنسه وفي قدره : فكان قول عثمان وعائشة أحد أقوالهم فيها .

والناس في جنس سفر القصر أقوال أخر مع أن عثمان قد خالفه علي ، وابن مسعود ، وعمران بن حصين ، وسعد بن أبي وقاص وابن عمر ، وابن عباس ، وغيرهم : من علماء الصحابة . فروى سفيان

ابن عينة ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، قال : اعتل عثمان وهو
بني فأتى علي فقبل له : صل بالناس ، فقال : إن شئت صليت بكم
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، قالوا لا إلا صلاة أمير
المؤمنين — يغنون أربعاً — فأبى . وفي الصحيحين عن ابن مسعود (١) .

وقد تنازع الناس في الأربع في السفر على أقوال :

أحدها : أن ذلك بمنزلة صلاة الصبح أربعاً ، وهذا مذهب طائفة
من السلف والخلف ، وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم وغيره من
أهل الظاهر . ثم عند أبي حنيفة إذا جلس مقدار التشهد تمت صلاته ،
والمفعول بعد ذلك كهالة منفصلة قد تطوع بها ، وإن لم يقعد مقدار
التشهد بطلت صلاته ، ومذهب ابن حزم وغيره أن صلاته باطلة ، كما لو
صلى عندم الفجر أربعاً .

وقد روى سعيد في سنته عن الضحاك بن مزاحم ، قال : قال ابن
عباس : من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين . قال ابن
حزم : وروينا عن عمر بن عبد العزيز وقد ذكر له الاتمام في السفر
لمن شاء فقال : لا ، الصلاة في السفر ركعتان حتماً لا يصح غيرها .

(١) ياض في الاصل .

وحجة هؤلاء : أنه قد ثبت أن الله إنما فرض في السفر ركعتين .
والزيادة على ذلك لم يأت بها كتاب ولا سنة ، وكل ما روي عن
النبي صلى الله عليه وسلم من أنه صلى أربعاً أو أقر من صلى أربعاً
فانه كذب .

وأما فعل عثمان وعائشة فتأويل منها : ان القصر إنما يكون في
بعض الأسفار دون بعض ، كما تناول غيرها : انه لا يكون إلا في حج
أو عمرة أو جهاد ، ثم قد خالفها أئمة الصحابة وأنكروا ذلك . قالوا :
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
صدقته » فأمر بقبولها والأمر يقتضي الوجوب .

ومن قال يجوز الامران فعمدتهم قوله تعالى (وإذا ضربتم في
الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتكم
الذين كفروا) . قالوا : وهذه العبارة إنما تستعمل في المباح ؛ لا في
الواجب ، كقوله : (ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر
أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم) وقوله : (لا جناح عليكم إن
طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة) ونحو ذلك ،
واحتجوا من السنة بما تقدم من أن النبي صلى الله عليه وسلم حسن
لعائشة أتمامها ، وبما روي من أنه فعل ذلك . واحتجوا بأن عثمان أتم

الصلاة بتي بمحضر الصحابة فأتوا خلفه وهذه كلها حجج ضعيفة .

أما الآية فنقول : قد علم بالتواتر أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يصلي في السفر ركعتين ، وكذلك أبو بكر وعمر بعده ، وهذا يدل على أن الركعتين أفضل ، كما عليه جماهير العلماء . وإذا كان القصر طاعة لله ورسوله وهو أفضل من غيره لم يجز أن يحتج بتفي الجناح على أنه مباح لا فضيلة فيه ، ثم ما كان عذراً عن كونه مستحباً هو عذر لغريم عن كونه مأموراً به أمر إيجاب ، وقد قال تعالى في السعي (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) والطواف بين الصفا والمروة هو السعي المشروع باتفاق المسلمين ، وذلك إما ركن ، وإما واجب ، وإما سنة .

وأيضاً فالقصر وإن كان رخصة استباحة المحذور فقد تكون واجبة كأكل الميتة للمضطر ، والتيمم لمن عدم الماء ، ونحو ذلك ، هذا إن سلم أن المراد به قصر العدد ، فإن للناس في الآية ثلاثة أقوال .

قل المراد به قصر العدد فقط ، وعلى هذا فيكون التخصيص بالخوف غير مفيد .

والثاني : أن المراد به قصر الأعمال ؛ فإن صلاة الخوف تقصر
عن صلاة الأمن ، والخوف يبيح ذلك . وهذا يرد عليه أن صلاة
الخوف جائزة حضراً وسفراً ، والآية أفادت القصر في السفر .

والقول الثالث : وهو الأصح : أن الآية أفادت قصر العدد
وقصر العمل جميعاً ؛ ولهذا علق ذلك بالسفر والخوف ، فإذا اجتمع
الضرب في الأرض والخوف أبيح القصر الجامع لهذا ولهذا ، وإذا
انفرد السفر قائماً يبيح قصر العدد ، وإذا انفرد الخوف قائماً يفيد
قصر العمل .

ومن قال : إن الفرض في الخوف والسفر ركعة — كأحد القولين
في مذهب أحمد وهو مذهب ابن حزم — فمراه إذا كان خوف
وسفر . فيكون السفر والخوف قد أفادا القصر إلى ركعة ، كما روى
أبو داود الطيالسي : ثنا المسعودي — هو عبد الرحمن بن عبد الله —
عن يزيد الفقير ، قال : سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر
أقصرهما ؟ قال جابر : لا . فإن الركعتين في السفر ليستا بقصر إنما
القصر ركعة عند القتال .

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال : فرض الله الصلاة على لسان
نبيكم في الحضر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة . قال

ابن حزم : ورويناه أيضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد في غاية الصحة . قال ابن حزم : وبهذه الآية قلنا إن صلاة الخوف في السفر إن شاء ركعة وإن شاء ركعتين لأنه جاء في القرآن بلفظ (لا جناح) لا بلفظ الأمر والایجاب وصلاتها الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم مرة ركعة فقط ، ومرة ركعتين ، فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر .

وأما صلاة عثمان فقد عرف انكار أئمة الصحابة عليه ، ومع هذا فكانوا يصلون خلفه ؛ بل كان ابن مسعود يصلي أربعاً وإن انفرد ، ويقول الحلاف شر . وكان ابن عمر إذا انفرد صلى ركعتين . وهذا دليل على أن صلاة السفر أربعاً مكروهة عندم ومخالفة للسنة ، ومع ذلك فلا إعادة على من فعلها وإذا فعلها الإمام اتبع فيها ، وهذا لأن صلاة المسافر ليست كصلاة الفجر ، بل هي من جنس الجمعة والعیدین ولهذا قرن عمر بن الخطاب في السنة التي نقلها بين الأربع ، فقال : صلاة الاضحى ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان : تمام غير قصر على لسان نبيكم ، وقد خاب من افترى . رواه أحمد والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة ، قال : قال عمر . ورواه يزيد بن زياد

ابن أبي الجعد عن زيد الياحي ، عن عبد الرحمن فهذه الأربعة ليست من جنس الفجر..

ومعلوم أنه يوم الجمعة يصلي ركعتين تارة ، ويصلي أربعاً أخرى ، ومن فاتته الجمعة إنما يصلي أربعاً لا يصلي ركعتين ، وكذلك من لم يدرك منها ركعة عند الصحابة وجمهور العلماء ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها » وإذا حصلت شروط الجمعة خطب خطبتين وصلى ركعتين . فلو قدر أنه خطب وصلى الظهر أربعاً لكان تاركاً للسنة ، ومع هذا فليسوا بمن صلى الفجر أربعاً ؛ ولهذا يجوز للمريض والمسافر والمرأة وغيرهم ممن لا تجب عليهم الجمعة أن يصلي الظهر أربعاً أن يأتى به في الجمعة فيصلّي ركعتين ، فكذلك المسافر له أن يصلي ركعتين ، وله أن يأتى بمقيم فيصلّي خلفه أربعاً .

فان قيل : الجمعة يشترط لها الجماعة فلهذا كان حكم المنفرد فيها خلاف حكم المؤتم ؟ وهذا الفرق ذكره أصحاب الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد .

قيل لهم : اشتراط الجماعة في الصلوات الخمس فيه نزاع في مذهب أحمد وغيره ، والأقوى أنه شرط مع القدرة ، وحينئذ المسافر لما اتم

بالمقيم دخل في الجماعة الواجبة فلزمه اتباع الامام كما في الجمعة ، وان قيل : ف للمسافرين أن يصلوا جماعة . قيل : ولهم أن يصلوا يوم الجمعة جماعة ، ويصلوا أربعاً . وصلاة العيد قد ثبتت عن علي انه استخلف من صلى بالناس في المسجد أربعاً : ركعتين للسنة وركعتين لكونهم لم يخرجوا إلى الصحراء ، فصلاة الظهر يوم الجمعة . وصلاة العيدين تفعل تارة اثنتين وتارة أربعاً ، كصلاة المسافر ، بخلاف صلاة الفجر ، وعلى هذا تدل آثار الصحابة : فانهم كانوا يكرهون من الامام أن يصلي أربعاً ، ويصلون خلفه ، كما في حديث سلمان ، وحديث ابن مسعود وغيره مع عثمان ، ولو كان ذلك مندم كمن يصلي الفجر أربعاً لما استجازوا أن يصلوا أربعاً ، كما لا يستجيز مسلم أن يصلي الفجر أربعاً .

ومن قال : انهم لما قعدوا قدر التشهد أدوا الفرض والباقي تطوع . قيل له : من المعلوم انه لم ينقل عن أحد ان قال نويت التطوع بالركعتين .

وأيضاً فان ذلك ليس بمشروع فليس لأحد أن يصلي بعد الفجر ركعتين ؛ بل قد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على من صلى بعد الإقامة السنة ، وقال « الصبح أربعاً ؟ ! » وقد صلى قبل الامام فكيف إذا وصل الصلاة بصلاة . وقد ثبت في الصحيح : « ان النبي صلى

الله عليه وسلم نهى ان توصل صلاة بصلاة حتى يفصل بينها بكلام أو قيام .

وقد كان الصحابة ينكرون على من يصل الجمعة وغيرها بصلاة تطوع ، فكيف يسوغون ان يصل الركعتين في السفر ان كان لا يجوز الا ركعتان بصلاة تطوع ؟ وأيضاً فلماذا وجب على المقيم خلف المسافر أن يصلي أربعاً كما ثبت ذلك عن الصحابة وقد وافق عليه أبو حنيفة ؟ وأيضاً فيجوز ان يصلي للمقيم أربعاً خلف المسافر ركعتين ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه يفعلون ذلك ، ويقولون آموا صلاتكم فانا قوم سفر .

وهذا مما يبين أن صلاة المسافر من جنس صلاة المقيم فانه قد سلم جاهر العلماء أن يصلي هذا خلف هذا ، كما يصلي الظهر خلف من يصلي الجمعة ، وليس هذا كمن صلى الظهر قضاء خلف من يصلي الفجر .

وأما من قال : ان للمسافر فرضه أربع ، وله أن يسقط ركعتين بالقصر فقوله مخالف للنصوص واجماع السلف والأصول ، وهو قول متناقض . فان هاتين الركعتين يملك للمسافر إسقاطهما لا إلى بدل ولا إلى نظيره ، وهذا يناقض الوجوب ، فانه يمتنع أن يكون الشيء واجبا

على العبد ومع هذا لا يلزمه فعله ولا فعل بدله ولا نظيره ، فعلم بذلك أن الفرض على المسافر الركعتان فقط ، وهذا الذي يدل عليه كلام أحمد وقدماء أصحابه فإنه لم يشترط في القصر نية ، وقال : لا يعجني الأربع ، وتوقف في اجزاء الأربع .

ولم ينقل أحد عن أحمد أنه قال : لا يقصر إلا بنية ؛ وإنما هذا من قول الحرقي ومن اتبعه ، ونصوص أحمد وأجوبته كلها مطلقة في ذلك كما قاله جماهير العلماء ؛ وهو اختيار أبي بكر موافقة لقدماء الأصحاب كالخلال وغيره ؛ بل والاثرم وأبي داود وإبراهيم الحربي وغيرهم ، فإنهم لم يشترطوا النية لا في قصر ولا في جمع . وإذا كان فرضه ركعتين فإذا أتى بهما أجزاء ذلك ، سواء نوى القصر أو لم ينوه ، وهذا قول الجماهير ، كمالك ، وأبي حنيفة ، وعامة السلف . وما علمت أحداً من الصحابة والتابعين لهم بإحسان اشترط نية لا في قصر ولا في جمع ، ولو نوى المسافر الأتمام كانت السنة في حقه الركعتين ، ولو صلى أربعاً كان ذلك مكروهاً كما لم ينوه .

ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أصحابه لا بنية قصر ولا بنية جمع ، ولا كان خلفاؤه وأصحابه يأمرهم بذلك من يصلي خلفهم ، مع أن المؤمنين أو أكثرهم لا يعرفون ما يفعله الإمام ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في حجته صلى بهم

الظهر بالمدينة أربعاً ، وصلى بهم العصر بثني الحليفة ركعتين ، وخلفه
أمم لا يحصى عددهم إلا الله : كلهم خرجوا يحجون معه ، وكثير منهم
لا يعرف صلاة السفر : أما لحدوث عهده بالاسلام ، وإما لكونه لم يسافر
بعد ، لا سيما النساء صلوا معه ولم يأمرهم بنية القصر ، وكذلك
جمع بهم بعرفة ، ولم يقل لهم : أتى أريد أن أصلي العصر بعد الظهر
حتى صلاها .

فصل

السفر في كتاب الله وسنة رسوله في القصر والفطر مطلق .
ثم قد تنازع الناس في جنس السفر وقدره . أما جنسه فاختلفوا
في نوعين .

أحدهما : حكمه . فمنهم من قال : لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو
غزو . وهذا قول داود وأصحابه إلا ابن حزم ، قال ابن حزم وهو
قول جماعة من السلف ، كما روينا من طريق ابن أبي عدي : حدثنا
جرير ، عن الأعمش عن عمارة بن عمير ، عن الأسود ، عن ابن مسعود قال :
لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد . وعن طاوس أنه كان يسأل عن
قصر الصلاة فيقول : إذا خرجنا حجاجاً أو غماراً صلينا ركعتين ،

وعن إبراهيم التيمي أنه كان لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد ، وحجة هؤلاء انه ليس معنا نص يوجب عموم القصر للمسافر فان القرآن ليس فيه الا قصر المسافر إذا خاف أن يقتله الذين كفروا وهذا سفر الجهاد . وأما السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم قصر في حجه وعمره وغزواته ، ثبت جواز هذا ، والاصل في الصلاة الاتمام ، فلا تسقط إلا حيث أسقطتها السنة .

ومنهم من قال : لا يقصر الا في سفر يكون طاعة ، فلا يقصر في مباح ، كسفر التجارة . وهذا يذكر رواية عن أحمد ، والجمهور يجوزون القصر في السفر الذي يجوز فيه الفطر ، وهو الصواب ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة » رواه عنه انس بن مالك الكعبي ، وقد رواه احمد وغيره بإسناد جيد .

وايضاً فقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن يعلى بن أمية أنه قال لعمر بن الخطاب (ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتكم الذين كفروا) فقد امن الناس : فقال : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » وهذا يبين ان سفر الأمن يجوز فيه قصر العدد ، وان كان ذلك صدقة من الله علينا امرنا

بقبولها . وقد قال طائفة من اصحاب الشافعي وأحمد ان شئنا قبلناها وان شئنا لم نقبلها ، فان قبول الصدقة لا يجب ؛ ليدفعوا بذلك الأمر بالركعتين . وهذا غلط ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم امرنا ان نقبل صدقة الله علينا ، والأمر للإيجاب ، وكل إحسانه إلينا صدقة علينا ، فان لم نقبل ذلك هلكنا .

وأيضاً فقد ثبت عن عمر بن الخطاب أنه قال : صلاة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ، وقد خاب من افترى . كما قال : صلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة الأضحي ركعتان ، وصلاة الفطر ركعتان ، وهذا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سن للمسلمين الصلاة في جنس السفر ركعتين ، كما سن الجمعة والعيدين ، ولم يخص ذلك بسفر نسك أو جهاد .

وأيضاً فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة أنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين ، فزيد في صلاة الحضر ، وأقرت صلاة السفر . وهذا يبين أن المسافر لم يؤمر بأربع قط ، وحيثئذ فما أوجب الله على المسافر أن يصلي أربعاً ، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله لفظ يدل على أن المسافر فرض عليه أربع وحيثئذ فمن أوجب على مسافر أربعاً فقد أوجب ما لم يوجبه الله ورسوله .

فان قيل : قوله : « وضع » يقتضي أنه كان واجباً قبل هذا ، كما قال : « إنه وضع عنه الصوم » ومعلوم أنه لم يجب على المسافر صوم رمضان قط ؛ لكن لما انعقد سبب الوجوب فأخرج المسافر من ذلك سمي وضعاً ، ولأنه كان واجباً في المقام ، فلما سافر وضع بالسفر كما يقال : من أسلم وضعت عنه الجزية : مع أنها لا تجب على مسلم بحال .

وأيضاً فقد قال صفوان بن محرز : قلت لابن عمر ، حدثني عن صلاة السفر ، قال أتخشى أن يكذب علي ؟ قلت لا . قال : ركعتان من خالف السنة كفر ، وهذا معروف رواه أبو التياح عن مورك العجل عنه ، وهو مشهور في كتب الآثار . وفي لفظ : صلاة السفر ركعتان ومن خالف السنة كفر . وبعضهم رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم . فيبين أن صلاة السفر ركعتان وان ذلك من السنة التي من خالفها فاعتقد خلافها فقد كفر . وهذه الأدلة دليل على أن من قال انه لا يقصر الا في سفر واجب فقوله ضعيف .

ومنهم من قال : لا يقصر في السفر المكروه ولا المحرم ، ويقصر في المباح ، وهذا ايضاً رواية عن أحمد . وهل يقصر في سفر التزهة ؟ فيه عن أحمد روايتان :

وأما السفر المحرم فذهب الثلاثة مالك والشافعي وأحمد لا يقصر فيه ، وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف والخلف فقالوا يقصر في

جنس الأسفار ، وهو قول ابن حزم وغيره ، وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهما : يوجبون القصر في كل سفر ، وإن كان محرماً ، كما يوجب الجميع التيمم إذا علم المساء في السفر المحرم ، وابن عقيل رجح في بعض المواضع القصر والفطر في السفر المحرم .

والحجة مع من جعل القصر والفطر مشروعا في جنس السفر ، ولم يخص سفرأ من سفر . وهذا القول هو الصحيح ؛ فإن الكتاب والسنة قد أطلقا السفر ، قال تعالى : (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) كما قال في آية التيمم : (وإن كنتم مرضى أو على سفر) الآية وكما تقدمت النصوص الدالة على أن المسافر يصلي ركعتين ، ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خص سفرأ من سفر مع علمه بأن السفر يكون حراماً ومباحاً ، ولو كان هذا مما يختص بنوع من السفر لكان بيان هذا من الواجبات ، ولو بين ذلك لنقلته الأمة ، وما علمت عن الصحابة في ذلك شيئاً .

وقد علق الله ورسوله أحكاماً بالسفر كقوله تعالى في التيمم : (وإن كنتم مرضى أو على سفر) وقوله في الصوم : (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر) وقوله (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتكم أن يفتكم الذين كفروا) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « يمسح للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » وقوله

« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم » وقوله : « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشر الصلاة » ولم يذكر قط في شيء من نصوص الكتاب والسنة تقييد السفر بنوع دون نوع ، فكيف يجوز ان يكون الحكم مطلقاً باحد نوعي السفر ولا يبين الله ورسوله ذلك ؟ ! بل يكون بيان الله ورسوله متاولاً للنوعين .

وهكذا في تقسيم السفر إلى طويل وقصير ، وتقسيم الطلاق بعد الدخول إلى بأن ورجعي ، وتقسيم الايمان إلى عيني مكفرة وغير مكفرة ، وأمثال ذلك مما علق الله ورسوله الحكم فيه بالجنس المشترك العام فجعله بعض الناس نوعين : نوعاً يتعلق به ذلك الحكم ، ونوعاً لا يتعلق . من غير دلالة على ذلك من كتاب ولا سنة : لانصاً ولا استنباطاً .

والذين قالوا لا يثبت ذلك في السفر المحرم عمدتهم قوله تعالى في الميعة : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه) وقد ذهب طائفة من المفسرين إلى أن « الباغي » هو الباغي على الامام الذي يجوز قتاله و « العادي » هو العادي على المسلمين ، وهم المحاربون قطاع الطريق . قالوا فاذا ثبت أن الميعة لا تحل لهم فسأروا الرخص أولى ، وقالوا اذا اضطر العاصي بسفره أمرناه أن يتوب ويأكل ، ولا نبيح له اتلاف نفسه . وهذا القول معروف عن أصحاب الشافعي وأحمد .

وأما أحمد ومالك فحوزا له أكل الميتة دون القصر والفطر . قالوا :
ولأن السفر المحرم معصية ، والرخص للمسافر إعانة على ذلك . فلا تجوز
الإعانة على المعصية .

وهذه حجج ضعيفة . أما الآية فأكثر المفسرين قالوا : المراد
بالباغي الذي يبغي المحرم من الطعام مع قدرته على الحلال ، والعادي
الذي يتعدى القدر الذي يحتاج إليه ، وهذا التفسير هو الصواب دون
الأول ؛ لأن الله أنزل هذا في السور المكية : الانعام ، والنحل ،
وفي المدينة : ليين ما يحل وما يحرم من الأكل . والضرورة لا تختص
بسفر ، ولو كانت في سفر فليس السفر المحرم مختصاً بقطع الطريق
والخروج على الإمام ، ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
إمام يخرج عليه ، ولا من شرط الخارج أن يكون مسافراً ، والبغاة
الذين أمر الله بقتالهم في القرآن لا يشترط فيهم أن يكونوا مسافرين ،
ولا كان الذين نزلت الآية فيهم أولاً مسافرين ؛ بل كانوا من أهل
العوالي مقيمين واقتلوا بالنعال والجريد ، فكيف يجوز أن تفسر الآية
بما لا يختص بالسفر ، وليس فيها كل سفر محرم ؛ فالذكر في الآية لو
كان كما قيل لم يكن مطابقاً للسفر المحرم ، فانه قد يكون بلا سفر ،
وقد يكون السفر المحرم بدونه .

وأيضاً فقوله (غير باغ) حال من (اضطر) فيجب أن يكون

حال اضطراره وأكله الذي يأكل فيه غير باغ ولا عاد . فانه قال :
(فلا اثم عليه) ومعلوم ان الاثم انما ينفي عن الأكل الذي هو
الفعل ، لا عن نفس الحاجة اليه فمعنى الآية : فمن اضطر فأكل غير
باغ ولا عاد . وهذا يبين ان المقصود أنه لا ينبغي في أكله ولا يتعدى .
والله تعالى يقرن بين البغي والعدوان . قالبغي ما جنسه ظلم ، والعدوان
مجازة القدر المباح ، كما قرن بين الاثم والعدوان في قوله : (وتعاونوا
على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فالاثم
جنس الشر ، والعدوان مجازة القدر المباح ، قالبغي من جنس الاثم ،
قال تعالى : (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم
بنياً بينهم) وقال تعالى (فمن خاف من موص جناً أو اثمأ فأصلح
بينهم فلا اثم عليه) فالاثم جنس لظلم الورثة إذا كان مع العمد ، وأما
الجنف فهو الجنف عليهم بعمد وبغير عمد ؛ لكن قال كثير من المفسرين
الجنف الخطأ ، والاثم العمد ؛ لأنه لما خص الاثم بالذكر وهو العمد
بقي الداخل في الجنف الخطأ ، ولفظ العدوان من باب تعدي الحدود ،
كما قال تعالى : (تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله
فقد ظلم نفسه) ونحو ذلك ، ومما يشبه هذا قوله : (ربنا اغفر لنا
ذنوبنا واسرافنا في أمرنا) والاسراف مجازة الحد المباح ، وأما الذنوب
فما كان جنسه شر واثم .

وأما قولهم : ان هذا اعانة على المعصية فغلط ؛ لأن المسافر مأمور

بأن يصلي ركعتين ، كما هو مأمور أن يصلي بالتيمم . وإذا علم الماء في السفر المحرم كان عليه أن يتيمم ويصلي ، وما زاد على الركعتين ليست طاعة ولا مأموراً بها أحد من المسافرين ، وإذا فعلها المسافر كان قد فعل منهياً عنه ، فصار صلاة الركعتين مثل أن يصلي المسافر الجمعة خلف مستوطن . فهل يصلها الا ركعتين وان كان عاصياً بسفره ، وان كان إذا صلى وحده صلى أربعاً ؟ .

وكذلك صومه في السفر ليس برأ ولا مأموراً به ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم ثبت عنه أنه قال : « ليس من البر الصيام في السفر » وصومه اذا كان مقيماً أحب إلى الله من صيامه في سفر محرم ، ولو أراد أن يتطوع على الراحلة في السفر المحرم لم يمنع من ذلك ، واذا اشتبهت عليه القبلة أما كان يتحرى ويصلي ؟ ولو أخذت ثيابه أما كان يصلي عرياناً ؟ فان قيل هذا لا يمكنه إلا هذا قيل : والمسافر لم يؤمر إلا بركعتين ، والمشروع في حقه أن لا يصوم ، وقد اختلف الناس لو صام هل يسقط الفرض عنه ؟ وانفقوا على أنه إذا صام بعد رمضان أجزاءه ، وهذه المسألة ليس فيها احتياط ، فان طائفة يقولون : من صلى أربعاً او صام رمضان في السفر المحرم لم يجزئه ذلك ، كما لو فعل ذلك في السفر المباح عتدم .

وطائفة يقولون لا يجزيه إلا صلاة أربع وصوم رمضان ، وكذلك

أكل الميتة واجب على المضطر : سواء كان في السفر أو الحضر
وسواء كانت ضرورته بسبب مباح أو محرم ، فلو ألقى ماله في البحر
واضطر إلى أكل الميتة كان عليه أن يأكلها . ولو سافر سافراً محرماً
فأتعبه حتى عجز عن القيام صلى قاعداً ، ولو قاتل قتالا محرماً
حتى أعجزته الجراح عن القيام صلى قاعداً .

فإن قيل : فلو قاتل قتالا محرماً هل يصلي صلاة الخوف ؟ قيل يجب عليه
أن يصلي ولا يقاتل ، فإن كان لا يدع القتال المحرم فلا ندسح له ترك الصلاة ؛
بل إذا صلى صلاة خائف كان خيراً من ترك الصلاة بالكلية ، ثم هل بعيد ؟
هذا فيه نزاع ، ثم إن أمكن فعلها بدون هذه الأفعال الباطلة في الوقت
وجب ذلك عليه ، لأنه مأمور بها وأما إذا حرج الوقت ولم يفعل
ذلك ، ففي صحتها وقبولها بعد ذلك نزاع .

(النوع الثاني) من موارد النزاع أن عثمان كان لا يرى مسافراً
إلا من حمل الزاد والمزاد دون من كان نازلاً فكان لا يحتاج فيه
إلى ذلك كاللناجر والثاني والجبائي الذين يكونون في موضع لا يحتاجون
فيه إلى ذلك ، ولم يقدر عثمان للسفر قدراً ؛ بل هذا الجنس عنده
ليس بمسافر ، وكذلك قيل : إنه لم ير نفسه والذين معه مسافرين بمنى
لما صارت منى معمورة ، وذكر ابن أبي شيبة عن ابن سيرين أنه
قال : كانوا يقولون السفر الذي تقصر فيه الصلاة الذي يحمل فيه
الزاد والمزاد . ومأخذ هذا القول — والله أعلم — أن القصر إنما

كان في السفر ، لا في المقام ، والرجل اذا كان مقيماً في مكان يجد فيه الطعام والشراب لم يكن مسافراً ؛ بل مقيماً ؛ بخلاف المسافر الذي يحتاج أن يحمل الطعام والشراب ، فان هذا يلحقه من المشقة ما يلحق المسافر من مشقة السفر . وصاحب هذا القول كأنه رأي الرخصة انما تكون للمشقة والمشقة انما تكون لمن يحتاج الى حمل الطعام والشراب .

وقد نفل عن غيره كلام يفرق فيه بين جنس وجنس . روى ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر . عن أبي اسحاق الشيباني ، عن قيس ابن مسلم ، عن طارق بن شهاب ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : لا يفرنكم سوادكم هذا من صلاتكم ، فانه من مصركم . فقوله : من « مصركم » يدل على انه جعل السواد بمنزلة المصر لما كان تابعا له . وروى عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الأعمش ، عن ابراهيم التيمي ، عن أبيه ، قال : كنت مع حذيفة بالمدائن فاستأذنته أن آتي أهلي بالكوفة فأذن لي ، وشرط علي ان لا أفطر ، ولا أصلي ركعتين حتى ارجع إليه ، وبينها نيف وسنور ميلا . وعن حذيفة : ان لا يقصر الى السواد . وبين الكوفة والسواد تسعون ميلا . وعن معاذ بن جبل وعقبة بن عامر : لا يطاء أحدكم بماشية أحداً الجبال أو بطون الأودية . وتزعمون انكم سفر ! لا ولا كرامة ؛ انما التقصير في السفر من الباءات من الأفق الى الأفق .

قلت : هؤلاء لم يذكروا مسافة محدودة للقصر لا بالزمان ولا بالمكان ؛ لكن جعلوا هذا الجنس من السير ليس سفراً ، كما جعل عثمان السفر ما كان فيه حمل زاد ومزاد . فان كانوا قصدوا ما قصده عثمان من ان هذا لا يزال يسير في مكان يحمل فيه الزاد والمزاد فهو كاللقيم فقد وافقوا عثمان ؛ لكن ابن مسعود خالف عثمان في اتمامه بتي . وان كان قصدتم ان اعمال البلد تبع له كالسواد مع الكوفة . وانما للمسافر من خرج من عمل الى عمل : كما في حديث معاذ : من أفق الى افق . فهذا هو الظاهر ؛ ولهذا قال ابن مسعود عن السواد : فانه من مصركم . وهذا كما ان ما حول مصر من البساتين والمزارع تابعة له ، فهم يجعلون ذلك كذلك وان طال ، ولا يحدون فيه مسافة . وهذا كما ان « المخاليف » وهي الأمكنة التي يستخلف فيها من هو خليفة عن الأمير العام بالمصر الكبير ، وفي حديث معاذ : من خرج من مخلاف الى مخلاف .

يدل على ذلك ما رواه محمد بن بشار : حدثنا أبو عامر العقدي ، حدثنا شعبة ، سمعت قيس بن عمران بن عمير يحدث عن أبيه ، عن جده : انه خرج مع عبد الله بن مسعود — وهو رديفه على بغلة له — مسيرة أربعة فراسخ فصلى الظهر ركعتين . قال شعبة أخبرني بهذا قيس بن عمران وأبوه عمران بن عمير شاهد وعمير مولى ابن مسعود .

فهذا يدل على ان ابن مسعود لم يحدد السفر بمسافة طويلة ؛ ولكن اعتبر
أحراً آخر كالأعمال ، وهذا أمر لا يحدد بمسافة ولا زمان ، لكن بعموم
الولايات وخصوصها : مثل من كان بدمشق فاذا سافر الى ما هو خارج
عن أعمالها كان مسافراً . وأصحاب هذه الأقوال كأنهم رأوا ما رخص
فيه للمسافر إنما رخص فيه للمشقة التي تلحقه في السفر ، واحتياجه
الى الرخصة ، وعلموا أن المتقل في المصر الواحد من مكان الى مكان
ليس بمسافر ، وكذلك الخارج الى ما حول المصر ، كما كان النبي صلى الله
عليه وسلم يخرج الى قباء كل سبت راكباً وماشياً ، ولم يكن يقصر ،
وكذلك المسلمون كانوا ينتابون الجمعة من العوالي ولم يكونوا يقصرون .
فكان المتقل في العمل الواحد بهذه المثابة عندهم .

وهؤلاء يحتاج عليهم بقصر أهل مكة مع النبي صلى الله عليه وسلم
بعرفة ومزدلفة ومنى ، مع ان هذه تابعة لمكة ومضافة إليها ، وهي
أكثر تبعاً لها من السواد للكوفة ، وأقرب إليها منها ؛ فان بين باب
بنى شيبه وموقف الامام بعرفة عند الصخرات التي في أسفل جبل الرحمة
يريد بهذه المسافة وهذا السير ، وهم مسافرون ، وإذا قيل : المكان
الذي يسافرون إليه ليس بموضع مقام . قيل : بل كان هناك قرية
نمرة والنبي صلى الله عليه وسلم لم ينزل بها ، وكان بها أسواق ،
وقريب منها عرنة التي تصل واديها بعرفة ، ولأنه لا فرق بين السفر

الى بلد يقام فيه وبلد لا يقام فيه إذا لم يقصد الإقامة ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم وللمسلمين سافروا الى مكة وهي بلد يمكن الإقامة فيه وما زالوا مسافرين في غزوم وحجهم وعمرتهم ، وقد قصر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة في حوف مكة عام الفتح ، وقال : « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر . وكذلك عمر بعده فعل ذلك ، رواه مالك بإسناد صحيح ، ولم يفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر ولا عمر بنى ، ومن نقل ذلك عنهم فقد غلط .

وهذا بخلاف خروج النبي صلى الله عليه وسلم الى قباء كل سبت راكباً وماشياً ، وخروجه الى الصلاة على الشهداء ، فانه قبل أن يموت بقليل صلى عليهم ، وبخلاف ذهابه الى البقيع ، وبخلاف قصد أهل العوالي المدينة ليجمعوا بها ، فان هذا كله ليس بسفر ، فان اسم المدينة متناول لهذا كله ، وإنما الناس قسمان الاعراب وأهل المدينة ، ولأن الواحد منهم يذهب ويرجع الى أهله في يومه من غير أن يتأهب لذلك أهبة السفر ، فلا يحمل زاداً ولا مزاداً لا في طريقه ولا في المنزل الذي يصل إليه ، ولهذا لا يسمى من ذهب الى ريف مدينته مسافراً ، ولهذا تجب الجمعة على من حول المصر عند أكثر العلماء وهو يقدر بسمع النداء ، وبفرسخ ، ولو كان ذلك سفرأ لم تجب الجمعة على من ينشئ لها سفرأ ؛ فان الجمعة لا تجب على مسافر ، فكيف يجب ان يسافر لها .

وعلى هذا فالسافر لم يكن مسافراً لقطعه مسافة محدودة ولا لقطعه أياماً محدودة ، بل كان مسافراً لجنس العمل الذي هو سفر ، وقد يكون مسافراً من مسافة قريبة ولا يكون مسافراً من أبعد منها : مثل أن يركب فرساً سابقاً ويسير مسافة يريد ثم يرجع من ساعته الى بلده ، فهذا ليس مسافراً . وان قطع هذه للمسافة في يوم وليلة ، ويحتاج في ذلك الى حمل زاد ومزاد كان مسافراً ، كما كان سفر أهل مكة الى عرفة . ولو ركب رجل فرساً سابقاً الى عرفة ثم رجع من يومه الى مكة لم يكن مسافراً .

يدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال : « يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن — والمقيم يوماً وليلة » ، فلو قطع بريداً في ثلاثة أيام كان مسافراً ثلاثة أيام ولياليهن ، فيجب أن يمسح مسح سفر ، ولو قطع البريد في نصف يوم لم يكن مسافراً . فالتبي صلى الله عليه وسلم انما اعتبر أن يسافر ثلاثة أيام سواء كان سفره حثيثاً أو بطيئاً ، سواء كانت الأيام طويلاً أو قصاراً ، ومن قدره بثلاثة أيام أو يومين جعلوا ذلك بسير الابل والاقدام ، وجعلوا المسافة الواحدة حداً يشترك فيه جميع الناس ، حتى لو قطعها في يوم جعلوه مسافراً ، ولو قطع ما دونها في عشرة أيام لم يجعلوه مسافراً ، وهذا مخالف لكلام النبي صلى الله عليه وسلم .

وأيضاً فالتبى صلى الله عليه وسلم فى ذهابه الى قباء والعوالى واحد ومجىء أصحابه من تلك للمواضع الى المدينة انما كانوا يسىرون فى عمران بين الأبنية والحوائط التى هى التخييل ، وتلك مواضع الاقامة لا مواضع السفر ، والمسافر لا بد ان يسفر اى يخرج الى الصحراء ؛ فان لفظ « السفر » يبدل على ذلك . يقال : سمرت المرأة عن وجهها اذا كشفتها . فاذا لم يبرز الى الصحراء التى ينكشف فيها من بين المساكن لا يكون مسافراً ، قال تعالى : (ومن حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) وقال تعالى : (ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ، ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه) فجعل الناس قسمين : أهل المدينة والاعراب . والاعراب هم أهل العمود ، وأهل المدينة هم أهل المدر .

فجميع من كان ساكناً فى مدر كان من أهل المدينة ، ولم يكن للمدينة سور يتميز به داخلها من خارجها ؛ بل كانت محال ، محال . وتسمى المحلة داراً ، والمحلة القرية الصغيرة فيها المساكن وحولها النخل والمقابر ، ليست أبنية متصلة ، فبنو مالك بن النجار فى قريتهم حوالى دورهم : اموالهم ونخيلهم ، وبنو عدي بن النجار دارهم كذلك ، وبنو مازن بن النجار كذلك ، وبنو سالم كذلك ، وبنو ساعدة كذلك ، وبنو الحارث بن الخزرج كذلك ، وبنو عمرو بن عوف كذلك ، وبنو عبد

الاشهل كذلك ، وسائر بطون الانصار كذلك ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « خير دور الانصار دار بني النجار ، ثم دار بني عبد الاشهل ، ثم دار بني الحارث ، ثم دار بني ساعدة . وفي كل دور الانصار خير » وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل في بني مالك بن النجار ، وهناك بنى مسجده ، وكان حائطاً لبعض بني النجار : فيه نخل وخرب وقبور ، فأمر بالنخل فقطعت ، وبالقبور فنبشت ، وبالحرب فسويت ، وبني مسجده هناك ، وكانت سائر دور الانصار حول ذلك .

قال ابن حزم : ولم يكن هناك مصر . قال : وهذا أمر لا يجهله أحد ، بل هو نقل الكوافي عن الكوافي ، وذلك كله مدينة واحدة ، كما جعل الله الناس نوعين : أهل المدينة ، ومن حولهم من الاعراب . فمن ليس من الاعراب فهو من اهل المدينة ، لم يجعل للمدينة داخلاً وخارجاً وسوراً وربضاً ، كما يقال مثل ذلك في المدن المسورة ، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم حرم المدينة بربداً في بريد ، والمدينة بين لابتيها ، واللاية الأرض التي ترابها حجارة سود ، وقال : « ما بين لابتيها حرم » ، فما بين لابتيها كله من المدينة وهو حرم ، فهذا بريد لا يكون الضارب فيه مسافراً . وان كان المكي اذا خرج الى عرفات مسافراً ، فعرفة ومزدلفة ومنى صحارى خارجة عن مكة ليست كالعوالي

من المدينة . وهذا أيضاً مما يبين انه لا اعتبار بمسافة محدودة ؛ فان
المسافر في مصر الكبير لو سافر يومين او ثلاثة لم يكن مسافراً ،
والمسافر عن القرية الصغيرة اذا سافر مثل ذلك كان مسافراً ، فعلم انه
لا بد ان يقصد بقعة يسافر من مكان الى مكان فاذا كان ما بين المكانين
صحراء لا مساكن فيها يحمل فيها الزاد والمزاد فهو مسافر ، وان وجد
الزاد والمزاد للمكان الذي يقصده .

وكان عثمان جعل حكم للمكان الذي يقصده حكم طريقه فلا بد ان
يعدم فيه الزاد والمزاد ، وخالفه أكثر علماء الصحابة ، وقولهم أرجح ،
فان النبي صلى الله عليه وسلم قصر بمكة عام فتح مكة وفيها الزاد
والمزاد ، وإذا كانت منى قرية فيها زاد ومزاد فيمنها وبين مكة صحراء
يكون مسافراً من يقطعها ، كما كان بين مكة وغيرها ، ولكن عثمان قد
تأول في قصر النبي صلى الله عليه وسلم بمكة انه كان خائفاً ، لأنه لما
فتح مكة والكفار كثيرون ، وكان قد بلغه ان هوازن جمعت له ،
وعثمان يجوز القصر لمن كان بحضرة عدو ، وهذا كما يحكى عن عثمان
أنه يعني النبي صلى الله عليه وسلم إنما أحرمم بالمتعة لأنهم كانوا خائفين .
وخالفه علي ، وعمران بن حصين ، وابن عمر ، وابن عباس ، وغيرهم
من الصحابة . وقولهم هو الراجح . فان النبي صلى الله عليه وسلم في
حجة الوداع كان آمناً لا يخاف إلا الله ، وقد أمر أصحابه بفسخ الحج

إلى العمرة ، والقصر . وقصر العدد إنما هو معلق بالسفر ؛ ولكن إذا اجتمع الخوف والسفر أيسع قصر العدد وقصر الركعات ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم هو وعمر بعده لما صليا بمكة يا أهل مكة : « أتموا صلاتكم ، فانا قوم سفر » بين أن الواجب لصلاتهم ركعتين مجرد كونهم سفرا . فلهذا الحكم تعلق بالسفر ولم يعلقه بالخوف .

فعلم ان قصر العدد لا يشترط فيه خوف بحال . وكلام الصحابة او أكثرهم في هذا الباب . يدل على أنهم لم يجعلوا السفر قطع مسافة محدودة ، او زمان محدود : يشترك فيه جميع الناس ، بل كانوا يجيئون بحسب حال السائل ، فمن رأوه مسافراً أثبتوا له حكم السفر ، وإلا فلا .

ولهذا اختلف كلامهم في مقدار الزمان والمكان . فروى وكيع ، عن الثوري ، عن منصور بن المعتمر ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : إذا سافرت يوماً إلى العشاء ، فان زدت فاقصر . ورواه الحجاج ابن منهال : ثنا أبو عوانة ، عن منصور بن المعتمر . عن مجاهد ، عن ابن عباس . قال : لا يقصر المسافر في مسيرة يوم إلى العتمة إلا في أكثر من ذلك . وروى وكيع ، عن شعبة ، عن شيبيل ، عن أبي جبرة الضبي ، قال : قلت لابن عباس : اقصر إلى الأيلة ؟ قال تذهب وتجيء في يوم ؟ قلت : نعم . قال : لا ، إلا يوم تام . فهذا قد نهى ان يقصر إذا رجع إلى أهله في يوم ، وهذه مسيرة بريد ، وأذن في يوم .

وفي الأول نهاء ان يقصر إلا في أكثر من يوم ، وقد روي نحو الأول عن عكرمة مولاة ، قال : إذا خرجت من عند أهلك فاقصر ، فإذا أتيت أهلك فأتهم ، وعن الأوزاعي : لا قصر إلا في يوم تام ، وروي وكيع ، عن هشام بن ربيعة بن الغاز الجرشى ، عن عطاء بن ابى رباح ، قلت : لابن عباس : اقصر إلى عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى الطائف وعسفان ، فذلك ثمانية وأربعون ميلا . وروي ابن عينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عطاء ، قلت : لابن عباس اقصر إلى منى او عرفة ؟ قال : لا ، ولكن إلى الطائف او جدة او عسفان ، فإذا وردت على ماشية لك او أهل فأتهم الصلاة . وهذا الاثر قد اعتمدته أحمد والشافعي . قال ابن حزم : من عسفان إلى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلا ، قال : واخبرنا الثقة : ان من جدة إلى مكة أربعين ميلا .

قلت : نهيه عن القصر إلى منى وعرفة قد يكون لمن يقصد ذلك لحاجة ويرجع من يومه إلى مكة حتى يوافق ذلك ما تقدم من الروايات عنه . ويؤيد ذلك ان ابن عباس لا يخفى عليه أن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر في الحج إذا خرجوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى ، وابن عباس من اعلم الناس بالسنة فلا يخفى عليه مثل ذلك ، وأصحابه المكيون كانوا يقصرون في الحج

إلى عرفة ومزدلفة : كطاووس وغيره . وابن عينة نفسه الذي روى هذا
 الأثر عن ابن عباس كان يقصر إلى عرفة في الحج . وكان أصحاب ابن
 عباس كطاووس يقول أحدهم : أترى الناس يغني أهل مكة صلوا في
 الموسم خلاف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وهذه حجة
 قاطعة : فانه من المعلوم أن أهل مكة لما حجوا معه كانوا خلقا كثيرا ،
 وقد خرجوا معه إلى منى يصلون خلفه ، وإنما صلى بتمني أيام منى قصرا ،
 والناس كلهم يصلون خلفه : أهل مكة وسائر المسلمين ، لم يأمر أحدا
 منهم أن يتم صلاته ، ولم ينقل ذلك أحد لا بأسناد صحيح ولا ضعيف .
 ثم أبو بكر وعمر بعده كانا يصليان في الموسم بأهل مكة وغيرهم كذلك
 ولا يأمران أحدا باتمام ، مع انه قد صبح عن عمر بن الخطاب انه
 لما صلى بمكة قال : يا أهل مكة ! اتموا صلاتكم . فانا قوم سفر ، وهذا
 مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في أهل مكة عام الفتح لا في
 حجة الوداع : فانه في حجة الوداع لم يكن يصلي في مكة بل كان يصلي
 بمنزله ، وقد رواه أبو داود وغيره ، وفي اسناده مقال .

والمقصود ان من تدبر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة
 ومنى بأهل مكة وغيرهم ، وانه لم ينقل مسلم قط عنه أنه أصرم باتمام : علم قطعاً
 أنهم كانوا يقصرون خلفه ، وهذا من العلم العام الذي لا يخفى على ابن
 عباس ولا غيره ؛ ولهذا لم يعلم أحد من الصحابة أمر أهل مكة ان

يتموا خلف الامام إذا صلى ركعتين ، فدل هذا على ان ابن عباس إنما اجاب به من سأله إذا سافر الى منى او عرفة سافراً لا ينزل فيه بمى وعرفة : بل يرجع من يومه ، فهذا لا يقصر عنده ؛ لأنه قد بين أن من ذهب ورجع من يومه لا يقصر . وإنما يقصر من سافر يوماً ، ولم يقل : مسيرة يوم ؛ بل اعتبر ان يكون السفر يوماً ، وقد استفاض عنه جواز القصر إلى عسكان . وقد ذكر ابن حزم انها اثنا وثلاثون ميلا ، وغيره يقول : اربعة برد ثمانية واربعون ميلا .

والذين حدودها ثمانية واربعين ميلا عمدتهم قول ابن عباس وابن عمر ، واكثر الروايات عنهم تخالف ذلك ، فلو لم يكن إلا قولهما لم يجز ان يؤخذ ببعض اقوالهما دون بعض ؛ بل اما ان يجمع بينهما ، وإما ان يطلب دليل آخر . فكيف والآثار عن الصحابة انواع أخر ؟! ولهذا كان المحددون بستة عشر فرسخاً من اصحاب مالك والشافعي وأحمد إنما لهم طريقتان : بعضهم يقول : لم اجد احداً قال بأقل من القصر فيما دون هذا فيكون هذا إجماعاً . وهذه طريقة الشافعي . وهذا أيضاً منقول عن الليث بن سعد . فهذان الامامان ينسبنا عندهما انها لم يعلم من قال بأقل من ذلك ، وغيرها قد علم من قال بأقل من ذلك .

والطريقة الثانية : أن يقولوا : هذا قول ابن عمر وابن عباس ولا يخالف لهما من الصحابة فصار إجماعاً . وهذا باطل فانه ثقل عنها

هذا وغيره ، وقد ثبت عن غيرها من الصحابة ما يخالف ذلك .

وتم طريقة ثالثة سلكها بعض أصحاب الشافعي واحمد وهي أن هذا التحديد مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه ابن خزيمة في « مختصر المختصر » عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان » وهذا ما يعلم أهل المعرفة بالحديث أنه كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن هو من كلام ابن عباس . أفترى رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما حد مسافة القصر لأهل مكة دون أهل المدينة التي هي دار السنة والهجرة والنصرة ودون سائر المسلمين ؟ وكيف يقول هذا وقد تواتر عنه أن أهل مكة صلوا خلفه بعرفة ومردلة ومنى ، ولم يحد النبي صلى الله عليه وسلم قط السفر بمسافة لا بريد ولا غير بريد ولا حدها بزمان .

ومالك قد نقل عنه أربعة برد ، كقول الليث والشافعي وأحمد ، وهو المشهور عنه . قال : فان كانت أرض لا أميال فيها فلا يقصرون في أقل من يوم وليلة للثقل . قال : وهذا أحب ما تقصر فيه الصلاة الي . وقد ذكر عنه لا قصر إلا في خمسة وأربعين ميلا فصاعدا . وروي عنه لا قصر إلا في اثنين وأربعين ميلا فصاعدا وروي عنه : لا قصر إلا في أربعين ميلا فصاعدا وروي عنه إسماعيل بن أبي أويس :

لا قصر إلا في ستة وأربعين ميلا قصدا . ذكر هذه الروايات القاضي إسماعيل بن إسحاق في كتابه « لليسوط » ورأى لأهل مكة خاصة أن يقصروا الصلاة في الحج خاصة إلى منى فما فوقها ، وهي أربعة أميال وروى عنه ابن القاسم انه قال فيمن خرج ثلاثة أميال كالرعاء وغيرهم فتأول فأفطر في رمضان : لا شيء عليه إلا القضاء فقط ، وروى عن الشافعي انه لا قصر في اقل من ستة وأربعين ميلا بالهاشمي .

والآثار عن ابن عمر أنواع . فروى محمد بن المثنى : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان الثوري ، سمعت جبلة بن سحيم يقول : سمعت ابن عمر يقول : لو خرجت ميلا لقصرت الصلاة . وروى ابن أبي شيبة : حدثنا وكيع ، حدثنا مسعر ، عن محارب بن زياد ، سمعت ابن عمر يقول : انى لأسافر الساعة من النهار فأقصر يعني الصلاة . محارب قاضي الكوفة من خيار التابعين أحد الأئمة ، ومسعر أحد الأئمة . وروى ابن أبي شيبة : حدثنا علي بن مسهر ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن محمد بن زيد بن خليفة ، عن ابن عمر قال : تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال . قال ابن حزم : محمد بن زيد هو طائي ولاء محمد بن أبي طالب القضاء بالكوفة مشهور من كبار التابعين .

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر انه قصر الى ذات النصب

قال وكنت أسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر ، قال عبد الرزاق :
ذات النصب من المدينة على ثمانية عشر ميلا ، فهذا نافع يخبر عنه أنه
قصر في ستة فراسخ ، وأنه كان يسافر بريداً وهو أربعة فراسخ فلا
يقصر . وكذلك روى عنه ما ذكره غندر حدثنا شعبة ، عن حبيب
ابن عبد الرحمن ، عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، قال :
خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب إلى ذات النصب ، وهي من
المدينة على ثمانية عشر ميلا ، فلما أتاها قصر الصلاة ، وروى معمر ،
عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه كان يقصر الصلاة في مسيرة
أربعة برد .

وما تقدم من الروايات يدل على أنه كان يقصر في هذا وفي ما هو
أقل منه ، وروى وكيع ، عن سعيد بن عبيد الطائي ، عن علي بن
ربيعة الوالي الاسدي ، قال : سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة ؟
قال : حاج أو معتمر أو غاز ؟ فقلت لا ؛ ولكن أحدنا يكون له
الضيعة في السواد ، فقال : تعرف السويداء ؟ فقلت سمعت بها ولم أرها
قال فاتها ثلاث وثلثان وليلة للمسرع : إذا خرجنا إليها قصرنا ، قال
ابن حزم : من المدينة إلى السويداء اثنان وسبعون ميلا ، أربعة
وعشرون فرسخا .

قلت : فهذا مع ما تقدم يبين أن ابن عمر لم يذكر ذلك تحديداً ؛

لكن بين بهذا جواز القصر في مثل هذا ، لأنه كان قد بلغه أن أهل الكوفة لا يقصرون في السواد ، فاجابه ابن عمر بجواز القصر .

وأما ما روي من طريق ابن جريج : أخبرني نافع : أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخير ، وهي مسيرة ثلاث قواصد ، لم يقصر فيها دونه . وكذلك ما رواه حماد بن سلمة عن أيوب بن حميد كلاهما عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخير ، وهي بقدر الاهواز من البصرة ، لا يقصر فيما دون ذلك . قال ابن حزم بين المدينة وخير كما بين البصرة والاهواز ، وهي مائة ميل غير أربعة أميال . قال : وهذا مما اختلف فيه على ابن عمر ، ثم على نافع أيضا عن ابن عمر .

قلت : هذا النفي وهو أنه لم يقصر فيما دون ذلك غلط قطعاً ، ليس هذا حكاية عن قوله حتى يقال أنه اختلف اجتهداه ، بل نفي لقصره فيما دون ذلك ، وقد ثبت عنه بالرواية الصحيحة من طريق نافع وغيره : أنه قصر فيما دون ذلك فهذا قد يكون غلطاً . فمن روى عن أيوب أن قدر أن نافع روى هذا فيكون حين حدث بهذا قد نسي أن ابن عمر قصر فيما دون ذلك ، فإنه قد ثبت عن نافع عنه أنه قصر فيما دون ذلك .

وروى حماد بن زيد : حدثنا أنس بن سيرين ، قال : خرجت مع أنس بن مالك الى أرضه وهي على رأس خمسة فراسخ ، فصلى بنا العصر في سفينة وهي تجري بنا في دجلة قاعداً على بساط ركعتين ثم سلم ، ثم صلى بنا ركعتين ثم سلم . وهذا فيه أنه إنما خرج إلى أرضه المذكورة ولم يكن سفره إلى غيرها حتى يقال : كانت من طريقه فقصر في خمسة فراسخ وهي بريد وربيع .

وفي صحيح مسلم : حدثنا ابن أبي شيبة وابن بشار كلاهما عن غندر ، عن شعبة ، عن يحيى بن يزيد الهنائي : سألت أنس بن مالك عن قصر الصلاة ؟ فقال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ — شعبة شك — صلى ركعتين » ولم ير أنس أن يقطع من المسافة الطويلة هذا ؛ لأن السائل سأله عن قصر الصلاة ، وهو سؤال عما يقصر فيه ؛ ليس سؤالاً عن أول صلاة يقصرها . ثم انه لم يقل أحد : إن أول صلاة لا يقصرها إلا في ثلاثة أميال أو أكثر من ذلك ، فليس في هذا جواب لو كان المراد ذلك ، ولم يقل ذلك أحد ، فدل على أن أنساً أراد أنه من سافر هذه المسافة قصر ، ثم ما أخبر به عن النبي صلى الله عليه وسلم فعل . من النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين هل كان ذلك الخروج هو السفر . أو كان ذلك هو الذي قطعه من السفر ، فإن

كان اراد به ان ذلك كان سفره فهو نص ، وان كان ذلك الذي قطعه من السفر فانس بن مالك استدل بذلك على انه يقصر إليه اذا كان هو السفر : يقول انه لا يقصر الا في السفر ، فلو لا ان قطع هذه المسافة سفر لما قصر .

وهذا يوافق قول من يقول : لا يقصر حتى يقطع مسافة تكون سفرأ ، لا يكفي مجرد قصد المسافة التي هي سفر ، وهذا قول ابن حزم وداود وأصحابه ، وابن حزم يحد مسافة القصر بميل ، لكن داود وأصحابه يقولون : لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو ، وابن حزم يقول : إنه يقصر في كل سفر ، وابن حزم عنده انه لا يفطر إلا في هذه المسافة وأصحابه يقولون : إنه يفطر في كل سفر ، بخلاف القصر ، لأن القصر ليس عندهم فيه نص عام عن الشارع ، وإنما فيه فعله انه قصر في السفر ، ولم يجدوا احداً قصر فيما دون ميل ، ووجدوا الميل منقولاً عن ابن عمر .

وابن حزم يقول السفر هو البروز عن محلة الإقامة ؛ لكن قد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصروا ولم يفطروا . فخرج هذا عن أن يكون سفرأ ، ولم يجدوا أقل من ميل يسمى سفرأ ؛ فان ابن عمر قال : لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة ، فلما ثبت ان هذه المسافة

جعلها سفرأ ولم نجد أعلا منها يسمى سفرأ جعلنا هذا هو الحد ، قال
وما دون الليل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر فلا يقصر فيه
ولا يفطر ، وإذا بلغ الميل فحينئذ صار له سفر يقصر فيه الصلاة
ويقصر فيه ، فمن حينئذ يقصر ويفطر ، وكذلك إذا رجع ، فكان على
أقل من ميل فانه يتم ليس في سفر يقصر فيه .

قلت : جعل هؤلاء السفر محدودأ في اللغة . قالوا : وأقل ما سمعنا
أنه يسمى سفرأ هو الميل وأولئك جعلوه محدودأ بالشرع ، وكلا القولين
ضعيف . أما الشارع فلم يحده . وكذلك أهل اللغة لم ينقل احد عنهم
أنهم قالوا : الفرق بين ما يسمى سفرأ وما لا يسمى سفرأ هو مسافة
محدودة ، بل نفس تحديد السفر بالمسافة باطل في الشرع واللغة ، ثم
لو كان محدودأ بمسافة ميل ، فان أريد أن الميل يكون من حدود القرية
المنتهية به فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج أكثر من ميل
من محله في الحجاز ولا يقصر ولا يفطر ، وإن أراد من المكان
الاجتمع الذي يشمله اسم مدينة ميلا ، قيل له : فلا حجة لك في خروجه
إلى المقابر والغائط ؛ لأن تلك لم تكن خارجا عن آخر حد المدينة . ففي
الجملة كان يخرج إلى العوالي وإلى أحد كما كان يخرج إلى المقابر والغائط وفي
ذلك ما هو أبعد من ميل ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يخرجون
من المدينة إلى أكثر من ميل ، ويأتون إليها أبعد من ميل ولا يقصرون ،

كخروجهم إلى قباء والعوالي وأحد ، ودخولهم للجمعة وغيرها من هذه الأماكن .

وكان كثير من مساكن المدينة عن مسجده أبعد من ميل فان حرم المدينة يريد في يريد ، حتى كان الرجلان من أصحابه لبعده المكان يتناوبان الدخول يدخل هذا يوماً وهذا يوماً ، كما كان عمر بن الخطاب وصاحبه الانصاري يدخل هذا يوماً وهذا يوماً ، وقول ابن عمر : لو خرجت ميلاً قصرت الصلاة . هو كقوله : انى لا سافر الساعة من النهار فأقصر ، وهذا إما أن يريد به ما يقطعه من المسافة التى يقصدها فيكون قصده انى لا أؤخر القصر إلى أن أقطع مسافة طويلة ، وهذا قول جماهير العلماء ، إلا من يقول إذا سافر نهراً لم يقصر إلى الليل .

وقد احتج العلماء على هؤلاء بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بالمدينة أربعاً والعصر بذى الحليفة ركعتين ، وقد يحمل حديث أنس على هذا ، لكن فعله يدل على المعنى الأول ، او يكون مراد ابن عمر من سافر قصر ، ولو كان قصده هذه المسافة إذا كان في صحراء بحيث يكون مسافراً لا يكون متقلاً بين المساكن ؛ فان هذا ليس بمسافر باتفاق الناس ، وإذا قدر أن هذا مسافر فلو قدر أنه مسافر اقل من الليل بعشرة اذرع فهو ايضاً مسافر ، فالتحديد بالمسافة

لا أصل له في شرع ولا لغة ، ولا عرف ولا عقل ، ولا يعرف عموم الناس مساحة الأرض فلا يجعل ما يحتاج إليه عموم المسلمين معلقاً بشيء لا يعرفونه ، ولم يمسح أحد الأرض على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا قدر النبي صلى الله عليه وسلم الأرض لا بأميال ولا فراسخ ، والرجل قد يخرج من القرية إلى صحراء لخطب يأتي به فيغيب اليومين والثلاثة فيكون مسافراً ، وإن كانت المسافة أقل من ميل ، بخلاف من يذهب ويرجع من يومه فإنه لا يكون في ذلك مسافراً ؛ فإن الأول يأخذ الزاد والمزاد بخلاف الثاني . فالمسافة القرية في المدة الطويلة تكون سفراً ، والمسافة البعيدة في المدة القليلة لا تكون سفراً .

فالسفر يكون بالعمل الذي سمي سفراً لأجله . والعمل لا يكون إلا في زمان ، فإذا طال العمل وزمانه فاحتاج إلى ما يحتاج إليه المسافر من الزاد والمزاد سمي مسافراً ، وإن لم تكن المسافة بعيدة ، وإذا قصر العمل والزمان بحيث لا يحتاج إلى زاد ومزاد لم يسم سفر ، وإن بعدت المسافة فالأصل هو العمل الذي يسمى سفراً ، ولا يكون العمل إلا في زمان ، فيعتبر العمل الذي هو سفر ، ولا يكون ذلك إلا في مكان . يسفر عن الأماكن ، وهذا مما يعرفه الناس بعاداتهم ؛ ليس له حد في الشرع ولا اللغة ، بل ما سموه سفراً فهو سفر .

فصل

وأما « الإقامة » فهي خلاف السفر ، فالناس رجلان مقيم ، ومسافر . ولهذا كانت أحكام الناس في الكتاب والسنة أحد هذين الحكيمين : إما حكم مقيم ، وإما حكم مسافر . وقد قال تعالى : (يوم ظننكم ويوم اقامتكم) . فجعل للناس يوم ظن ، ويوم إقامة . والله تعالى أوجب الصوم وقال : (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) فمن ليس مريضاً ولا على سفر فهو الصحيح المقيم ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشر الصلاة » فمن لم يوضع عنه الصوم وشر الصلاة فهو المقيم .

وقد أقام النبي صلى الله عليه وسلم في حجته بمكة أربعة أيام ، ثم ستة أيام بطنى ومزدلفة وعرفة يقصر الصلاة هو وأصحابه ، فدل على أنهم كانوا مسافرين ، وأقام في غزوة الفتح تسعة عشر يوماً يقصر الصلاة ، وأقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة . ومعلوم بالعادة أن ما كان يفعل بمكة وتبوك لم يكن ينقضي في ثلاثة أيام ولا أربعة حتى يقال :

إنه كان يقول اليوم أسافر ، غداً أسافر . بل فتح مكة وأهلها وما حولها كفار محاربون له ، وهي أعظم مدينة فتحها ، وفتحها ذلت الأعداء ، وأسلمت العرب . وسرى السرايا إلى النواحي ينتظر قدومهم ، ومثل هذه الأمور مما يعلم أنها لا تنقضي في أربعة أيام ، فلم أنه اقام لأمر يعلم أنها لا تنقضي في أربعة ، وكذلك في تبوك .

وأيضاً فمن جعل للمقام حداً من الأيام : إما ثلاثة ، وإما أربعة ، وإما عشرة ، وإما اثني عشر ، وإما خمسة عشر ، فانه قال قولاً لادليل عليه من جهة الشرع ، وهي تقديرات متقابلة . فقد تضمنت هذه الأقوال تقسيم الناس الى ثلاثة اقسام : إلى مسافر ، وإلى مقيم مستوطن ، وهو الذي ينوي المقام في المكان ، وهذا هو الذي تعتقد به الجمعة ونجى عليه ، وهذا يجب عليه اتمام الصلاة بلا نزاع ، فانه المقيم المقابل للمسافر ، والثالث مقيم غير مستوطن أوجبوا عليه اتمام الصلاة والصيام وأوجبوا عليه الجمعة ، وقالوا : لا تعتقد به الجمعة ، وقالوا : انما تعتقد الجمعة بمستوطن .

وهذا التقسيم - وهو تقسيم المقيم الى مستوطن وغير مستوطن - تقسيم لا دليل عليه من جهة الشرع ، ولا دليل على أنها تجب على من لا تعتقد به ؛ بل من وجبت عليه اعتقدت به ، وهذا انما قالوه لما أثبتوا مقيماً يجب عليه اتمام الصلاة والصيام ووجدوه غير مستوطن ، فلم يمكن

أَن يَقُولُوا تَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ . فَاِنَّ الْجُمُعَةَ إِنَّمَا تَتَعَقَّدُ بِالْمَسْتَوْتِنِ ؛ لَكِنِ اِيْجَابُ الْجُمُعَةِ عَلٰى هٰذَا ، وَاِيْجَابُ الصِّيَامِ وَالْاِتِّمَامِ عَلٰى هٰذَا هُوَ الَّذِي يَقَالُ اَنَّهُ لَا دَلِيْلَ عَلَيْهِ ، بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ لِلشَّرْعِ ، فَاِنَّ هٰذِهِ حَالُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ ، وَفِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَحَالِهِ بِتَبُوكَ ؛ بَلْ وَهٰذِهِ حَالُ جَمِيْعِ الْحَاجِِّيْنَ الَّذِيْنَ يَقْدُمُوْنَ مَكَّةَ لِيَقْضُوْا مَنَاسِكَهُمْ ثُمَّ يَرْجِعُوْا ، وَقَدْ يَقْدُمُ الرَّجُلُ بِمَكَّةَ رَابِعَ ذِي الْحِجَّةِ ، وَقَدْ يَقْدُمُ قَبْلَ ذٰلِكَ يَوْمَ اَوْ اَيَّامٍ ، وَقَدْ يَقْدُمُ بَعْدَ ذٰلِكَ ، وَهَمَّ كُلُّهُمْ مَسَافِرُوْنَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ جُمُعَةٌ وَلَا اِتِّمَامٌ ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدِمَ صَبِيْحَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَكَانَ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، لَكِنَ مِنْ اَيْنَ لَهُمْ اَنَّهُ لَوْ قَدِمَ صَبِيْحَ ثَلَاثَةٍ وَثَانِيَةٍ كَانَ يَتِمُّ وَيَأْمُرُ اَصْحَابَهُ بِالْاِتِّمَامِ ؟ ! لَيْسَ فِي قَوْلِهِ وَعَمَلِهِ مَا يَدُلُّ عَلٰى ذٰلِكَ .

وَلَوْ كَانَ هٰذَا حَدًّا فَاصِلًا بَيْنَ الْمَقِيْمِ وَالْمَسَافِرِ لَيُنْهَى الْمُسْلِمِيْنَ كَمَا قَالَ تَعَالٰى : (وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ اِذْ هَدٰىهُمْ حَتّٰى يَبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُوْنَ) وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الْمَقِيْمِ وَالْمَسَافِرِ بِنِيَّةِ اَيَّامٍ مَّعْدُوْدَةٍ يَقِيْمُهَا لَيْسَ هُوَ اَمْرًا مَّعْلُوْمًا لَا بِشَّرْعٍ وَلَا لَفَةً وَلَا عَرَفٍ . وَقَدْ رَخَّصَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُهَاجِرِ اَنْ يَقِيْمَ بِمَكَّةَ بَعْدَ قِضَائِ نَسَكِهِ ثَلَاثًا ، وَالتَّقْصُرُ فِي هٰذَا جَازٌ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ ، وَقَدْ سَمَّاهُ اِقَامَةً ، وَرَخَّصَ لِلْمُهَاجِرِ اَنْ يَقِيْمَهَا ، فَلَوْ اَرَادَ الْمُهَاجِرُ اَنْ يَقِيْمَ اَكْثَرَ مِنْ ذٰلِكَ بَعْدَ قِضَائِ النَّسَكِ لَمْ يَكُنْ

له ذلك ، وليس في هذا ما يدل على ان هذه المدة فرق بين المسافرين والمقيم بل المهاجر ممنوع أن يقيم بمكة أكثر من ثلاث بعد قضاء المناسك .

[فعمل] ان الثلاث مقدار يرخص فيه فيما كان محظور الجنس . قال صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق ثلاث الا على زوج » وقال : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث » وجعل ما تحرم المرأة بعده من الطلاق ثلاثاً ، فاذا طلقها ثلاث مرات حرمت عليه حتى تتكح زوجا غيره ، لأن الطلاق في الأصل مكروه ، فأبيح منه للحاجة ما تدعو اليه الحاجة وحرمت عليه بعد ذلك الى الغاية المذكورة ، ثم المهاجر لو قدم مكة قبل الموسم بشهر اقام الى الموسم ، فان كان لم يبح له الا فيما يكون سفراً كانت اقامته الى الموسم سفراً فتقصر فيه الصلاة .

وايضاً قالني صلى الله عليه وسلم وأصحابه قدموا صبح رابعة من ذي الحجة فلو أقاموا بمكة ، بعد قضاء النسك ثلاثاً كان لهم ذلك ، ولو أقاموا أكثر من ثلاث لم يجز لهم ذلك ، وجاز لغيرهم ان يقيم أكثر من ذلك ، وقد أقام للمهاجرون مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح قريباً من عشرين يوماً بمكة ولم يكونوا بذلك مقيمين اقامة خرجوا بها عن السفر ، ولا كانوا ممنوعين ، لأنهم كانوا مقيمين لأجل تمام

الجهاد ، وخرجوا منها الى غزوة حنين ؛ وهذا بخلاف من لا يقدم الا للنسك فانه لا يحتاج الى اكثر من ثلاث . فعلم ان هذا التحديد لا يتعلق بالقصر ولا بتحديد السفر .

والذين حددوا ذلك بأربعة منهم من احتج باقامة المهاجر وجعل يوم الدخول والخروج غير محسوب ، ومنهم من بنى ذلك على ان الأصل في كل من قدم المصرا ان يكون مقبلا يتم الصلاة ؛ لكن ثبتت الأربعة باقامة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة ، فانه اقامها وقصر . وقالوا في غزوة الفتح وتبوك انه لم يكن عزم على اقامة مدة ؛ لأنه كان يريد عام الفتح غزو حنين ، وهذا الدليل مبنى على أنه من قدم المصرا فقد خرج عن حد السفر ، وهو ممنوع ، بل هو مخالف للنص والاجماع والعرف ، فان التاجر الذي يقدم ليشتري سلعة او يبيعها ويذهب هو مسافر عند الناس ، وقد يشتري السلعة ويبيعها في عدة ايام ولا يحدد الناس في ذلك حداً .

والذين قالوا : يقصر إلى خمسة عشر قالوا : هذا غاية ما قيل ، وما زاد على ذلك فهو مقيم بالاجماع ، وليس الأمر كما قالوه ، وأحمد أمر بالاعتناء فيما زاد على الأربعة احتياطاً ، واختلفت الرواية عنه اذا نوى اقامة احدي وعشرين هل يتم او يقصر ؟ لتردد الاجتهاد في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الرابع ، فان كان صلى الفجر بميته وهو

ذو طوى فاتما صلى بمكة عشرين صلاة ، وان كان صلى الصبح بمكة
 فقد صلى بها احدى وعشرين صلاة . والصحيح انه اتما صلى الصبح
 يومئذ بذى طوى ودخل مكة ضحى ، كذلك جاء مصرحا به في
 أحاديث . قال أحمد في رواية الأثرم اذا عزم على ان يقيم أكثر من
 ذلك اتم ، واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم قدم لصبح رابعة ،
 قال : فاقام اليوم الرابع والخامس والسادس والسابع وصلى الفجر
 بالابطح يوم الثامن ، وكان يقصر الصلاة في هذه الأيام ، وقد اجمع
 على اقامتها ، فاذا اجمع ان يقيم كما اقام النبي صلى الله عليه وسلم قصر ،
 فاذا اجمع على أكثر من ذلك اتم . قال الأثرم : قلت له : فلم لم يقصر
 على ما زاد من ذلك ؟ قال : لأنهم اختلفوا فيأخذ بالاحوط فيتم . قال :
 قيل لأبي عبد الله : يقول أخرج اليوم أخرج غداً ايقصر ؟ فقال :
 هذا شيء آخر ، هذا لم يعزم .

فاحمد لم يذكر دليلا على وجوب الاتمام ، اتما أخذ بالاحتياط ، وهذا
 لا يقتضي الوجوب .

وايضاً فانه معارض بقول من يوجب القصر ويجعله عزيمة في الزيادة .
 وقد روى الأثرم : حدثنا الفضل بن دكين ، حدثنا مسعر ، عن حبيب
 ابن أبي ثابت ، عن عبد الرحمن بن المسور ، قال : اتنا مع سعد بعمان - او
 بعمان - شهرين فكان يصلي ركعتين ونصلي أربعاً ، فذكرنا ذلك له فقال :

نحن أعلم ، قال الأثرم : حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد ، عن
أيوب ، عن نافع ان ابن عمر أقام بأذربيجان ستة أشهر يصلي
ركعتين ، وقد حال الثلج بينه وبين الدخول . قال بعضهم والثلج الذي
يتفق في هذه المدة يعلم انه لا يذوب في أربعة أيام ، فقد اجمع اقامة
اكثر من اربع ، قال الاثرم : حدثنا مسلم بن ابراهيم ، حدثنا هشام
حدثنا يحيى ، عن حفص بن عبيد الله : ان أنس بن مالك أقام بالشام
سنتين يقصر الصلاة . قال الأثرم : : حدثنا الفضل بن دكين ، حدثنا
هشام ، حدثنا ابن شهاب ، عن سالم ، قال : كان ابن عمر اذا اقام
بمكة قصر الصلاة الا ان يصلي مع الامام ، وان اقام شهرين ، الا ان
يجمع الإقامة . وابن عمر كان يقدم قبل الموسم بمدة طويلة ، حتى انه
كان احياناً يحرم بالحج من هلال ذي الحجة ، وهو كان من المهاجرين
فما كان يحل له المقام بعد قضاء نسكه اكثر من ثلاث ، ولهذا اوصى
لما مات ان يدفن بسيرف ، لكونها من الحل ، حتى لا يدفن في الأرض
التي هاجر منها ، وقال الأثرم : حدثنا سليمان بن حرب ، حدثنا حماد
ابن زيد ، عن أيوب ، عن نافع قال : ما كان ابن عمر يصلي بمكة الا
ركعتين إلا أن يرفع المقام ؛ ولهذا أقام مرة ثنتي عشرة يصلي ركعتين
وهو يريد الخروج ، وهذا يبين انه كان يصلي قبل الموسم ركعتين ؛
مع انه نوى الإقامة إلى الموسم ، وكان ابن عمر كثير الحج ، وكان
كثيراً ما يأتي مكة قبل الموسم بمدة طويلة . قال الاثرم : حدثنا ابن

الطباع ، حدثنا القاسم بن موسى الفقير ، عن عبد الرحمن بن ثابت
 ابن ثوبان ، عن أبيه ، عن مكحول ، عن ابن محيرز : ان أبا أيوب
 الانصاري وأبا صرمة الأنصاري وعقبة بن عامر شتوا بارض الروم
 فصاموا رمضان وقاموه وأتموا الصلاة ، قال الأثرم : حدثنا قبيصة ،
 حدثنا سفيان ، عن منصور ، عن أبي وائل ، قال : خرج مسروق إلى
 السلسلة فقصر الصلاة ، فأقام سنين يقصر حتى رجع وهو يقصر . قيل
 يا أبا عائشة : ما يحملك على هذا ؟ قال اتباع السنة

فصل

والذين لم يكرهوا أن يصلي المسافر أربعاً ظنوا أن النبي صلى الله
 عليه وسلم فعل ذلك ، أو فعله بعض أصحابه على عهده فآقره عليه .
 وظنوا أن صلاة المسافر ركعتين وأربعاً بمنزل الصوم والفطر في رمضان ،
 وقد استفاضت الأحاديث الصحيحة بأنهم كانوا يسافرون مع النبي صلى
 الله عليه وسلم : فمنهم الصائم ومنهم المفطر . وهذا مما اتفق أهل العلم على
 صحته ، وأما ما ذكروه من الترييع فحسبه بعض أهل العلم صحيحاً ، وبذلك
 استدلل الشافعي وبعض اصحاب أحمد . قال الشافعي لما ذكر قول النبي
 صلى الله عليه وسلم « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » :
 فدل على ان القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله ، والصدقة

رخصة : لاحتهم من الله ان يقصر . ودل على ان [له ان] يقصر في السفر بلا خوف ان شاء المسافر أن عائشة قالت : « كل ذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اتم في السفر وقصر » .

قلت وهذا الحديث رواه الدارقطني وغيره من حديث أبي عاصم : حدثنا عمر بن سعيد ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن عائشة : « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ، ويفطر ويصوم » قال الدارقطني هذا اسناد صحيح . قال البيهقي : ولهذا شاهد من حديث دهم بن صالح ، والمغيرة بن زياد ، وطلحة بن عمر ، وكلهم ضعيف . وروى حديث دهم من حديث عبيد الله بن موسى : حدثنا دهم بن صالح الكندي ، عن عطاء ، عن عائشة ، قالت : « كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرجنا الى مكة اربعا حتى نرجع » .

وروى حديث المغيرة وهو أشهرها عن عطاء ، عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ، ويتم » وروى حديث طلحة بن عمر ، عن عطاء ، عن عائشة قالت : « كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اتم وقصر ، وصام في السفر وأفطر » قال البيهقي : وقد قال عمر بن ذر : كوفي ، ثقة : أنا عطاء بن أبي رباح : « ان عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة اربعاً » . وروى ذلك باسناده ، ثم قال : وهو كالموافق لرواية دهم بن صالح ، وان كان

في رواية دلهم زيادة سند .

قلت : أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من « أنها كانت تصلي أربعاً » فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية عروة وغيره عن عائشة ، وإذا كان إنما اسنده هؤلاء الضعفاء ، والثقة وقفوه على عائشة : دل ذلك على ضعف المسند ، ولم يكن ذلك شاهداً للمسند . قال ابن حزم في هذا الحديث انفرد به المغيرة بن زياد ولم يروه غيره ، وقد قال فيه أحمد بن حنبل : ضعيف ، كل حديث اسنده منكر .

قلت : فقد روي من غير طريقه لكنه ضعيف أيضاً ، وقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه سئل عن هذا الحديث فقال : هذا حديث منكر ، وهو كما قال الإمام أحمد ، وإن كان طائفة من أصحابه قد احتجوا به موافقة لمن احتج به كالشافعي ، ولا ريب أن هذا حديث مكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم ، مع أن من الناس من يقول : لفظه : « كان يقصر في السفر وتم ، ويفطر وتصوم » بمعنى أنها هي التي كانت تتم وتصوم . وهذا أشبه بما روي عنها من غير هذا الوجه مع أنه كذب عليها أيضاً . قال البيهقي : وله شاهد قوي بإسناد صحيح ، وروي من طريق الدارقطني من طريق محمد بن يوسف : حدثنا العلاء بن زهير ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في

عمرة في رمضان فأفطر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصمت ،
وقصر وأتممت ، فقلت يا رسول الله ! يا بني أنت وأمي : أفطرت وصمت
وقصرت وأتممت قال « أحسنت يا عائشة » .

ورواه البيهقي من طريق آخر عن القاسم بن الحكم : ثنا العلاء بن
زهير ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن عائشة لم يذكر أباه ، قال
الدارقطني : الأول متصل وهو اسناد حسن ، وعبد الرحمن قد أدرك
عائشة فدخل عليها وهو مرأوق ، ورواه البيهقي من وجه ثالث من
حديث أبي بكر النيسابوري : ثنا عباس الدوري ، ثنا أبو نعيم ، حدثنا
العلاء بن زهير ، ثنا عبد الرحمن بن الأسود ، عن عائشة : أنها اعتمرت
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة ، حتى اذا قدمت
قالت : يا رسول الله ! يا بني أنت وأمي : قصرت وأتممت . وأفطرت
وصمت فقال « أحسنت يا عائشة » وما عاب علي . قال أبو بكر
النيسابوري : هكذا قال أبو نعيم ، عن عبد الرحمن ، عن عائشة . ومن
قال عن أبيه في هذا الحديث فقد أخطأ .

قلت : أبو بكر النيسابوري امام في الفقه والحديث ، وكان له
عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ ، وهو أقرب الى
طريقة أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء
مثل أئمة الحديث المشهورين ؛ ولهذا رجح هذه الطريق ، وكذلك أهل

السنن المشهورة لم يروه احد منهم الا النسائي ، ولفظه عن عائشة « أنها اعتمر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة الى مكة ، حتى اذا قدمت قالت يا رسول الله : بأبي أنت وأمي قصرت وأتممت وأفطرت وصمت فقال « أحسنت يا عائشة » وما عاب علي . وهذا بخلاف من قد يقصد نصر قول شخص معين فتطوق له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلفه وليكم بطلانها .

والصواب ما قاله ابو بكر ، وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل ، وعبد الرحمن انما دخل على عائشة وهو صبي ولم يضبط ما قاله . وقال فيه ابو محمد بن حزم : هذا الحديث تفرد به العلاء بن زهير الازدي لم يروه غيره ، وهو مجهول ، وهذا الحديث خطأ قطعاً ؛ فانه قال فيه : انها خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان ، ومعلوم باتفاق أهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان قط ، ولا خرج من المدينة في عمرة في رمضان ؛ بل ولا خرج الى مكة في رمضان قط الا عام الفتح ، فانه كان حينئذ مسافراً في رمضان ، وفتح مكة في شهر رمضان سنة ثمان باتفاق أهل العلم ، وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر . فلم يكن يصلي بهم الا ركعتين . ولا نقل أحد من أصحابه عنه انه صلى في السفر أربعاً ، والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه ان شاء الله تعالى .

وعام فتح مكة لم يعتمر ؛ بل ثبت بالنقول المستفيضة التي اتفق عليها أهل العلم به انه انما اعتمر بعد الهجرة اربع عمر . منها ثلاث في ذي القعدة ، والرابعة مع حجته : عمرة الحديبية لما صده المشركون فحل بالحديبية بالاحصار ولم يدخل مكة ، وكانت في ذي القعدة ، ثم اعتمر في العام القابل عمرة القضية ، وكانت في ذي القعدة أيضاً ، ثم لما قسم غنائم حنين بالجعرانة اعتمر من الجعرانة ، وكانت عمرته في ذي القعدة أيضاً ، والرابعة مع حجته ، ولم يعتمر بعد حجه لا هو ولا احد ممن حج معه الا عائشة لما كانت قد حاضت وأمرها أن تهل بالحج ، ثم أعرها مع أخيها عبد الرحمن من التعميم .

ولهذا قيل لما بني هناك من المساجد مساجد عائشة ، فانه لم يعتمر احد من الصحابة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم لا قبل الفتح ولا بعده عمرة من مكة الا عائشة . فهذا كله مما تواترت به الأحاديث الصحيحة : مثل ما في الصحيحين عن أنس « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر كلهن في ذي القعدة الا التي مع حجه : عمرة من الحديبية في ذي القعدة ، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة ، وعمرة من الجعرانة في ذي القعدة حيث قسم غنائم حنين ، وعمرة مع حجته » . وهذا لفظ مسلم . ولفظ البخاري : « اعتمر اربعا : عمرة الحديبية في ذي القعدة حيث صده المشركون ، وعمرة في العام المقبل في

ذِي الْقَعْدَةِ حَيْثُ صَالِحُهُمْ ، وَعُمْرَةُ حَنِينٍ مِنَ الْجَعْرَانَةِ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حَنِينٍ ، وَعُمْرَةُ مَعَ حَبَّتِهِ .

وَفِي الصَّحِيحِينَ عَنِ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : « اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْجَّ مَرَّتَيْنِ » . وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ . وَأَرَادَ بِذَلِكَ الْعُمْرَةَ الَّتِي أَتَمَّهَا وَهِيَ عُمْرَةُ الْقَضِيَّةِ وَالْجَعْرَانَةِ ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَلَمْ يُمْكِنْ أَتَمُّهَا ؛ بَلْ كَانَ مُحْصَرًا لَمَّا صَدَّ الْمُشْرِكُونَ ، وَفِيهَا أُنْزِلَ اللَّهُ آيَةَ الْحَصَارِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ عَائِشَةَ لَمَّا قِيلَ لَهَا : إِنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ ، فَقَالَتْ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطْ . وَفِي رِوَايَةٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمْ يَعْتَمِرْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَكَذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْهَا قَالَتْ : اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَتَيْنِ : عُمْرَةً فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَعُمْرَةً فِي شَوَّالٍ . وَهَذَا إِنْ كَانَ ثَابِتًا عَنْهَا فَلَعَلَّهُ ابْتِدَاءُ سَفَرِهِ كَانَ فِي شَوَّالٍ ، وَلَمْ تَقُلْ قَطْ أَنَّهُ اعْتَمَرَ فِي رَمَضَانَ ، فَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ خَطَأٌ مُحْضٌ .

وَإِذَا ثَبَتَ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَمِرْ إِلَّا فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، وَثَبَتَ أَيْضًا أَنَّهُ لَمْ يَسَافِرْ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ وَدَخَلَهَا إِلَّا ثَلَاثَ

مرات : عمرة القضية ، ثم غزوة الفتح ، ثم حجة الوداع ، وهذا مما لا يتنازع فيه أهل العلم بالحديث والسيرة وأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يسافر في رمضان الى مكة الا غزوة الفتح — كان كل من هذين دليلاً قاطعاً على ان هذا الحديث الذي فيه انها اعتمرت معه في رمضان ، وقالت أتممت وصمت ، فقال : « أحسنت » خطأ محض . فلم قطعاً انه باطل لا يجوز لمن علم حاله ان يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم لقوله : « من روى غني حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين » ولكن من حدث من العلماء الذين لا يستحلون هذا فلم يعلموا أنه كذب [لم يأنهم] .

فان قيل فيكون قوله « في رمضان » خطأ ، وسائر الحديث يمكن صدقه . قيل : بل جميع طرقه تدل على ان ذلك كان في رمضان ؛ لأنها قالت : قلت : أفطرت وصمت ، وقصرت وأتممت ، فقال : « أحسنت يا عائشة » . وهذا انما يقال في الصوم الواجب . واما السفر في غير رمضان فلا يذكر فيه مثل هذا لأنه معلوم أن الفطر فيه جائز .

وأيضاً فقد روى البيهقي وغيره بالاسناد الثابت عن الشعبي عن عائشة انها قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين الا للمغرب ففرضت ثلاثاً ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر صلى الصلاة

الأولى ، وإذا أقام زاد مع كل ركعتين ركعتين إلا المغرب ؛ لأنها وتر النهار ،
والصبح لأنها تطول فيها القراءة ، . فقد أخبرت عائشة أنه كان
إذا سافر صلى الصلاة الأولى : ركعتين ، ركعتين . فلو كان تارة يصلي
أربعاً لأخبرت بذلك ، وهذا يناقض تلك الرواية المكذوبة
على عائشة .

وأيضاً فعائشة كانت حديثة السن على عهد النبي صلى الله عليه
وسلم ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم مات وعمرها أقل من عشرين
سنة ، فإنه لما بنى بها بالمدينة كان لها تسع سنين ، وإنما أقام بالمدينة
عشراً ، فإذا كان قد بنى بها في أول الهجرة كان عمرها قريباً من
عشرين ، ولو قدر أنه بنى بها بعد ذلك لكان عمرها حينئذ أقل .

وأيضاً فلو كانت كبيرة فهي إنما تعلم الإسلام وشرائعه من
النبي صلى الله عليه وسلم ، فكيف يتصور أن تصوم وتصلي معه في
السفر خلاف ما يفعله هو وسائر المسلمين وسائر أزواجه ولا تخبره
بذلك حتى تصل إلى مكة ؟ هل يظن مثل هذا بعائشة أم المؤمنين ؟
وما بالها فعلت هذا في هذه السفارة دون سائر أسفارها معه ؟ وكيف
نطيب نفسها بخلافه من غير استئذانه ؟ وقد ثبت عنها في الصحيحين
بالأسانيد الثابتة باتفاق أهل العلم أنها قالت : « فرض الله الصلاة حين
فرضها ركعتين ، ثم أتمها في الحضر وأقرت صلاة السفر على الفريضة ،

وهذا من رواية الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، ورواية أصحابه الثقات ، ومن رواية صالح بن كيسان ، عن عروة ، عن عائشة : يرويه مثل ربيعة ، ومن رواية الشعبي عن عائشة . وهذا مما اتفق أهل العلم بالحديث على أنه صحيح ثابت عن عائشة . فكيف تقدم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن تصلي في السفر قبل أن تستأذنه ، وهي تراه والمسلمين معه لا يصلون الا ركعتين؟!

وأيضاً فهي لما أتمت الصلاة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لم تحتاج بأنها فعلت ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا ذكر ذلك اخبر الناس بها عروة ابن أختها ، بل اعتذرت بعذر من جهة الاجتهاد ، كما رواه النيسابوري والبيهقي وغيرها بالأسانيد الثابتة عن وهب بن جرير : ثنا شعبه ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة انها كانت تصلي في السفر أربعاً ، فقلت لها : لو صليت ركعتين ، فقالت . يا ابن أختي ! انه لا يشق علي .

وأيضاً فالحديث الثابت عن صالح بن كيسان أن عروة بن الزبير حدثه عن عائشة : « أن الصلاة حين فرضت كانت ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر على ركعتين ، وأتمت في الحضر أربعاً » . قال صالح فأخبر بها عمر بن عبد العزيز ، فقال : إن عروة أخبرني أن عائشة تصلي أربع ركعات في السفر ، قال فوجدت عروة يوماً عنده ،

فقلت : كيف اخبرتنى عن عائشة ؟ فحدث بما حدثنى به . فقال عمر :
 أليس حدثتنى أنها كانت تصلي أربعاً فى السفر ؟ قال : بنلى . وفى
 الصحيحين عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة
 قالت : « أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فزيد فى صلاة الحضر
 وأقرت صلاة السفر » . قال الزهري : قلت فما شأن عائشة كانت تتم
 الصلاة ؟ قال : انها تأولت كما تأول عثمان . فهذا عروة يروي عنها انها
 اعتذرت عن اتمامها بأنها قالت لا يشق علي ، وقال : انها تأولت كما
 تأول عثمان . فدل ذلك على أن اتمامها كان بتأويل من اجتهادها ، ولو
 كان النبي صلى الله عليه وسلم قد حسن لها الاتمام او كان هو قد أتم
 لكنت قد فعلت ذلك اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
 وكذلك عثمان ، ولم يكن ذلك مما يتأول بالاجتهاد .

ثم ان هذا الحديث اقوى ما اعتمد عليه من الحديث من قال بالاتمام
 فى السفر ، وقد عرف انه باطل ، فكيف ، بما هو ابطل منه ، وهو كون
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يتم فى السفر ويقصر ؟ وهذا خلاف
 المعلوم بالتواتر من سنته التى اتفق عليها اصحابه نقلاً عنه وتبليغاً الى امته ،
 لم ينقل عنه قط احد من اصحابه انه صلى فى السفر أربعاً ؛ بل تواترت
 الأحاديث عنهم انه كان يصلي فى السفر ركعتين هو واصحابه .

والحديث الذى يرويه زيد العمي عن أنس بن مالك قال : « انا

معاشر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنا نسافر : فمننا الصائم ، ومننا المفطر ، ومننا المتم ، ومننا المقصر ، فلم يعب الصائم على المفطر ، ولا المتم على المقصر . هو كذب بلا ريب ، وزيد العمي ممن اتفق العلماء على أنه متروك ، والثابت عن أنس إنما هو في الصوم . ومما بين ذلك أنهم في السفر مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يصلون فرادى : بل كانوا يصلون بصلاته ، بخلاف الصوم : فإن الإنسان قد يصوم وقد يفطر ، فهذا الحديث من الكذب ، وإن كان البيهقي روى هذا فهذا مما انكر عليه ، ورآه أهل العلم لا يستوفي الآثار التي لخالفه كما يستوفي الآثار التي له ، وأنه يحتج بآثار لو احتج بها مخالفوه لأظهر ضعفها وقبح فيها ، وإنما أوقعه في هذا — مع علمه ودينه — ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي صلى الله عليه وسلم موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر . فمن سلك هذه السيل دحضت حججه ، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق ، كما يفعل ذلك من يجمع الآثار ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات يبين فسادها لتوافق القول الذي ينصره ، كما يفعله صاحب شرح الآثار أبو جعفر ، مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي ؛ لكن البيهقي ينقي الآثار ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي .

والحديث الذي فيه « أنه صلى الله عليه وسلم كان يقصر ويتم

ويقصر ويصوم ، قد قيل إنه مصحف ، وإنما لفظه ، « كان يتقصر وتم » هي بالتاء « ويقطر وتصوم » هي ، ليكون معنى هذا الحديث معنى الحديث الآخر الذي اسنده أمثل منه . فانه معروف عن عبد الرحمن بن الأسود ، لكنه لم يحفظ عن عائشة . وأما نقل هذا الآخر عن عطاء فغلط على عطاء قطعاً ، وإنما الثابت عن عطاء « ان عائشة كانت تصلي في السفر اربعاً » كما رواه غيره ، ولو كان عند عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك سنة لكانت تحتج بها .

ولو كان ذلك معروفاً من فعله لم تكن عائشة أعلم بذلك من أصحابه الرجال الذين كانوا يصلون خلفه دائماً في السفر : فان هذا ليس مما تكون عائشة أعلم به من غيرها من الرجال ، كقيامه بالليل واغتساله من الاكسال ، فضلاً عن أن تكون مختصة بعلمه : بل أمور السفر أصحابه أعلم بحاله فيها من عائشة : لأنها لم تكن تخرج معه في كل اسفاره : فانه قد ثبت في الصحيح عنها انها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فإيهن خرج سهمها خرج بها معه » فأنما كان يسافر بها أحياناً ، وكانت تكون مخدرة في خدرها ، وقد ثبت عنها في الصحيح : أنها لما سألتها شريح بن هانئ عن « المسح على الخفين » قالت : سل علياً : فانه كان يسافر مع النبي صلى الله عليه وسلم . هذا والمسح على الخفين أمر قد يفعله النبي صلى الله

عليه وسلم في منزله في الحضر فتراه دون الرجال ؛ بخلاف الصلاة المكتوبة ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصليها في الحضر ولا في السفر الا اماما بأصحابه ، إلا ان يكون له عذر من مرض أو غيبة لحاجة ، كما غاب يوم ذهب ليصلح بين أهل قباء ، وكما غاب في السفر للطهارة فقدموا عبد الرحمن بن عوف ف صلى بهم الصبح ، ولما حضر النبي صلى الله عليه وسلم حسن ذلك وصوبه .

وإذا كان الاتمام إنما كان والرجال يصلون خلفه فهذا مما يعلمه الرجال قطعاً ، وهو مما تتوفر المهم والدواعي على نقله ؛ فان ذلك يخالف لعادته في عامة أسفاره ؛ فلو فعله أحياناً لتوفرت همهم ودواعيهم على نقله ، كما نقلوا عنه للمسح على الخفين لما فعله ، وان كان الغالب عليه الوضوء . وكما نقلوا عنه إجماع بين الصلاتين أحياناً ، وان كان الغالب عليه ان يصلي كل صلاة في وقتها الخاص ، مع ان مخالفة سنته اظهر من مخالفة بعض الوقت لبعض ، فان الناس لا يشعرون بمرور الأوقات كما يشعرون بما يشاهدونه من اختلاف العذر ، فان هذا أمر يرى بالعين لا يحتاج إلى تأمل واستدلال ؛ بخلاف خروج وقت الظهر وخروج وقت المغرب فانه يحتاج إلى تأمل .

ولهذا ذهب طائفة من العلماء الى أن جمعه إنما كان في غير عرفة ومزدلفة بان يقدم الثانية ويؤخر الأولى إلى آخر وقتها ، وقد

روى انه كان يجمع كذلك . فهذا مما يقع فيه شبهة ؛ بخلاف الصلاة اربعاً لو فعل ذلك في السفر ؛ فان هذا لم يكن يقع فيه شبهة ولا نزاع ، بل كان ينقله المسلمون ، ومن جوز عليه ان يصلي في السفر اربعاً — ولا ينقله أحد من الصحابة ، ولا يعرف قط إلا من رواية واحد مضعف عن آخر عن عائشة ، والروايات الثابتة عن عائشة لا توافقه بل تخالفه — فانه لو روى له بإسناد من هذا الجنس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر مرة اربعاً لصدق ذلك . ومثل هذا ينبغي ان يصدق بكل الأخبار التي من هذا الجنس التي ينفرد فيها الواحد مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، ويعلم أنه لو كان حقاً لكان ينقل ويستفيض . وهذا في الضعف مثل أن ينقل عنه أنه قال لأهل مكة بعرفة ومزدلفة ومنى : « أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » وينقل ذلك عن عمر ، ولا ينقل إلا من طريق ضعيف ، مع العلم بأن ذلك لو كان حقاً لكان مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله .

وذلك مثل ما روى ابو داود الطيالسي : حدثنا حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن أبي نضرة ، قال : سألت سائلاً عمران بن الحصين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر ؛ فقال : ان هذا الفتى يسألني عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فاحفظوهن عني ، ما سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سافراً

قط ، الا صلى ركعتين حتى يرجع ، وشهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيناً والطائف فكان يصلي ركعتين ، ثم حجبت معه واعتمرت فصلى ركعتين ، ثم قال : « يا أهل مكة ! أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » ثم حجبت مع أبي بكر واعتمرت فصلى ركعتين ركعتين ، ثم قال : « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » ثم حجبت مع عمر واعتمرت فصلى ركعتين وقال : « أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » ثم حجبت مع عثمان واعتمرت ، فصلى ركعتين ركعتين ، ثم ان عثمان أتم . فما ذكره في هذا الحديث من ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل في السفر قط الا ركعتين ؟ هو مما اتفقت عليه سائر الروايات : فان جميع الصحابة إنما نقلوا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى في السفر ركعتين .

وأما ما ذكره من قوله : « يا أهل مكة أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » فهذا مما قاله بمكة عام الفتح ، لم يقله في حجته ، وإنما هذا غلط وقع في هذه الرواية . وقد روى هذا الحديث إبراهيم بن حميد ، عن حماد بإسناده ، رواه البيهقي من طريقه . ولفظه : ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سافراً إلا صلى ركعتين ؛ حتى يرجع ، ويقول : « يا أهل مكة ! قوموا فصلوا ركعتين فانا قوم سفر » وغزا الطائف وحيناً ، فصلى ركعتين واتى الجعرانة فاعتمر منها ، وحجبت مع أبي بكر

واعتمرت ، فكان يصلي ركعتين ، وحجبت مع عمر بن الخطاب ، فكان يصلي ركعتين ، فلم يذكر قوله إلا عام الفتح ، قبل غزوة حنين والطائف ، ولم يذكر ذلك عن أبي بكر وعمر ، وقد رواه أبو داود في سننه صريحاً من حديث ابن عليه : حدثنا علي بن زيد ، عن أبي نضرة عن عمران بن حصين : قال : عرفت مع النبي صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح ، فأقام بمكة ثمانين ليلة يصلي ركعتين يقول : « يا أهل البلد صلوا أربعاً فانا قوم سفر » وهذا إنما كان في غزوة الفتح في نفس مكة ، لم يكن بمنى . وكذلك الثابت عن عمر أنه صلى بأهل مكة في الحج ركعتين ، ثم قال عمر بعد ما سلم : أتموا الصلاة يا أهل مكة ! فانا قوم سفر .

هذا وما يبين ذلك أن هذا لم ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم أحد من الصحابة ، لا ممن نقل صلاته ، ولا ممن نقل نسكه وحجه مع توفر الهمم والدواعي على نقله ، مع أن أئمة فقهاء الحرمين كانوا يقولون إن المكين يقصرون الصلاة بعرفة ومزدلفة ومنى . أف يكون كان معروفاً عندهم عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك ؟ أم كانوا جهالاً بمثل هذا الأمر الذي يشيع ولا يجهله أحد ممن حج مع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ وفي الصحيحين عن حارثة بن خراعة ، قال : « صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم بمنى أكثر ما كنا وآمنه ركعتين » . حارثة هذا

خزاعي ، وخزاعة منزلها حول مكة .

وفي الصحيحين عن عبد الله بن زيد ، قال : « صلى بنا عثمان بنى أربع ركعات ، فقل ذلك لعبد الله بن مسعود فاسترجع ، وقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى ركعتين ، وصليت مع أبي بكر بنى ركعتين : وصليت مع عمر بنى ركعتين : فليت حظي من أربع ركعات ركعتين متبعتين » .

واتمام عثمان رضي الله عنه قد قيل انه كان لأنه تأهل بمكة ، فصار مقبياً ، وفي المسند عن عبد الرحمن بن أبي ذئب : ان عثمان صلى بنى أربع ركعات ، فانكر الناس عليه فقال : يا أيها الناس اني تأهلت بمكة منذ قدمت ، واني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من تأهل في بلد فليصل صلاة مقيم بمكة ثلاثة أيام ويقصر الرابعة » فانه يقصر كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يمكنه ان يقيم بها اكثر من ذلك ، فان عثمان كان من المهاجرين ، وكان المقام بمكة حراماً عليهم .

وفي الصحيحين : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثاً ، وكان عثمان إذا اعتمر يأمر براحلته ، فتهياً له فيركب عليها عقب العمرة ، لئلا يقيم بمكة ، فكيف

يتصور أنه يعتقد أنه صار مستوطناً بمكة ؟ ! إلا أن يقال : إنه جعل
التأهل إقامة لا استيطاناً ، فيقال : معلوم أن من أقام بمكة ثلاثة أيام ،
فانه يقصر ، كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو لا يمكنه أن
يقيم بها أكثر من ذلك ؛ لكن قد يكون نفس التأهل مانعاً من
القصر ، وهذا أيضاً بعيد ؛ فان أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي
صلى الله عليه وسلم وخلفائه بنى .

وأيضاً فالأمراء بعد عثمان من بنى أمية كانوا يتمون اقتداء به ،
ولو كان عذره مختصاً به لم يفعلوا ذلك . وقيل إنه خشي أن الأعراب
يظنون ان الصلاة اربع ، وهذا أيضاً ضعيف ؛ فان الاعراب كانوا
في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أجهل منهم في زمن عثمان ، ولم
يتم الصلاة .

وأيضاً فهم يرون صلاة المسلمين في المقام أربع ركعات .

وأيضاً فظنهم أن السنة في صلاة المسافر أربع خطأ منهم ، فلا
يسوغ مخالفة السنة ليحصل بالمخالفة ما هو بمثل ذلك ، وعروة قد قال :
ان عائشة تأولت كما تأول عثمان ، وعائشة اخبرت ان الاتمام لا
يشق عليها .

أو يكون ذلك كما رآه من رآه لأجل شقة السفر ، ورأوا أن
الدنيا لما اتسعت عليهم لم يحصل لهم من المشقة ما كان يحصل على من
كان صلى أربعاً ، كما قد جاء عن عثمان من نهيه عن المتعة التي هي
الفسخ ، ان ذلك كان لأجل حاجتهم ، إذ ذاك الى هذه المتعة فتلك
الحاجة قد زالت .

باب صلاة الجمعة

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

من أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية إلى من يصل
إليه كتابه من المؤمنين والمسلمين من أهل البحرين ، وغيرهم عامة ، ولاهل
العلم والدين خاصة . سلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أما بعد : فإني أحمد اليكم الله الذي لا إله إلا هو ، وهو للحمد
أهل ، وهو على كل شيء قدير ؛ وأسأله أن يعلي على خيرته من
خلقه : محمد عبده ورسوله ، وخاتم أنبيائه ، الذي بعثه بالبينات والهدى ،
ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وكفى بالله شهيدا ، صلى الله عليه
وعلى آله وسلم تسليما كثيراً .

أما بعد : فان وفدا قدموا من نحو أرضكم . فأخبرونا بنحو مما كنا نسمع عن اهل ناحيتكم من الاعتصام بالسنة والجماعة ، والتزام شريعة الله التي شرعها على لسان رسوله ، ومجانبة ما عليه كثير من الأعراب من الجاهلية التي كانوا عليها قبل الاسلام : من سفك بعضهم دماء بعض ، ونهب أموالهم ، وقطيعة الأرحام ، والانسلال عن ربقة الاسلام ، وتوريث الذكور دون الاناث ، واسبال الثياب ، والتعزي بجزاء الجاهلية . وهو قولهم : يابنى فلان ! أو يالفلان !. والتعصب للقبيلة بالباطل ، وترك ما فرضه الله في النكاح من العدة ونحوها ، ثم ما زينه الشيطان لفريق منهم من الأهواء التي باينوا بها عقائد السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ، وخالفوا شريعة الله لهم من الاستغفار للأولين بقوله تعالى : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم) . ووقعوا في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوقية التي لا تصدر ممن وقر الإيمان في قلبه .

فالحمد لله الذي عافانا وإياكم مما ابتلى به كثيراً من خلقه ، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلاً ، ونسأل الله العظيم المنان بديع السموات والأرض ان يتم علينا وعليكم نعمته ويوفقنا وإياكم لما يحب ويرضاه من القول والعمل ، ويجعلنا من التابعين بإحسان للسابقين الأولين .

وليس هذا بيدع : فان أهل البحرين ما زالوا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل إسلام وفضل ، قد قدم وفد من عبد القيس على رسول الله صلى الله عليه وسلم — وفيهم الأشج — فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « مرحباً بالوفد . غير خزايا ولا ندامى » فقالوا : يا رسول الله ! ان يئتنا وبينك هذا الحي من كفار مضر ، وانا لا نصل إليك إلا في شهر حرام ، فمرنا بأمر فصل نعمل به ونأمر به من ورامنا : فقال : « آحرکم بالايمان بالله : أتدرون ما الايمان بالله ؟ شهادة ان لا إله إلا الله ، وان محمداً رسول الله ، واقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان . وان تؤدوا خمس ما غنتم » ولم يكن قد فرض الحج إذ ذاك ، وقال للأشج : « ان فيك لخلقين يحبها الله : الحلم ، والاناءة » قال : خلقين تخلقتهما بها أو خلقين جبلت عليهما ؟ قال « خلقين جبلت عليهما » فقال : الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله .

ثم انهم أقاموا الجمعة بأرضهم ، فأول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة المدينة جمعة بجواثى قرية من قرى البحرين .

ثم انهم ثبتوا على الاسلام لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وارتد من ارتد من العرب ، وقاتل بهم أميرم العلاء بن الحضرمي — الرجل الصالح — أهل الردة ، ولهم في السيرة أخبار حسان .

قاله سبحانه وتعالى يوفق آخرهم . لما وفق له أولهم ، انه ولي ذلك والقادر عليه .

وقد حدثنا بعض الوفد انهم كانوا يجمعون ببعض ارضكم ، ثم ان بعض أهل العراق أفتام بترك الجمعة ، فسألناه عن صفة المكان ، فقال هنالك مسجد مبني بمدبر ، وحوله أقوام كثيرون ، مقيمون مستوطنون لا يظعنون عن المكان : شتاء ولا صيفاً ، إلا أن يخرجهم احد بقهر بل هم وآباؤهم واجدادهم مستوطنون بهذا المكان ، كاستيطان سائر أهل القرى ، لكن بيوتهم ليست مبنية بمدبر ، إنما هي مبنية بجريد النخل ونحوه .

فاعلموا — رحمكم الله — ان مثل هذه الصورة تقام فيها الجمعة فان كل قوم كانوا مستوطنين ببناء متقارب لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفاً ، تقام فيه الجمعة ، إذ كان مبنياً بما جرت به عادتهم : من مدبر ، وخشب ، أو قصب ، أو جريد ، أو سعف ، أو غير ذلك . فان اجزاء البناء ومادته لا تأثير لها في ذلك ، إنما الأصل ان يكونوا مستوطنين ليسوا كأهل الحيام والحلل الذين يتجمعون في الغالب مواقع القطر ، ويتقلون في البقاع ، وينقلون بيوتهم معهم إذا انتقلوا وهذا مذهب جمهور العلماء .

وبقعة ارضكم احتج الجمهور على أبي خنيفة حيث قال : لا تقام الجمعة في القرى ، بالحديث المأثور عن ابن عباس — رضي الله عنها — « ان اول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة للمدينة جمعة بالبحرين بقرية يقال لها جواثى من قرى البحرين » وبأن أبا هريرة — رضي الله عنه — وكان عامل عمر رضي الله عنه على البحرين فكتب إلى أمير المؤمنين عمر يستأذنه في إقامة الجمعة بقرى البحرين ، فكتب إليه عمر : اقيموا الجمعة حيث كنتم .

ولعل الذين قالوا لكم : إن الجمعة لا تقام ، قد تقلدوا قول من يرى الجمعة لا تقام في القرى ، أو اعتقدوا أن معنى قول الفقهاء في الكتب المختصرة « إنما تقام بقرية مبنية بناء متصلاً أو متقارباً ، بحيث يشمل اسم واحد ، فاعتقدوا ان البناء لا يكون إلا بالدر من طين أو كلس أو حجارة أو لبن ، وهذا غلط منهم ، بل قد نص العلماء على ان البناء إنما يعتبر بما جرت به عادة أولئك المستوطنين ، من أي شيء كان : قصب أو خشب ونحوه .

ولهذا فالعلماء الأئمة انما فرقوا بين الأعراب أهل العمد ، وبين المقيمين ، بأن أولئك يتقلدون ولا يستوطنون بقعة ، بخلاف المستوطنين وقد كان قوم من السلف يبنون لهم بيوتاً من قصب ، والنبي صلى الله عليه وسلم سقف مسجده بجريد النخل ، حتى كان يكف المسجد

إذا نزل المطر . قالوا : يا رسول الله : لو بنينا لك — يعنون بناء مشيدا — فقال : « بل عريش كعريش موسى » .

وقد نص على مسألتكم بعينها — وهي البيوت المصنوعة من جريد أو سعف — غير واحد من العلماء ، منهم أصحاب الامام أحمد كالقاضي أبي يعلى ، وأبي الحسن الآمدي ، وابن عقيل ، وغيرهم . فاتهم ذكروا أن كل بيوت مبنية من آجر أو طين أو حجارة أو خشب أو قصب أو جريد أو سعف فانه تقام عندهم الجمعة ، وكذلك ذكرها غير واحد من اصحاب الشافعي — رضي الله عنهم — من الحراسانيين : كصاحب « الوسيط » فيما أظن ، ومن العراقيين أيضاً ان بيوت السعف تقام فيها الجمعة .

وخالف هؤلاء الماوردي في الحاروي ، فذكر ان بيوت القصب والجريد لا تقام فيها الجمعة ، بل تقام في بيوت الخشب الوثيقة . وهذا الفرق ضعيف ، مخالف لما عليه الجمهور والقياس ، ولما دلت عليه الآثار وكلام الأئمة . فان أبا هريرة كتب إلى عمر بن الخطاب — رضي الله عنها — يسأله عن الجمعة وهو بالبحرين ، فكتب إليه عمر بن الخطاب ان جمعوا حيثما كنتم . وذهب الامام أحمد إلى حديث عمر هذا .

وعن نافع ان ابن عمر — رضي الله عنهما — كان يمر ببلية التي

بين مكة والمدينة وهم يجمعون في تلك المنازل ، فلا ينكر عليهم .
فهذا عمر يأمر أهل البحرين بالتجميع حيث استوطنوا ، مع العلم بأن
بعض البيوت تكون من جريد ، ولم يشترط بناء مخصوصا ، وكذلك
ابن عمر أقر أهل المنازل التي بين مكة والمدينة على التجميع ومعلوم
أنها لم تكن من مدر ، وإنما هي إما من جريد أو سعف .

وقال الامام أحمد : ليس على البادية جمعة ، لأنهم يتقلون .
فعلل سقوطها بالانتقال ، فكل من كان مستوطناً لا يتقل باختياره
فهو من أهل القرى ، والفرق بين هؤلاء وبين أهل الحيام
من وجهين :

أحدهما : ان أولئك في العادة الغالبة لا يستوطنون مكاناً بعينه ،
وان استوطن فريق منهم مكاناً فهم في مظنة الانتقال عنه ، بخلاف هؤلاء
المستوطنين الذين يحترثون ، ويزدرون ، ولا يتقلون . الا كما يتقل
أهل ابنة المدر . اما لحاجة تعرض ، أو ليد غالبية تقلهم ، كما تفعله
الملوك مع الفلاحين .

الثاني : ان بيوت أهل الحيام ينقلونها معهم اذا انتقلوا ، فصارت
من المنقول لا من العقار ، بخلاف الحشب والقصب والجريد ، فان
أصحابها لا ينقلونها لينوا بها في المكان الذي يتقلون إليه ، وإنما ينون

في كل مكان بما هو قريب منه ، مع ان هذا ليس موضع استقصاء
الأدلة في المسألة ، وهذه للمسألة « إقامة الجمعة بالقرى » أول ما ابتدأت
من ناحيتكم ، فلا تقطعوا هذه الشريعة من ارضكم ، فان الله يجمع
لكم جوامع الخير .

ثم اعلوا — رحمكم الله وجمع لنا ولكم خير الدنيا والآخرة —
ان الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق ، وانزل عليه الكتاب ،
وكان قد بعث إلى ذوي اهواء متفرقة ، وقلوب مشتتة ، وآراء
متباينة ، فجمع به الشمل ، والفرق به بين القلوب ، وعصم به من
كيد الشيطان .

ثم انه سبحانه وتعالى بين أن هذا الأصل — وهو الجماعة —
عماد لدينه . فقال سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته
ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون . واعتصموا بحبل الله جميعاً ، ولا
تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم
فأصبحتم بنعمته إخواناً ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ،
كذلك بين الله لكم آياته لعلكم تهتدون . ولتكن منكم أمة
يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، وأولئك
هم المفلحون . ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم
البينات ، وأولئك لهم عذاب عظيم ، يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ،

فأما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب. بما كنتم تكفرون . وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون) . قال ابن عباس — رضي الله عنها — تبيض وجوه أهل السنة ، وتسود وجوه أهل البدعة .

فانظروا — رحمكم الله ! كيف دعا الله إلى الجماعة ، ونهى عن الفرقة ، وقال في الآية الأخرى : (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لمست منهم في شيء) فبرأ نبيه صلى الله عليه وسلم من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا . كما نهانا عن التفرق ، والاختلاف ، بقوله : (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) .

وقد كره النبي صلى الله عليه وسلم من المجادلة ما يفضي إلى الاختلاف والتفرق . فخرج على قوم من اصحابه وهم يتجادلون في القدر ، فكأنما فقه في وجهه حب الرمان ، وقال : « أبهذا أمرتم ؟ أم إلى هذا دعيتم ؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض ؟ إنما هلك من كان قبلكم بهذا ضربوا كتاب الله بعضه ببعض » قال عبد الله بن عمرو رضي الله عنها : فما اغبط نفسي كما غبطتها ، ألا اكون في ذلك المجلس ، روى هذا الحديث أبو داود في سننه ، وغيره ، واصله في الصحيحين ، والجديث المشهور عنه صلى الله عليه وسلم في السنن وغيرها انه قال صلى الله عليه وسلم : « تفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ،

كلهم في النار إلا واحدة » قيل : يا رسول الله ! ومن هي ؟ قال :
« من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » وفي رواية « هي
الجماعة » وفي رواية « يد الله على الجماعة » فوصف الفرقة الناجية بأنهم
المستمسكون بستته ، وأنهم هم الجماعة .

وقد كان العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم اذا تنازعوا في
الأمر اتبعوا أمر الله تعالى في قوله : (فان تنازعتم في شيء فردوه
الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن
تأويلاً) وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة ، وربما
اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية ، مع بقاء الألفة والعصمة ،
واخوة الدين . نعم من خالف الكتاب للمستبين ، والسنة المستفيضة
أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافا لا يعذر فيه ، فهذا يعامل بما يعامل
به أهل البدع .

فعائشة أم المؤمنين — رضي الله عنها — قد خالفت ابن عباس
وغیره من الصحابة في ان محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه ،
وقالت : « من زعم ان محمداً رأى ربه فقد اعظم على الله تعالى الفرية
وجمهور الأمة على قول ابن عباس ، مع انهم لا يدعون المانعين الذين
وافقوا أم المؤمنين رضي الله عنها ، وكذلك انكرت ان يكون الأموات
يسمعون دعاء الحي ، لما قيل لها : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« ما أستم بأسمع لما أقول منهم » فقالت : إنما قال : أنهم ليعلمون الآن ان ما قلت لهم حق . ومع هذا فلا ريب ان الموتى يسمعون خفق النعال ، كما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه ، الا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام » صح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم الى غير ذلك من الأحاديث . وأم المؤمنين تأولت ، والله يرضى عنها . وكذلك معاوية نقل عنه في أمر المبرج أنه قال : إنما كان بروحه ، والناس على خلاف معاوية — رضي الله عنه — ومثل هذا كثير .

وأما الاختلاف في « الأحكام » فأكثر من أن ينضبط ، ولو كان كل ما اختلف مسلمان في شيء تهاجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة ، ولقد كان أبو بكر وعمر — رضي الله عنهما — سيدا للمسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان الا الخير ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه يوم بني قريظة : « لا يصلين أحد العصر الا في بني قريظة فادركتهم العصر في الطريق » فقال قوم : لا نصلي الا في بني قريظة ، وفاتهم العصر . وقال قوم : لم يرد منا تأخير الصلاة ، فصلوا في الطريق ، فلم يعب واحداً من الطائفتين . اخرجاه في الصحيحين ، من حديث ابن عمر . وهذا وان كان في الأحكام فما لم

يكن من الأصول المهمة ، فهو ملحق بالأحكام .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « الا انبئكم بأفضل من درجة الصيام ، والصلاة ، والصدقة ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ؟ قالوا : بلى ، يا رسول الله ! قال : صلاح ذات البين ، فان فساد ذات البين هي الحالقة ، لا أقول تحلق الشعر ، ولكن تحلق الدين » رواه أبو داود من حديث الزبير بن العوام رضي الله عنه .

وصح عنه انه قال : « لا يحل لمسلم ان يهجر أخاه فوق ثلاث ، يلتقيان فيصد هذا ، ويصد هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » .

نعم ! صح عنه انه هجر كعب بن مالك ، وصاحبه — رضي الله عنهم — لما تخلفوا عن غزوة تبوك ، وظهرت معصيتهم ، وخيف عليهم النفاق ، فهجرهم وأمر المسلمين بهجرهم ، حتى أحرهم باعتزال أزواجهم من غير طلاق خمسين ليلة ، الى أن نزلت توبتهم من السماء . وكذلك أمر عمر رضي الله عنه المسلمين بهجر صبيغ بن عسل التميمي ، لما رآه من الذين يتبعون ما تشابه من الكتاب ، الى أن مضى عليه حول ، وتبين صدقه في التوبة ، فأمر المسلمين بمراجعته . فهذا ونحوه رأى

العلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين
للبدع ، الداعين إليها ، والمظهرين للكبائر ، فأما من كان مستتراً بمعصية
أو مسراً لبدعة غير مكفرة ، فإن هذا لا يهجر ، وإنما يهجر الداعي
للبدعة ؛ إذ الهجر نوع من العقوبة ، وإنما يعاقب من أظهر المعصية
: أرسلنا .

أما من أظهر لنا شراً فأننا نزيل علانيته ، ونكل سريره إلى الله
سألي ، فإن غايته أن يكرن بمنزلة المنافقين الذين كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقبل علانيتهم ، ويكل سرائرهم إلى الله ، لما جاءوا إليه عام تبوك
: يستندرون .

ولهذا كان الامام أحمد وأكثر من قبله وبعده من الأئمة :
بأنك وعيره لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعة ، ولا يجالسونه ،
: الساكت . وقد أخرج أصحاب الصحيح عن جماعات ممن
: يبدعة من الساكتين ، ولم يخرجوا عن الدعاة إلى البدع .

والذي أوجب هذا الكلام أن وفدكم حدثونا بأشياء من الفرقة
: ثلاث بدعكم ، حتى ذكروا : أن الأمر آل إلى قريب المقاتلة ، فلا
: ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . والله هو المسؤول أن يؤلف بين
: قلوبكم ، ويصلح ذات بيننا ، ويهدينا سبل السلام ، ويخرجنا

من الظلمات الى النور ، ويجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ،
وبارك لنا في اسماعنا وأبصارنا ، وأزواجنا وذرّياتنا ، ما أبقانا ، ويجعلنا
شاكرين لنعمه ، مثّين بها عليه ، قابلينها ، ويتممها علينا .

وذكروا ان سبب ذلك الاختلاف في « مسألة رؤية الكفار ربهم »
وما كنا نظن ان الأمر يبلغ بهذه المسألة الى هذا الحد ، فالأمر في ذلك
خفيف [ثم ذكر الجواب . وتقدم في « كتاب الأسماء والصفات » .]

وقال شيخ الإسلام قدس الله روحه

فصل

تتأخر الناس في « صلاة الجمعة والعيد » هل تشترط لها الإقامة أم تفعل في السفر ؟ على ثلاثة أقوال :

أحدها : من شرطها جميعاً الإقامة ، فلا يشترعان في السفر . هذا قول الأكثرين ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر الروايتين عنه .

والثاني : يشترط ذلك في الجمعة دون العيد ، وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية الثانية عنه .

والثالث : لا يشترط لا في هذا ولا هذا ، كما يقوله من يقوله من الظاهرية ، وهؤلاء عمدتهم مطلق الأمر ، ولقوله (إذا نودي) ونحو ذلك . وزعموا أنه ليس في الشرع ما يوجب الاختصاص بالمقيم . والذين فرقوا بين الجمعة والعيد قالوا : العيد أما تفعل وأما فرض على

الكفاية ، ولا يسقط به فرض آخر كما تسقط الظهر بالجمعة ، والتوافل مشروعة للمقيم والمسافر كصلاة الضحى وقيام الليل والسنن الرواتب ، وكذلك فرض الكفاية كصلاة الجنائز .

والصواب بلا ريب هو القول الأول ، وهو ان ذلك ليس بمشروع للمسافر ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسافر أسفاراً كثيرة . قد اعتمر ثلاث عمر سوى عمرة حجته ، وحج حجة الوداع ومعه ألوف مؤلفة ، وغزا أكثر من عشرين غزاة ولم ينقل عنه أحد قط انه صلى في السفر لا جمعة ولا عيداً ، بل كان يصلي ركعتين ركعتين في جميع أسفاره ، ويوم الجمعة يصلي ركعتين كسائر الأيام ، ولم ينقل عنه أحد قط انه خطب يوم الجمعة وهو مسافر قبل الصلاة لا وهو قائم على قدميه ولا على راحلته ، كما كان يفعله في خطبة العيد ، ولا على منبر كما كان يخطب يوم الجمعة ، وقد كان أحياناً يخطب بهم في السفر خطباً عارضة فينقلونها كما في حديث عبد الله بن عمرو (١) ولم ينقل عنه قط احد انه خطب يوم الجمعة في السفر قبل الصلاة ؛ بل ولا نقل عنه احد انه جهر بالقراءة يوم الجمعة ، ومعلوم انه لو غير العادة فجهر وخطب لنقلوا ذلك ، ويوم عرفة خطب بهم ثم نزل ف صلى بهم ركعتين ، ولم ينقل أحد أنه جهر ، ولم تكن تلك الخطبة للجمعة ؛

(١) ياض بالاصل .

فإنها لو كانت للجمعة لخطب في غير ذلك اليوم من أيام الجمع ، وإنما كانت لأجل النسك .

ولهذا كان علماء المسلمين قاطبة على أنه يخطب بعرفة وإن لم يكن يوم جمعة ؛ فثبت بهذا النقل المتواتر أنها خطبة لأجل يوم عرفة ، وإن لم يكن يوم جمعة ، لا ليوم الجمعة ، وكذلك أيضاً لم يصل العيد بتي لا هو ولا أحد من خلفائه الراشدين ، فقد دخل مكة عام الفتح ودخلها في شهر رمضان فأدرك فيها عيد الفطر ، ولم يصل بها يوم العيد صلاة العيد ، ولم ينقل ذلك مسلم . ومن المعلوم أنهم لو كان صلى بهم صلاة العيد بمكة مع كثرة المسلمين معه كانوا أكثر من عشرة آلاف لكان هذا من أعظم ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، وكذلك بدر كانت في شهر رمضان وأدركه يوم العيد في السفر ولم يصل صلاة عيد في السفر .

وأيضاً فإنه لم يكن أحد يصلي صلاة العيد بالمدينة إلا معه ، كما لم يكونوا يصلون الجمعة إلا معه ، وكان بالمدينة مساجد كثيرة لكل دار من دور الأنصار مسجد ، ولهم إمام يصلي بهم . والآئمة يصلون بهم الصلوات الخمس ، ولم يكونوا يصلون بهم لا جمعة ولا عيداً . فعلم أن العيد كان غنـدم من جنس الجمعة لا من جنس التطوع المطلق ، ولا من جنس صلاة الجنـزة وقول القائل إن صلاة العيد تطوع : ممنوع ،

ولو سلم قيل له هذه مخصوصة بخصائص لا يشركها فيها غيرها ،
والسنة مضت بان المسلمين كلهم يجتمعون خلف النبي صلى الله عليه
وسلم وخلفائه بعده ، ولم يكونوا في سائر التطوع يفعلون هذا ، وكان
يخرج بهم الى الصحراء ، ويكبر فيها ، ويخطب بعدها ، وهذا مشروع
في كل يوم عيد شريعة راتبة ، والاستسقاء لم يختص بالصلاة ؛ بل كان
مرة يستسقى بالدعاء فقط وهو في المدينة ، ومرة يخرج الى الصحراء
ويستسقى بصلاة وبغير صلاة ، حتى ان من العلماء من لم يعرف في
الاستسقاء صلاة كأبي حنيفة ، فلما كان الاستسقاء يشرع بغير صلاة
ولا خطبة ولأحاد الناس لم يلحق بالعيد الذي لا يكون الا بصلاة
وخطبة ، وهو شريعة راتبة ليس مشروعا لأمر عارض كالكسوف والاستسقاء.

وأيضاً فان علي بن أبي طالب لما استخلف للناس من يصلي العيد
بالضعفاء في المسجد الجامع أمره ان يصلي أربع ركعات ، كما ان من لم
يصل الجمعة صلى أربعاً ، ولم يكن الناس يعرفون قبل علي ان يصلي
أحد العيد الا مع الامام في الصحراء ، فاذا كانت سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وخلفائه لم يكن فيها صلاة عيد الا مع الامام بطل
ان يكون بمنزلة ما كانوا يفعلونه وحداناً وجماعة .

وأيضاً فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرعها للنساء بل أمرهن
أن يخرجن يوم العيد ، حتى أمر باخراج الحيض ، فقالوا له : ان لم

يكن للمرأة جلباب قال « لتلبسها اختها من جلبابها » وهذا تأكيد لخروجهن يوم العيد مع انه في الجمعة والجماعة قال « ويوتهن خير لهن » وذلك لأنه كان يمكنهن ان يصلين في البيوت يوم الجمعة كسائر الأيام ، فيصلين ظهراً ، فلو كانت صلاة العيد مشروعة لهن في البيوت لأغنى ذلك عن تأكيد خروجهن .

وأيضاً لو كان ذلك جائزاً لفعله النساء على عهده كما كن يصلين التطوعات . فلما لم ينقل أحد ان أحداً من النساء صلى العيد على عهده في البيت ولا من الرجال بل كن يخرجن بأجره الى المصلى علم ان ذلك ليس من شرعه .

وأيضاً فعلي بن أبي طالب رضي الله عنه قيل له : إن بلدينة ضعفاء لا يمكنهم الخروج معك ، فلو استخلفت من يصلي بهم ، فاستخلف من صلى بهم . فلو كان الواحد يفعلها لم يحتج الى الاستخلاف الذي لم تمض به السنة ودل ما فعله أمير المؤمنين علي على الفرق بين القادر على الخروج الى المصلى والعاجز عنه . فالقادر يخرج ، والنساء قادرات على الخروج فيخرجن ولا يصلين وحدهن ، وكذلك من كان من المسافرين في البلد فانه يمكنهم ان يصلوا مع الامام فلا يصلون وحدهم بامام ، بخلاف الجمعة فانهم اذا لم يصلوها صلوا وحدهم واذا كانوا في بيوتهم صلوا بامام كما يصلون في الصحراء ، واما من كان

يوم العيد مريضاً أو محبوساً وعادته يصلي العيد فهذا لا يمكنه الخروج
فهؤلاء بمنزلة الذين استخلف علي من يصلي بهم ، فيصلون جماعة
وفرادى ، ويصلون أربعاً ، كما يصلون يوم الجمعة بلا تكبير ، ولا جهر
بالقراءة ، ولا أذان واقامة . لأن العيد ليس له أذان واقامة ، فلا يكون
فى المبدل عنه ، بخلاف الجمعة فان فيها وفى الظهر أذان واقامة ، والجمعة
كل من فاتته صلى الظهر ؛ لأن الظهر واجبة فلا تسقط الا عمن صلى
الجمعة ، فلا بد لكل من كان من أهل وجوب الصلاة ان يصلي يوم
الجمعة اما الجمعة واما الظهر ، ولهذا كان النساء والمسافرون وغيرهم اذا لم
يصلوا الجمعة صلوا ظهراً .

وأما يوم العيد فليس فيه صلاة مشروعة غير صلاة العيد ، وإنما
تشرع مع الامام ، فمن كان قادراً على صلاتها مع الامام من النساء
والمسافرين فعلوها معه ، وهم مشروع لهم ذلك ، بخلاف الجمعة فانهم
ان شاءوا صلوا مع الامام ، وان شاءوا صلوا ظهراً ؛ بخلاف العيد
فانهم اذا فوتوه فوتوه الى غير بدل ، فكان صلاة العيد للمسافر
والمرأة اوكد من صلاة يوم الجمعة ، والجمعة لها بدل ، بخلاف العيد .
وكل من العيدين إنما يكون فى العام مرة ، والجمعة تتكرر فى العام خمسين
جمعة واكثر فلم يكن تفويت بعض الجمع كتفويت العيد .

ومن يجعل العيد واجباً على الاعيان لم يبعد ان يوجب عليه .

كان في البلد من المسافرين والنساء كما كان ، فان جميع المسلمين الرجال والنساء كانوا يشهدون العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والقول بوجوبه على الأعيان أقوى من القول بأنه فرض على الكفاية .

وأما قول من قال انه تطوع فهذا ضعيف جداً ؛ فان هذا مما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم ، وداوم عليه هو وخلفاؤه والمسلمون بعده ، ولم يعرف قط دار إسلام يترك فيها صلاة العيد ، وهو من أعظم شعار الإسلام . وقوله تعالى : (ولتكبروا الله على ما هداكم) ونحو ذلك من الأمر بالتكبير في العيدين أمر بالصلاة المشتملة على التكبير الراتب والزائد بطريق الأولى والأخرى ، وإذا لم يرخص النبي صلى الله عليه وسلم في تركه للنساء فكيف للرجال .

ومن قال : هو فرض على الكفاية . قيل له : هذا إما يكون فيما تحصل مصلحته بفعل البعض ، كدفن الميت ، وقهر العدو ، وليس يوم العيد مصلحة معينة يقوم بها البعض ، بل صلاة يوم العيد شرع لها الاجتماع أعظم من الجمعة ، فانه أمر النساء بشهودها ولم يؤمرن بالجمعة بل أذن لهن فيها ، وقال : « صلاتكن في بيوتكن خير لكن » . ثم هذه المصلحة بأي عدد تحصل ؟ ففيها قدر من ذلك كان تحكما ، سواء قيل بواحد ، أو اثنين ، أو ثلاثة . وإذا قيل بأربعين فهو قياس على الجمعة ، وهو فرض على الأعيان ، فليس لأحد أن يتخلف عن العيد

إلا لعجزه عنه . وإن تخلف عن الجمعة لسفر أو انوثة . والله أعلم .

وكذلك يحتمل أن يقال بوجوب الجمعة على من في المصر من المسافرين ، وإن لم يجب عليهم الاتمام ، كما لو صلوا خلف من يتم فإن عليهم الاتمام تبعاً للإمام . كذلك تجب عليهم الجمعة تبعاً للمقيمين ، كما أوجبها على المقيم غير المستوطن تبعاً من أثبت نوعاً ثالثاً بين المقيم المستوطن وبين المسافر وهو المقيم غير المستوطن ، فقال : تجب عليه ، ولا تتعقد به . وقد بين في غير هذا الموضع أنه ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله إلا مقيم ومسافر . والمقيم هو المستوطن ، ومن سوى هؤلاء فهو مسافر يقصر الصلاة ، وهؤلاء تجب عليهم الجمعة لأن قوله (إذا نودي للصلاة) ونحوها يتناولهم ، وليس لهم عذر ، ولا ينبغي أن يكون في مصر المسلمين من لا يصلي الجمعة إلا من هو عاجز عنها كالمرضى ، والمحبوس ، وهؤلاء قادرون عليها ؛ لكن المسافرون لا يعقدون الجمعة ، لكن إذا عقدها أهل المصر صلوا معهم ، وهذا أولى من اتمام الصلاة خلف الإمام المقيم .

وكذلك وجوبها على العبد قوي : إما مطلقاً ، وإما إذا أذن له السيد ، والمسافر في المصر لا يصلي على الراحة وإن كان يقصر الصلاة فكذلك الجمعة ، وإما افطاره : فالتبني صلى الله عليه وسلم دخل مكة في شهر رمضان ، وكان هو والمسلمون مفطرين ، وما نقل أنهم أحرأوا بإبتداء

الصوم ، فالفطر كالقصر ؛ لأن الفطر مشروع للمسافر في الاقامات التي تتخلل السفر كالقصر ؛ بخلاف الصلاة على الراحلة فانه لا يشرع إلا في حال السير ، ولان الله علق الفطر والقصر بمسمى السفر ، بخلاف الصلاة على الراحلة ، فليس فيه لفظ إتمام ، بل فيه الفعل الذي لا عموم له ، فهو من جنس الجمع بين الصلاتين الذي يباح للعذر مطلقاً ، كما ان الصلاة على الراحلة تباح للعذر في السفر في الفريضة مع العذر المانع من النزول ، والمتطوع محتاج إلى دوام التطوع ، وهذا لا يمكن مع النزول والسفر ؛ وإذا جاز التطوع قاعداً مع إمكان القيام فعلى الراحلة للمسافر اجوز .

وكانوا في العيد يأخذون من الصبيان من يأخذونه ، كما شهد ابن عباس العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن قد احتلم . واما من كان عاجزاً عن شهودها مع الامام فهذا أهل ان يفعل ما يقدر عليه ، فان الشريعة فرقت في الأمور كلها بين القادر والعاجز ، فالقادر عليها إذا لم يأت بشروطها لم يكن له فعلها ، والعاجز إذا عجز عن بعض الشروط سقط عنه ، فمن كان قادراً على الصلاة الى القبلة قائماً بطهارة لم يكن له ان يصلي بدون ذلك ، بخلاف العاجز فانه يصلي بحسب حاله كيف ما أمكنه ، فيصلّي عريانا ، وإلى غير القبلة ، وبالتيمم إذا لم يمكنه إلا ذلك فهكذا يوم العيد إذا لم يمكنه الخروج مع الامام سقط عنه ذلك وجوز له أن

يفعل ما يقدر عليه ليحصل له من العبادة في هذا اليوم ما يقدر عليه
فيصلي أربعا وتكون الركعتان بدل الخطبة التي لم يصل بها ، كما كانت
الخطبة يوم الجمعة قائمة مقام ركعتين ، والتكبير إنما شرع في الصلاة
الثانية التي تكون معها خطبة ، وكذلك الجهر بالقراءة ، كما أنه في الجمعة
يجهر الامام في الثانية ولا يجهر من يصلي الأربع ، كذلك يوم العيد
لا يجهر من يصلي الأربع ، فالمحبوس ، والمريض ، والذي خرج ليصلي
فقاته الصلاة مع الامام يصلون يوم العيد ، بخلاف من تعمد الترك .
فهذا أصل عظيم مضت به السنة في الفرق بين الجمعة والعيد ، وقد
اختلفت الرواية عن أحمد في من فاته العيد هل يصلي أربعا او ركعتين
او يخير بينهما ؟ على ثلاث روايات .

وسئل

عن قوم مقيمين بقرية ، وهم دون اربعين ، ماذا يجب عليهم ؛
اجمعة ؟ ام ظهر ؟

فاجاب : أما إذا كان في القرية اقل من اربعين رجلا ، فانهم
يصلون ظهراً عند أكثر العلماء : كالشافعي وأحمد في المشهور عنه ،
وكذلك أبو حنيفة ، لكن الشافعي وأحمد وأكثر العلماء يقولون :
إذا كانوا أربعين صلوا جمعة (١) .

(١) هذا نقل شيخ الاسلام عن هؤلاء الأئمة ، كما هي عادته في بعض اجوبته بدون ترجيح .
واما اختياره المعروف عنه فهو انعقاد الجمعة بثلاثة : واحد يخطب واثنان يستمعان .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن الصلاة بعد الأذان الأول يوم الجمعة ؛ هل فعله النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو أحد من الصحابة والتابعين والأئمة ؟ أم لا ؟ وهل هو منصوص في مذهب من مذاهب الأئمة المتفق عليهم ؟ وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « بين كل أذانين صلاة » . هل هو مخصوص بيوم الجمعة ؟ أم هو عام في جميع الأوقات ؟ .

فأجاب : رضي الله عنه — الحمد لله رب العالمين . أما النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لم يكن يصلي قبل الجمعة بعد الأذان شيئاً ، ولا نقل هذا عنه أحد ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يؤذن على عهد إلا إذا قعد على المنبر ، ويؤذن بلال ، ثم يخطب النبي صلى الله عليه وسلم الخطبتين ، ثم يقيم بلال فيصلّي النبي صلى الله عليه وسلم بالناس ، فما كان يمكن أن يصلي بعد الأذان ، لا هو ولا أحد من المسلمين الذين يصلون معه صلى الله عليه وسلم ، ولا نقل عنه أحد أنه صلى في بيته قبل الخروج يوم الجمعة ، ولا وقت بقوله : صلاة

مقدرة قبل الجمعة ، بل الفاظه صلى الله عليه وسلم فيها الترغيب في الصلاة إذا قدم الرجل للمسجد يوم الجمعة ، من غير توقيت . كقوله : « من بكر وابتكر ، ومشى ولم يركب ، وصلى ما كتب له » .

وهذا هو المأثور عن الصحابة ، كانوا إذا أتوا المسجد يوم الجمعة يصلون من حين يدخلون ما تيسر ، فمنهم من يصلي عشر ركعات ومنهم من يصلي اثني عشرة ركعة ، ومنهم من يصلي ثمان ركعات ، ومنهم من يصلي أقل من ذلك . ولهذا كان جماهير الأئمة متفقين على أنه ليس قبل الجمعة سنة مؤقتة بوقت ، مقدرة بعدد ، لأن ذلك إنما ثبت بقول النبي صلى الله عليه وسلم ، أو فعله . وهو لم يسن في ذلك شيئاً ، لا بقوله ولا فعله ، وهذا مذهب مالك ، وهو مذهب الشافعي واكثر أصحابه ، وهو المشهور في مذهب أحمد .

وزهب طائفة من العلماء الى أن قبلها سنة ، فمنهم من جعلها ركعتين ، كما قاله طائفة من أصحاب الشافعي ، وأحمد . ومنهم من جعلها أربعاً ، كما نقل عن أصحاب أبي حنيفة ، وطائفة من أصحاب أحمد وقد نقل عن الامام أحمد ما استدل به على ذلك .

وهؤلاء منهم من يحتج بحديث ضعيف ، ومنهم من يقول : هي

ظهر مقصورة ، وتكون سنة الظهر سنتها ، وهذا خطأ من وجهين .

(أحدها) أن الجمعة مخصوصة بأحكام تفارق بها ظهر كل يوم ، باتفاق المسلمين ، وإن سميت ظهراً مقصورة ، فإن الجمعة يشترط لها الوقت ، فلا تقضى ، والظهر تقضى ، والجمعة يشترط لها العدد والاستيطان ، واذن الإمام ، وغير ذلك ، والظهر لا يشترط لها شيء من ذلك ، فلا يجوز أن تتلقى أحكام الجمعة من أحكام الظهر . مع اختصاص الجمعة بأحكام تفارق بها الظهر ، فإنه إذا كانت الجمعة تشارك الظهر في حكم ، وتفارقها في حكم ، لم يمكن إلحاق مورد النزاع بأحدهما إلا بدليل ، فليس جعل السنة من موارد الاشتراك بأولى من جعلها من موارد الافتراق .

(الوجه الثاني) أن يقال : هب أنها ظهر مقصورة ، فالتبني صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي في سفره سنة الظهر المقصورة ، لا قبلها ولا بعدها : وإنما كان يصليها إذا أتم الظهر فصلى أربعاً ، فإذا كانت سنته التي فعلها في الظهر المقصورة خلاف التامة كان ما ذكره حجة عليهم لا لهم ، وكان السبب المقتضى لحذف بعض الفريضة أولى بحذف السنة الراجعة ، كما قال بعض الصحابة : لو كنت متطوعاً لأتممت الفريضة . فإنه لو استحب للمسافر أن يصلي أربعاً لكانت ضلّاته للظهر أربعاً أولى من أن يصلي ركعتين فرضاً ، وركعتين سنة .

وهذا لأنه قد ثبت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتواترة انه كان لا يصلي في السفر إلا ركعتين : الظهر ، والعصر ، والعشاء . وكذلك لما حج بالناس عام حجة الوداع لم يصل بهم بتي وغيرها الا ركعتين . وكذلك ابو بكر بعده لم يصل الا ركعتين . وكذلك عمر بعده لم يصل الا ركعتين .

ومن نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى الظهر أو العصر أو العشاء في السفر اربعاً فقد أخطأ . والحديث المروى في ذلك عن عائشة هو حديث ضعيف في الأصل ، مع ما وقع فيه من التحريف . فان لفظ الحديث : أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : « افطرت وصمت ؟ وقصرت وأتممت ؟ فقال : اصبت يا عائشة » فهذا مع ضعفه وقيام الأدلة على أنه باطل ، روى ان عائشة روت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفطر ويصوم ، ويقصر ويتم . فظن بعض الأئمة أن الحديث فيه انها روت الأمرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا مبسوط في موضعه .

والمقصود هنا : ان السنة للمسافر أن يصلي ركعتين ، والأئمة متفقون على ان هذا هو الأفضل ، الا قولاً مرجوحاً للشافعي . وأكثر الأئمة يكرهون الترييع للمسافر ، كما هو مذهب ابي حنيفة ومالك وأحمد في أنص الروايتين عنه . ثم من هؤلاء من يقول : لا يجوز الترييع ،

كقول أبي حنيفة . ومنهم من يقول : يجوز مع الكراهة : كقول مالك ، وأحمد . فيقال : لو كان الله يحب للمسافر ان يصلي ركعتين ، ثم ركعتين ، لكان يستحب له أن يصلي الفرض اربعاً ، فان التقرب إليه ببعض الظهر افضل من التقرب إليه بالتطوع مع الظهر . ولهذا أوجب على المقيم اربعاً ، فلو أراد المقيم ان يصلي ركعتين فرضاً ، وركعتين تطوعاً ، لم يجز له ذلك ، والله تعالى لا يوجب عليه وبيناه عن شيء الا والذي أمره به خير من الذي نهاه عنه ، فلم ان صلاة الظهر اربعاً خير عند الله من ان يصليها ركعتين مع ركعتين تطوعاً . فلما كان سبحانه لم يستحب للمسافر التزيع بخير الأمرين عنده ، فلأن لا يستحب التزيع بالأمر المرجوح عنده اولى .

ثبت بهذا الاعتبار الصحيح ان فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو اكمل الأمور ، وان هديه خير الهدى ، وان للمسافر إذا اقتصر على ركعتي الفرض كان افضل له من ان يقرن بهما ركعتي السنة .

وبهذا يظهر ان الجمعة إذا كانت ظهراً مقصورة لم يكن من السنة ان يقرن بها سنة ظهر المقيم ، بل تجعل كظهر المسافر المقصورة . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ركعتي الفجر والوتر ، ويصلي على راحلته قبل اي وجه توجهت به ، ويوتر عليها ، غير انه

لا يصلي عليها المكتوبة . وهذا لأن الفجر لم تقصر في السفر ، فبقيت سنتها على حالها ، بخلاف المقصورات في السفر ، والوتر مستقل بنفسه كسائر قيام الليل ، وهو أفضل الصلاة بعد المكتوبة ، وسنة الفجر تدخل في صلاة الليل من بعض الوجوه . فلهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ، لاستقلاله وقيام للمقتضى له .

والصواب ان يقال : ليس قبل الجمعة سنة راتبة مقدرة ، ولو كان الاذانان على عهد ، فانه قد ثبت عنه في الصحيح انه قال : « بين كل اذانين صلاة ، بين كل اذانين صلاة ، بين كل اذانين صلاة . » ثم قال في الثالثة : لمن شاء ، كراهية ان يتخذها الناس سنة . فهذا الحديث الصحيح يدل على أن الصلاة مشروعة قبل العصر ، وقبل العشاء الآخرة ، وقبل المغرب ، وان ذلك ليس بسنة راتبة . وكذلك قد ثبت أن اصحابه كانوا يصلون بين اذان المغرب ، وهو يرام فلا ينهائم ، ولا يأمرهم ، ولا يفعل هو ذلك . فدل على ان ذلك فعل جائز .

وقد احتج بعض الناس على الصلاة قبل الجمعة بقوله : « بين كل اذانين صلاة » . وعارضه غيره فقال : الأذان الذي على المنبر لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولكن عثمان أصر به لما كثر الناس على عهده ، ولم يكن يبلغهم الأذان حين خروجه وقعوده على المنبر . ويتوجه ان يقال هذا الأذان لما سئله عثمان ،

واتفق المسلمون عليه ، صار اذانا شرعياً ، وحيثئذ فتكون الصلاة
بينه وبين الأذان الثانى جائزة حسنة ، وليست سنة راتبة ، كالصلاة
قبل صلاة المغرب . وحيثئذ فمن فعل ذلك لم ينكر عليه ، ومن
ترك ذلك لم ينكر عليه . وهذا اعدل الأقوال ، وكلام الامام أحمد
يدل عليه .

وحيثئذ فقد يكون تركها افضل إذا كان الجهال يظنون ان هذه
سنة راتبة ، أو انها واجبة ، فترك حتى يعرف الناس انها ليست سنة
راتبة ، ولا واجبة ، لاسيما إذا داوم الناس عليها فينبغي تركها أحياناً
حتى لا تشبه الفرض ، كما استحب أكثر العلماء ان لا يداوم على قراءة
السجدة يوم الجمعة ، مع انه قد ثبت فى الصحيح ان النبي صلى الله
عليه وسلم فعلها ، فاذا كان يكره المداومة على ذلك فترك المداومة
على ما لم يسنه النبي صلى الله عليه وسلم أولى . وان صلاها الرجل
بين الأذنين أحياناً ؛ لأنها تطوع مطلق ، أو صلاة بين الأذنين ، كما
يصلى قبل العصر والعشاء ، لا لأنها سنة راتبة فهذا جائز . وان كان
الرجل مع قوم يصلونها ، فان كان مطاعاً إذا تركها — وبين لهم
السنة — لم ينكروا عليه ، بل عرفوا السنة فتركها حسن ، وإن لم
يكن مطاعاً ورأى ان فى صلاتها تأليفاً لقلوبهم الى ما هو أنفع ، أو
دفعاً للخصام والشر لعدم التمكن من بيان الحق لهم ، وقبولهم له ،

ونحو ذلك ، فهذا أيضاً حسن .

فالعمل الواحد يكون فعله مستحباً ثارة ، وتركه تارة ، باعتبار ما يرجح من مصلحة فعله وتركه ، بحسب الأدلة الشرعية . والمسلم قد يترك المستحب إذا كان في فعله فساد راجع على مصلحته ، كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم بناء البيت على قواعد إبراهيم ، وقال لعائشة : « لولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية لنقضت الكعبة ، ولألصقتها بالأرض ولجعلت لها بابين ، بابا يدخل الناس منه ، وبابا يخرجون منه » والحديث في الصحيحين . فترك النبي صلى الله عليه وسلم هذا الأمر الذي كان عنده أفضل الأمرين للمعارض الراجح ، وهو حدثان عهد قريش بالاسلام لما في ذلك من التفسير لهم ، فكانت للمفسدة راجحة على المصلحة .

ولذلك استحب الأئمة أحمد وغيره أن يدع الامام ما هو عنده أفضل ، إذا كان فيه تأليف المأمومين ، مثل ان يكون عنده فصل الوتر أفضل ، بان ينسلم في الشفع ، ثم يصلي ركعة الوتر ، وهو يؤم قوما لا يرون الا وصل الوتر ، فاذا لم يمكنه ان يتقدم الى الأفضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقة لهم بوصل الوتر ارجح من مصلحة فصله مع كراهتهم للصلاة خلفه ، وكذلك لو كان ممن يرى المخافة بالبسلة أفضل ، أو الجهر بها ، وكان للمأمومين على خلاف رأيه ،

ففعل المفضل عنده لمصلحة الموافقة والتأليف التي هي راجحة على مصلحة تلك. الفضيلة كان جائزاً حسناً .

وكذلك لو فعل خلاف الأفضل لأجل بيان السنة وتعليمها لمن لم يعلمها كان حسناً ، مثل ان يجهر بالاستفتاح أو التعوذ أو البسملة ليعرف الناس ان فعل ذلك حسن مشروع في الصلاة ، كما ثبت في الصحيح أن عمر بن الخطاب جهر بالاستفتاح ، فكان يكبر ويقول : « سبحانك اللهم ومحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » . قال الأسود بن يزيد : صليت خلف عمر أكثر من سبعين صلاة ، فكان يكبر ، ثم يقول ذلك ، رواه مسلم في صحيحه . ولهذا شاع هذا الاستفتاح حتى عمل به أكثر الناس . وكذلك كان ابن عمر وابن عباس يجهران بالاستعاذة ، وكان غير واحد من الصحابة يجهر بالبسملة . وهذا عند الأئمة الجمهور الذين لا يرون الجهر بها سنة راتبة كان ليعلم الناس ان قراءتها في الصلاة سنة ، كما ثبت في الصحيح ان ابن عباس صلى على جنازة فقرأ بأم القرآن جهراً ، وذكر انه فعل ذلك ليعلم الناس انها سنة . وذلك ان الناس في صلاة الجنازة على قولين :

منهم من لا يرى فيها قراءة بحال ، كما قاله كثير من السلف ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك .

ومنهم من يرى القراءة فيها سنة ، كقول الشافعي ، وأحمد لحديث
ابن عباس هذا وغيره .

ثم من هؤلاء من يقول القراءة فيها واجبة كالصلاة .

ومنهم من يقول : بل هي سنة مستحبة ، ليست واجبة . وهذا
أعدل الأقوال الثلاثة ؛ فإن السلف فعلوا هذا ، وهذا ، وكان كلا
الفعلين مشهوراً بينهم ، كانوا يصلون على الجنازة بقراءة وغير قراءة ،
كما كانوا يصلون تارة بالجهرب بالبسملة ، وتارة بغير جهربها ، وتارة باستفتاح
وتارة بغير استفتاح ، وتارة برفع اليدين في المواطن الثلاثة ، وتارة
بغير رفع اليدين ، وتارة يسلمون تسليمتين ، وتارة تسليمة واحدة ،
وتارة يقرأون خلف الإمام بالسرة ، وتارة لا يقرأون ، وتارة يكبرون
على الجنازة أربعاً ، وتارة خمساً ، وتارة سبعاً كان فيهم من يفعل
هذا ، وفيهم من يفعل هذا . كل هذا ثابت عن الصحابة .

كما ثبت عنهم ان منهم من كان يرجع في الأذان . ومنهم من لم
يرجع فيه .

ومنهم من كان يوتر الإقامة ، ومنهم من كان يشفعها ، وكلاهما
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فهذه الأمور وإن كان أحدها أرجح من الآخر ، فمن فعل
المرجوح فقد فعل جائزاً . وقد يكون فعل المرجوح أرجح للمصلحة
الراجحة ، كما يكون ترك الراجح أرجح أحياناً لمصلحة راجحة .
وهذا واقع في عامة الأعمال ، فإن العمل الذي هو في جنسه
أفضل ، قد يكون في مواطن غيره أفضل منه ، كما أن جنس الصلاة
أفضل من جنس القراءة ، وجنس القراءة أفضل من جنس الذكر ،
وجنس الذكر أفضل من جنس الدعاء . ثم الصلاة بعد الفجر والعصر
منهى عنها ، والقراءة والذكر والدعاء أفضل منها في تلك الأوقات وكذلك
القراءة في الركوع والسجود منهى عنها ، والذكر هناك أفضل منها ،
والدعاء في آخر الصلاة بعد التشهد أفضل من الذكر ، وقد يكون
العمل المفضول أفضل بحسب حال الشخص المعين ؛ لكونه عاجزاً عن
الأفضل ، أو لكون محبته ورغبته واهتمامه وانتفاعه بالمفضول أكثر ،
فيكون أفضل في حقه لما يقترن به من مزيد عمله وجهه وإرادته وانتفاعه
كما أن المريض ينتفع بالدواء الذي يشتهي ما لا ينتفع بما لا يشتهي ،
وإن كان جنس ذلك أفضل .

ومن هذا الباب صار الذكر لبعض الناس في بعض الأوقات خيراً
من القراءة ، والقراءة لبعضهم في بعض الأوقات خيراً من الصلاة ، وأمثال
ذلك ، لكامل انتفاعه به ، لا لأنه في جنسه أفضل .

وهذا الباب « باب تفضيل بعض الأعمال على بعض » ان لم يعرف فيه التفضيل ، وأن ذلك قد يتنوع بتنوع الأحوال في كثير من الأعمال وإلا وقع فيها اضطراب كثير . فان في الناس من اذا اعتقد استحباب فعل ورجحاته يحافظ عليه ما لا يحافظ على الواجبات ، حتى يخرج به الأمر الى الهوى والتعصب والحمية الجاهلية ، كما تجده فيمن يختار بعض هذه الامور فيراها شعاراً لمذهبه .

ومنهم من اذا رأى ترك ذلك هو الأفضل ، يحافظ أيضا على هذا الترك أعظم من محافظته على ترك المحرمات ، حتى يخرج به الامر إلى اتباع الهوى والحمية الجاهلية ، كما تجده فيمن يرى الترك شعاراً لمذهبه ، وأمثال ذلك ، وهذا كله خطأ .

والواجب أن يعطى كل ذي حق حقه ، ويوسع ما وسعه الله ورسوله ، ويؤلف ما ألف الله بينه ورسوله ، ويراعي في ذلك ما يحبه الله ورسوله من المصالح الشرعية ، والمقاصد الشرعية ، ويعلم ان خير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وان الله بعثه رحمة للعالمين ، بعثه بسعادة الدنيا والآخرة ، في كل أمر من الامور ، وأن يكون مع الانسان من التفصيل ما يحفظ به هذا الاجمال ، والافكثير من الناس يعتقد هذا مجملاً ، ويدعه عند التفصيل : إما جهلاً ، وإما ظمأً ، وإما اتباعاً للهوى . فنسأل الله أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين

والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً .

فصل

وأما السنة بعد الجمعة فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين » كما ثبت عنه في الصحيحين « أنه كان يصلي قبل الفجر ركعتين : وبعد الظهر ركعتين ، وبعد المغرب ركعتين ، وبعد العشاء ركعتين » .

وأما الظهر ففي حديث ابن عمر : « أنه كان يصلي قبلها ركعتين » وفي الصحيحين عن عائشة : « أنه كان يصلي قبلها أربعاً » .

وفي الصحيح عن أم حبيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة تطوعاً غير فريضة بنى الله له بيتاً في الجنة » . وجاء مفسراً في السنن : « أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل الفجر » . فهذه هي السنن الاربعة التي ثبتت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله . مدارها على هذه الأحاديث الثلاثة : حديث ابن عمر ، وعائشة ، وأم حبيبة .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم بالليل : إما إحدى عشرة ركعة ، وإما ثلاث عشرة ركعة ، فكان مجموع صلاته بالليل والنهار فرضه ونفله نحواً من أربعين ركعة .

والناس في هذه السنن الرواتب على ثلاثة أقوال :

منهم من لا يوقت في ذلك شيئاً . كقول مالك ، فإنه لا يرى سنة إلا الوتر ، وركعتي الفجر . وكان يقول إنما يوقت أهل العراق .

ومنهم من يقدر في ذلك أشياء بأحاديث ضعيفة ، بل باطلة ، كما يوجد في مذاهب أهل العراق ، وبعض من وافقهم من أصحاب الشافعي وأحمد ، فإن هؤلاء يوجد في كتبهم من الصلوات المقدرة والأحاديث في ذلك ما يعلم أهل المعرفة بالسنة أنه مكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم ، كمن روى عنه صلى الله عليه وسلم : « أنه صلى قبل العصر أربعاً » ، أو أنه قضى سنة العصر ، أو « أنه صلى قبل الظهر ستاً » ، أو « بعدها أربعاً » ، أو « أنه كان يحافظ على الضحى » . وأمثال ذلك من الأحاديث المكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم .

وأشد من ذلك ما يذكره بعض المصنفين في « الرقائق والفضائل » في الصلوات الأسبوعية ، والحولية : كصلاة يوم الأحد ، والاثني ، والثلاثاء ، والأربعاء ، والخميس ، والجمعة ، والنسبت ، المذكورة في كتاب أبي طالب ، وأبي حامد ، وعبد القادر ، وغيرهم . وكصلاة « الألفية » التي في أول رجب ، ونصف شعبان ، والصلاة « الاثني عشرية » التي في أول ليلة جمعة من رجب ، والصلاة التي في ليلة سبع وعشرين . من

رجب ، وصلوات أخر تذكر في الأشهر الثلاثة ، وصلاة ليلتي العيدين
وصلاة يوم عاشوراء ، وأمثال ذلك من الصلوات المروية عن النبي صلى
الله عليه وسلم ، مع اتفاق أهل المعرفة بحديثه أن ذلك كذب عليه ،
ولكن بلغ ذلك أقواماً من أهل العلم والدين ، فظنوه صحيحاً ،
فعملوا به ، وهم مأجورون على حسن قصد واجتهادهم ، لا على
مخالفة السنة .

وأما من تبنت له السنة فظن أن غيرها خير منها فهو ضال مبتدع ،
بل كافر .

والقول الوسط العدل هو ما وافق السنة الصحيحة الثابتة عنه صلى
الله عليه وسلم : وقد ثبت عنه أنه كان يصلي بعد الجمعة ركعتين ، وفي
صحيح مسلم عنه أنه قال : « من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل
بعدها أربعاً » . وقد روى البت عن طائفة من الصحابة جمعاً بين
هذا وهذا .

والسنة أن يفضل بين الفرض والنفل في الجمعة ، وغيرها . كما
ثبت عنه في الصحيح « أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن توصل صلاة
بصلاة ، حتى يفصل بينها بقيام أو كلام » فلا يفعل ما يفعله كثير من
الناس . يصل السلام بركعتي السنة ، فإن هذا ركوب لبي النبي صلى الله

عليه وسلم . وفي هذا من الحكمة التمييز بين الفرض وغير الفرض ،
كما يميز بين العبادة وغير العبادة .

ولهذا استحب تعجيل الفطور ، وتأخير السحور ، والاكل يوم
الفطر قبل الصلاة ، ونهي عن استقبال رمضان بيوم أو يومين ، فهذا
كله للفصل بين الأمور به من الصيام ، وغير الأمور به ، والفصل بين
العبادة وغيرها . وهكذا تميز الجمعة التي أوجبها الله من غيرها .

وأيضاً فإن كثيراً من أهل البدع كالرافضة وغيرهم لا ينوون الجمعة
بل ينوون الظهر ، ويظهرون أنهم سلموا ، وما سلموا ، فيصلون ظهراً
ويظن الظان أنهم يصلون السنة ، فإذا حصل التمييز بين الفرض
والنفل كان في هذا منع لهذه البدعة ، وهذا له نظائر كثيرة ، والله
سبحانه أعلم .

وسئل

عن رجل خرج إلى صلاة الجمعة، وقد أقيمت الصلاة : فهل يجرى إلى أن يأتي الصلاة ، أو يأتي هونا ولو فاتته ؟ .

فأجاب : الحمد لله . إذا خشي فوت الجمعة ، فإنه يسرع حتى يدرك منها ركعة فأكثر ، وأما إذا كان يدركها مع المشي وعليه السكينة فهذا أفضل ، بل هو السنة ، والله أعلم .

وسئل

عن الصلاة يوم الجمعة بالسجدة : هل تجب المداومة عليها أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . ليست قراءة (الم تنزيل) التي فيها السجدة ولا غيرها من ذوات السجود واجبة في فجر الجمعة باتفاق الأئمة ، ومن اعتقد ذلك واجباً أو ذم من ترك ذلك فهو ضال مخطيء ، يجب عليه

أن يتوب من ذلك باتفاق الأئمة . وإنما تنازع العلماء في استحباب ذلك وكراهيته . فعند مالك يكره أن يقرأ بالسجدة في الجهر . والصحيح أنه لا يكره ، كقول أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد ؛ لأنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في العشاء (إذا السماء انشقت) وثبت عنه في الصحيحين أنه كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة (ألم تنزل) و (هل أتى) . وعند مالك يكره أن يقصد سورة بعينها . وأما الشافعي وأحمد فيستحبون ما جاءت به السنة ، مثل الجمعة والمنافقين ، في الجمعة . والذاريات واقتربت في العيد ، ولم تنزل وهل أتى في فجر الجمعة .

لكن هنا مسألتان :

(أحدهما) أنه لا يستحب أن يقرأ بسورة فيها سجدة أخرى باتفاق الأئمة ، فليس الاستحباب لأجل السجدة ، بل للسورتين ، والسجدة جاءت اتفاقاً ، فإن هاتين السورتين فيها ذكر ما يكون في يوم الجمعة من الخلق والبحث .

(الثانية) أنه لا ينبغي للمداومة عليها ، بحيث يتوهم الجهال أنها واجبة ، وأن تاركها مسيء ، بل ينبغي تركها أحياناً لعدم وجوبها ، والله أعلم .

وسئل

عن قرأ « سورة السجدة » يوم الجمعة : هل المطلوب السجدة فيجزىء بعض السورة ، والسجدة في غيرها ؟ أم المطلوب السورة ؟.

فأجاب : الحمد لله . بل المقصود قراءة السورتين : (الم تنزيل) و : (هل أتى على الانسان) لما فيها من ذكر خلق آدم ، وقيام الساعة ، وما يتبع ذلك ، فانه كان يوم الجمعة ، وليس المقصود السجدة ، فلو قصد الرجل قراءة سورة سجدة أخرى كره ذلك . والنبي صلى الله عليه وسلم يقرأ السورتين كلتاها ، فالسنة قراءتهما بكما هما . ولا ينبغي للمداومة على ذلك ، لئلا يظن الجاهل ان ذلك واجب ، بل يقرأ أحياناً غيرها من القرآن . والشافعي . واحمد اللذان يستحبان قراءتهما . وأما مالك وأبو حنيفة فعندهما يكره قصد قراءتهما .

وسئل

عمن أدرك ركعة من صلاة الجمعة ، ثم قام ليقضي ما عليه . فهل يجهر بالقراءة أم لا ؟ .

فأجاب : بل يخافت بالقراءة ، ولا يجهر ؛ لأن المسبوق إذا قام يقضي فاته . منفرد فيما يقضيه ، حكمه حكم المنفرد ، وهو فيما يدركه في حكم المؤتم ؛ ولهذا يسجد المسبوق إذا سها فيما يقضيه ، وإذا كان كذلك فالمسبوق إنما يجهر فيما يجهر فيه المنفرد ، فمن كان من العلماء . مذهبهم أن يجهر المنفرد في العشائين والفجر ، فاته يجهر إذا قضى الركعتين الأوليين ، ومن كان مذهبهم أن المنفرد لا يجهر فاته لا يجهر المسبوق عنده . والجمعة لا يصلحها أحد منفرداً ، فلا يتصور أن يجهر فيها المنفرد . والمسبوق كالمنفرد فلا يجهر ، لكنه مدرك للجمعة ضمناً وتبعاً ، ولا يشترط في التابع ما يشترط في المتبوع ، ولهذا لا يشترط لما يقضيه المسبوق العدد ، ونحو ذلك .

لكن مضت السنة أن من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة فهو مدرك للجمعة ، كمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس

ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس ، فانه مدرك ، وإن كانت بقية الصلاة فعلت خارج الوقت ، والله اعلم .

وسئل رحمه الله

عن صلاة الجمعة في جامع القلعة : هل هي جائزة ، مع أن في البلد خطبة أخرى ، مع وجود سورها ، وغلق أبوابها أم لا ؟

فأجاب : نعم ! يجوز ان يصلي فيها جمعة لأنها مدينة أخرى . كمصر والقاهرة ، ولو لم تكن كمدينة أخرى فاقامة الجمعة في المدينة الكبيرة في موضعين للحاجة يجوز عند أكثر العلماء ؛ ولهذا لما بنيت بغداد ولها جانبان أقاموا فيها جمعة في الجانب الشرقي ، وجمعة في الجانب الغربي . وجوز ذلك أكثر العلماء ، وشبهوا ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم^(١) في مدينته إلا في موضع يخرج بالمسلمين فيصلي العيد بالصحراء ، وكذلك كان الأمر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان . فلما تولى علي بن أبي طالب وصار بالكوفة ، وكان الخلق بها كثيراً ، قالوا : يا أمير المؤمنين ! ان بالمدينة شيوخا وضعفاء يشق عليهم الخروج إلى الصحراء فاستخلف

(١) كذا بالاصل .

على بن أبي طالب رجلا يصلي بالناس العيد في المسجد ، وهو يصلي بالناس خارج الصحراء ، ولم يكن هذا يفعل قبل ذلك ، وعلي من الخلفاء الراشدين . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي » . فمن تمسك بسنة الخلفاء الراشدين فقد أطاع الله ورسوله ، والحاجة في هذه البلاد وفي هذه الأوقات تدعو إلى أكثر من جمعة ، إذ ليس للناس جامع واحد يسعهم ، ولا يمكنهم جمعة واحدة إلا بمشقة عظيمة .

وهنا وجه ثالث : وهو ان يجعل القلعة كأنها قرية خارج المدينة . والذي عليه الجمهور كمالك والشافعي وأحمد ان الجمعة تقام في القرى ؛ لأن في الصحيح عن ابن عباس انه قال : « أول جمعة جمعت في الاسلام بعد جمعة المدينة جمعة « بجواتي » قرية من قرى البحرين » وكان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم عليه وفد عبد القيس . وكذلك كتب عمر بن الخطاب إلى المسلمين يأمرهم بالجمعة حيث كانوا . وكان عبد الله بن عمر يمر بليلياء التي بين مكة والمدينة وهم يقيمون الجمعة فلا ينكر عليهم .

وأما قول علي رضي الله عنه : لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع . فلو لم يكن له مخالف لجاز أن يراد به ان كل قرية مصر جامع كما أن المصر الجامع يسمى قرية . وقد سمي الله مكة قرية ، بل سماها

« أم القرى » بل وما هو أكبر من مكة ، كما في قوله : (وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك أهلكناهم فلا ناصر لهم وسمى مصر القديمة قرية بقوله : (واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها) . ومثله في القرآن كثير ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجلين تنازعا في العيد اذا وافق الجمعة ، فقال أحدهما : يجب أن يصلي العيد ، ولا يصلي الجمعة ؛ وقال الآخر : يصليها . فما الصواب في ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . اذا اجتمع الجمعة والعيد في يوم واحد فللعلماء في ذلك ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه يجب الجمعة على من شهد العيد . كما يجب سائر الجمع للعمومات الدالة على وجوب الجمعة .

والثاني : تسقط عن أهل البر ، مثل أهل العوالي والشواذ ؛ لأن عثمان بن عفان أرخص لهم في ترك الجمعة لما صلى بهم العيد .

والقول الثالث : وهو الصحيح أن من شهد العيد سقطت عنه الجمعة ، لكن على الامام أن يقيم الجمعة ليشهدها من شاء شهودها ، ومن لم يشهد العيد . وهذا هو للأئمة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه : كعمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن الزبير وغيرهم . ولا يعرف عن الصحابة في ذلك خلاف .

وأصحاب القولين المتقدمين لم يبلغهم ما في ذلك من السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لما اجتمع في يومه عيدان صلى العيد ثم رخص في الجمعة ، وفي لفظ أنه قال : « أيها الناس ! إنكم قد أصبتم خيراً ، فمن شاء أن يشهد الجمعة فليشهد ، فانا بجمعون » .

وأيضاً فإنه إذا شهد العيد حصل مقصود الاجتماع ، ثم إنه يصلي الظهر إذا لم يشهد الجمعة ، فتكون الظهر في وقتها ، والعيد يحصل مقصود الجمعة . وفي إيجابها على الناس تضيق عليهم ، وتكدير لمقصود عيدهم ، وما سن لهم من السرور فيه ، والانبساط .

فإذا حبسوا عن ذلك عاد العيد على مقصوده بالابطال ، ولأن يوم الجمعة عيد ، ويوم الفطر والنحر عيد ، ومن شأن الشارع إذا اجتمع عبادتان من جنس واحد أدخل احدهما في الأخرى . كما يدخل الوضوء في الغسل ، وأحد الغسلين في الآخر . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل قال : اذا جاء يوم الجمعة يوم العيد ، وصلى العيد ،
إن اشتهى أن يصلي الجمعة والا فلا . فهل هو فيما قال مصيب
أم مخطيء ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا . اذا اجتمع يوم الجمعة ويوم العيد ففيها ثلاثة
أقوال للفقهاء :

(أحدها) : ان الجمعة على من صلى العيد ، ومن لم يصله كقول
مالك ، وغيره .

(والثاني) : ان الجمعة سقطت عن السواد الخارج عن المصر ، كما
يروى ذلك عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه صلى العيد ، ثم أذن
لأهل القرى في ترك الجمعة ، واتبع ذلك الشافعي .

(والثالث) : ان من صلى العيد سقطت عنه الجمعة ، لكن ينبغي

للإمام ان يقيم الجمعة ليشهدها من أحب . كما في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه اجتمع في عهده عيدان فصلى العيد ثم رخص في الجمعة .

وفي لفظ انه صلى العيد وخطب الناس فقال : « أيها الناس إنكم قد أصبتم خيراً ، فمن شاء منكم أن يشهد الجمعة فليشهد ، فانا مجتمعون » وهذا الحديث روي في السنن من وجهين . أنه صلى العيد ثم خير الناس في شهود الجمعة . وفي السنن حديث ثالث في ذلك ان ابن الزبير كان على عهده عيدان فجمعها أول النهار ، ثم لم يصل الا العصر . وذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فعل ذلك ، وذكر ذلك لابن عباس - رضي الله عنه - فقال : قد أصاب السنة .

وهذا القول هو الثابت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه وأصحابه . وهو قول من بلغه من الأئمة كأحمد وغيره . والذين خالفوه لم يبلغهم ما في ذلك من السنن والآثار ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن خطبة بين صلاتين . كلاهما فرض لوقتها ، في ساعة مشكلة العين . واعتبار الشرط فيها كما في غيرها من هيئة الدين . كالظهر والسنن ، والوقت ، والقبلة أيضاً بالتأذين .

فأجاب : الحمد لله . هذه المسألة قد تنزل على عدة مسائل ، بعضها متفق عليه ، وبعضها متنازع فيه :

منها اذا اجتمع عيد وجمعة فمن قال : ان العيد فرض ، يقول : ان خطبة الجمعة هي خطبة بين صلاتين كلاهما فرض ، بخلاف خطبة العيد . فانه يقول ليست فرضاً .

واما ان تنزل على ما إذا اعتقد جعتان في موضع لا تصح فيه جعتان ، فانه تصح الأولى وتبطل الثانية ، اذا كانا باذن الإمام . فان أشكل عين السابقة بطلتا جميعاً ، وصلوا ظهراً . فالخطبة التي قبل الثانية خطبة بين صلاتين كلاهما فرض ، اذا كان الإمام قد أذن في كل منهما ،

واعتقدوا أن الجمعة لا تقام عندهم ، وكلاهما يعتقد أن جمعة فرض .

ويمكن أن يريد السائل الفجر والجمعة ، فإن الفجر فرض في وقتها ، والجمعة فرض لوقتها ، وبينها خطبة هي خطبة الجمعة .

ومنها خطب الحج : فإن خطبة عرفة تكون بين الصلاة بعرفة ، وبين صلاة المغرب ، فكلاهما فرض ، والخطبة يوم النحر : تكون بين الفجر والظهر ، فكلاهما فرض .

وسئل .

هل قراءة الكهف بعد عصر الجمعة ، جاء فيه حديث أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . قراءة سورة الكهف يوم الجمعة فيها آثار ، ذكرها أهل الحديث والفقهاء ، لكن هي مطلقة يوم الجمعة ، ما سمعت أنها مختصة بعد العصر ، والله أعلم .

وسئل

عن فرش السجادة في الروضة الشريفة ، هل يجوز أم لا ؟

فأجاب : ليس لأحد أن يفرش شيئاً ومختص به مع غيبته ،
ويمنع به غيره . هذا غصب لتلك البقعة ، ومنع للمسلمين مما أمر الله
تعالى به من الصلاة .

والسنة أن يتقدم الرجل بنفسه ، وأما من يتقدم بسجادة فهو
ظالم ، ينهى عنه ويجب زفع تلك السجاجيد ، ويمكن الناس
من مكانها .

هذا مع أن أصل الفرش بدعة ، لا سيما في مسجد النبي صلى الله
عليه وسلم . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا
يصلون على الأرض ، والحجرة التي كان يصلي عليها رسول الله صلى
الله عليه وسلم صغيرة ، ليست بقدر السجادة .

قلت فقد نقل ابن حزم في المحلى عن عطاء بن أبي رباح : أنه

لا يجوز الصلاة في مسجد الا على الأرض ، ولما قدم عبد الرحمن بن مهدي من العراق ، وفرش في المسجد . أمر مالك بن أنس بحبسه تغزيراً له ، حتى روجع في ذلك ، فذكر أن فعل هذا في مثل هذا المسجد بدعة يؤدب صاحبها .

وعلى الناس الانكار على من يفعل ذلك ، والمنع منه ، لا سيما ولاية الأمر الذين لهم هنالك ولاية على المسجد ، فاته بتعين عليهم رفع هذه السجاجيد ، ولو عوقب أصحابه بالصدقة بها لكان هذا مما يسوغ في الاجتهاد ، انتهى .

وسئل رحمه الله

عن قول المؤذن يوم الجمعة وقت دخول الامام المسجد : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد وسلم . ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين » . وفي دعاء الامام بعد صعوده على المنبر ، وفي قول المؤذن بعد الأذان الثاني : عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قلت لصاحبك والامام يخطب يوم الجمعة أنصت فقد لغوت » أذلك مسنون ، أو مستحب ، أو مكروه في صلاة الجمعة ؟

فأجاب : الحمد لله ليس هذا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا استجبه أحد من أئمة المسلمين العلماء ، لكن تبليغ الحديث فعله من فعله لأمر الناس بالانصات ، وهو من نوع الخطبة .

وأما دعاء الامام بعد صعوده ، ورفع المؤذنين أصواتهم بالصلاة ، فهذا لم يذكره العلماء ، وإنما يفعله من يفعله بلا أصل شرعى .

وأما رفع المؤذنين أصواتهم وقت الخطبة بالصلاة وغيرها ، فهذا مكروه باتفاق الأئمة .

وسئل

عن رجل مؤذن يقول عند دخول الخطيب الى الجامع : « إن الله وملائكته يصلون على النبي » . فقال رجل : هذا بدعة . فما يجب عليه ؟

فأجاب : جهر المؤذن بذلك ، بجهره بالصلاة والترضي عند رقي الخطيب المنبر ، أو جهره بالدعاء للخطيب والامام ، ونحو ذلك : لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وخلفائه الراشدين ، ولا استجبه أحد من الأئمة .

وأشد من ذلك الجهر بنحو ذلك فى الخطبة ، وكل ذلك بدعة ، والله أعلم .

باب صلاة العيدين

سئل شيخ الإسلام

هل يتعين قراءة بعينها في صلاة العيدين ؟ وما يقول الانسان بين كل تكيرتين ؟

فأجاب : الحمد لله . مهما قرأ به جاز . كما تجوز القراءة في نحوها من الصلوات . لكن اذا قرأ بقاف ، واقتربت ، أو نحو ذلك . مما جاء في الأثر ، كان حسناً .

وأما بين التكيرات : فانه يحمد الله ، ويشئ عليه ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدعو بما شاء . هكذا روى نحو هذا العلماء عن عبد الله بن مسعود . وان قال : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله الا الله ، والله أكبر . اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ، وارحمي ، كان حسناً . وكذلك ان قال : الله أكبر كبيراً ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً . ونحو ذلك ،

وليس في ذلك شيء مؤقت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والصحابة
والله أعلم .

وسئل

عن صفة التكبير في العيدين . ومتى وقته ؟

فأجاب : الحمد لله . أصح الأقوال في التكبير الذي عليه جمهور
السلف والفقهاء من الصحابة والأئمة : أن يكبر من فجر يوم عرفة ،
إلى آخر أيام التشريق ، عقب كل صلاة ، ويشترع لكل أحد أن
يجهر بالتكبير عند الخروج إلى العيد . وهذا باتفاق الأئمة الأربعة .

وصفة التكبير المنقول عند أكثر الصحابة : قد روى مرفوعاً
إلى النبي صلى الله عليه وسلم : « الله أكبر ، الله أكبر ،
لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد » . وإن قال
الله أكبر ثلاثاً جاز . ومن الفقهاء من يكبر ثلاثاً فقط ، ومنهم
من يكبر ثلاثاً ويقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك
وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير .

وأما التكبير في الصلاة فيكبر المأموم تبعاً للإمام ، وأكثر الصحابة
رضي الله عنهم والأئمة يكبرون سبعاً في الأولى ، وخمساً في الثانية .

وان شاء أن يقول بين التكيرتين : سبحان الله ، والحمد لله ،
ولا إله إلا الله ، والله أكبر . اللهم اغفر لي ، وارحمي . كان حسناً ،
كما جاء ذلك عن بعض السلف ، والله أعلم .

وسئل

هل التكير يجب في عيد الفطر أكثر من عيد الأضحى ؟ بينوا
لنا مأجورين .

فأجاب : أما التكير فانه مشروع في عيد الأضحى بالاتفاق .
وكذلك هو مشروع في عيد الفطر : عند مالك ، والشافعي ، وأحمد .
وذكر ذلك الطحاوي مذهباً لأبي حنيفة ، وأصحابه . والمشهور عنهم
خلافه ، لكن التكير فيه هو المأثور عن الصحابة رضوان الله عليهم ،
والتكير فيه أوكد من جهة أن الله أمر به بقوله : (ولتكمّلوا العدة ،
ولتكبروا الله على ما هداكم ، ولعلمكم تشكرون) .

والتكير فيه : أوله من رؤية الهلال ، وآخره انقضاء العيد ، وهو
فراغ الامام من الخطبة على الصحيح .

وأما التكير في البحر فهو أوكد من جهة أنه يشرع أدبار الصلوات

وانه متفق عليه ، وان عيد النحر يجتمع فيه المكان والزمان ، وعيد النحر أفضل من عيد الفطر ، ولهذا كانت العبادة فيه النحر مع الصلاة . والعبادة في ذاك الصدقة مع الصلاة . والنحر أفضل من الصدقة ، لانه يجتمع فيه العبادتان البدنية والمالية ، فالذبيح عبادة بدنية ومالية ، والصدقة والهدية عبادة مالية ولأن الصدقة في الفطر تابعة للصوم ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرضها طهيرة للصائم من اللغو والرفث ، وطعمة للمساكين ولهذا سن ان تخرج قبل الصلاة ، كما قال تعالى : (قد أفلح من تزكى ، وذكر اسم ربه فصلى) . وأما النسك فانه مشروع في اليوم نفسه عبادة مستقلة ، ولهذا يشرع بعد الصلاة ، كما قال تعالى : (فصل لربك وانحر ، إن شئت لكان هو الأبر) .

فصلاة الناس في الأمصار بمنزلة رمي الحجاج جرة العقبة ، وذبحهم في الأمصار بمنزلة ذبح الحجاج هديهم .

وفي الحديث الذي في السنن « أفضل الايام عند الله يوم النحر ، ثم يوم القر » وفي الحديث الآخر الذي في السنن وقد صححه الترمذي « يوم عرفة ويوم النحر وأيام منى عيدنا أهل الاسلام ، وهي أيام أكل وشرب وذكر لله » ولهذا كان الصحيح من أقوال العلماء أن أهل الأمصار يكبرون من فجر يوم عرفة إلى آخر أيام التشريق ، لهذا الحديث ، ولحديث آخر رواه الدارقطني عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم . ولأنه إجماع من أكبر الصحابة والله أعلم .

وقال شيخ الإسلام

فصل

قال الله تعالى (ولتكمّلوا العدة ، ولتكبروا الله على ما هداكم ، ولعلكم تشكرون) و « اللام » إما متعلّقة بمذكور : أي (يريد الله بكم اليسر ... ولتكمّلوا العدة) . كما قال : (يريد الله ليسين لكم) . أو بمحذوف : أي ولتكمّلوا العدة " شرع ذلك .

وهذا أشهر لأنّه قال : (ولعلكم تشكرون) فيجب على الأول ان يقال ويريد لعلكم تشكرون ، وفيه وهن .

لكن يحتاج للأول بقوله تعالى في آية الوضوء : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ، ولكن يريد ليطهركم ، وليتم نعمته عليكم ، ولعلكم تشكرون) فان آية الصيام وآية الطهارة متاسبتان في اللفظ والمعنى ، فقوله : (يريد الله بكم اليسر ، ولا يريد بكم العسر) بمنزلة قوله :

(١) ياض بالاصل .

(ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج) وقوله : (ولكن يريد ليظهركم وليتم نعمته عليكم) كقوله : (وتكملوا العدة وتكبروا الله على ما هداكم ولعلمكم تشكرون) .

والمقصود هنا : أن الله سبحانه أراد شرعا : التكبير على ما هدانا ، ولهذا قال من قال من السلف : كزید بن أسلم هو التكبير تكبير العيد ، واتفقت الأمة على ان صلاة العيد مخصوصة بتكبير زائد ، ولعله يدخل في التكبير صلاة العيد ، كما سميت الصلاة تسيحاً ، وقياماً ، وسجوداً وقرآناً ، وكما ادخلت صلاتنا الجمع في ذكر الله في قوله : (فاذا افضم من عرفات فاذكروا الله عند المشر الحرام) وأريد الخطبة والصلاة بقوله : (فاسعوا إلى ذكر الله وخرّوا اليه) ويكون لأجل ان الصلاة لما سميت تكبيرا خست بتكبير زائد ، كما ان صلاة الفجر لما سميت قرآنا خست بقرآن زائد ، وجعل طول القراءة فيها عوضاً عن الركعتين في الصلاة الرباعية . وكذلك « صلاة الليل » لما سميت قياما بقوله : (قم الليل) خست بطول القيام ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم يطيل القيام والركوع والسجود بالليل ما لا يطيله بالنهار . ولهذا قال بعض السلف : إن التطويل بالليل أفضل ، وإن تكثير الركوع والسجود بالنهار أفضل .

وكان التكبير ايضاً مشروعا في خطبة العيد زيادة على الخطب الجمعة ،
وكان التكبير أيضاً مشروعا عندنا ، وعند اكثر العلماء من حين اهلل
العيد الى انقضاء العيد ، إلى آخر الصلاة والخطبة ؛ لكن هل يقطعه
المؤتم إذا شهد المصلى لكونه مشغولا بعد ذلك بانتظار الصلاة ؟ او يقطعه
بالشروع في الصلاة للاشتغال عنه بعد ذلك بالصلاة والخطبة أو لا يقطعه
إلى انقضاء الخطبة ؟ فيه خلاف عن احمد وغيره . والصحيح انه إلى
آخر العيد .

وقد قال تعالى في الحج (ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله
في أيام معلومات على ما زرقهم من بهيمة الانعام) ف قيل : الأيام
المعلومات . هي أيام الذبح ، وذكر اسم الله التسمية على الأضحية
والهدى ، وهو قول مالك في رواية .

وقيل : هي أيام العشر ، وهو المشهور عن احمد ، وقول الشافعي
وغيره . ثم ذكر اسم الله فيها هو ذكره في العشر بالتكبير عندنا ،
وقيل هو ذكره عند رؤية الهدى ، واطنه مأثوراً عن الشافعي .
وفي صحيح البخاري ان ابن عمر وابن عباس كانا يخرجان إلى السوق
في أيام العشر ، فيكبران ، ويكبر الناس بتكبيرهما . وفي الصحيح عن
أنس انهم كانوا غداة عرفة ، وهم ذاهبون من منى إلى عرفة يكبر
منهم المكبر فلا ينكر عليه ، ويلبى الملبي فلا ينكر عليه ، وفي

امثلة الأحاديث المرفوعة مثل قوله : « فاكثروا فيهن من التهليل والتكبير والتحميد »

وعلى قول أصحابنا يكون (ذكر اسم الله على ما رزقهم) كقوله (على ما هداكم) وكقوله : (فاذا افضم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ، واذكروه كما هداكم) وكقوله : (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم — إلى قوله — فاذكروني اذكركم) .

وعلى القول الآخر يكون مثل قوله : (فكلوا مما امسكن عليكم ، واذكروا اسم الله عليه) . وقوله : (فاذكروا اسم الله عليها صواف) ويدل عليه قوله : (من بهيمة الأنعام) فيندل على ان (ما) موصولة لا مصدرية ، بمعنى على الذي رزقهم من بهيمة الأنعام ، وكذلك قوله : (ولكل أمة جعلنا منسكا ليدذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الأنعام) وعلى قولنا يكون ذكر اسم الله عليها وقت الذبح ، ووقت السوق بالتلبية عندها ، وبالتكبير . يدل عليه أنه لو أراد مجرد التسمية لم يكن للاضحية بذلك اختصاص ، فان اسمه مذكور عند كل ذبح ، لا فرق في ذلك بين الأضحية وغيرها ، فما وجب فيها وجب في غيرها ، وما لم يجب لم يجب .

وأيضاً فإنه لا يكون لقوله : (واذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر — إلى قوله — ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله) فجعل آياتهم إلى المشاعر ليشهدوا منافع لهم ، ويذكروا اسم الله في أيام معلومات . ولو أراد الاضحية فقط لم يكن للمشاعر بهذا اختصاص ؛ فان الاضحية مشروعة في جميع الأرض ، إلا أن هذا الوجه يرد على قولنا : بذكر اسم الله في جميع العشر في الأمصار . فيقال : لم خص ذلك بالآتيان إلى المشاعر ؟ وقد يحتاج به من يرى ذكر الله عند رؤية الهدى ؛ لأن الهدى يساق إلى مكة ، لكن عنده يجوز ذبح الهدى ، متى وصل فاي فائدة لتوقيته بالأيام المعلومات . ويجاب عن هذا بوجهين :

أحدهما : ان الذبح بلشاعر اصل ، وبقية الأمصار تبع لمكة ، ولهذا كان عيد النحر العيد الأكبر ، ويوم النحر يوم الحج الأكبر لأنه يجتمع فيه عيد المكان والزمان .

الثاني : ان ذكر الله هناك على ما رزقهم من الأضحية ، والهدى جميعاً بخلاف غير مكة فإنه ليس فيها الا الأضحية . وهي مختصة بالأيام المعلومات ، فان الهدى عندنا مؤقت ، فاذا ساق الهدى لم ينحره إلا عند الاحلال ، ولا يجوز له ان يحل حتى ينحر هديه ، كما قال تعالى : (حتى يبلغ الهدى محله) وأمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في

حجة الوداع ان يحلوا إلا من ساق الهدى ، فلا يحل حتى ينحره ،
وهذا إذا قدم به في العشر بلا نزاع ، وأما إذا قدم به قبل العشر
ففيه روايتان :

فان قيل : فاذا كان الكتاب والسنة قد أمرا بذكره في الأيام
المعلومات ، فهلا شرع التكبير فيها في أدبار الصلوات ، كما شرع في
أيام العيد ؟

قيل : كما شرع التكبير في ليلة الفطر إلى حين انقضاء العيد ، ولم
يشرع عقب الصلاة ، لأن التكبير عقب الصلاة أوكد . فاختص به العيد
الكبير ، وأيام العيد خمسة ، هي أيام الاجتماع ، كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم : « يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام منى عيدنا أهل الاسلام ،
وهي أيام أكل وشرب » وقد قال تعالى : (واذكروا الله في أيام
معدودات) وهي أيام التشريق في المشهور عندنا ، وقول الشافعي ،
وغيره . وفيه قول آخر انها أيام الذبح . فعلى الأول يكون من ذكر
الله فيها التكبير في أدبار الصلوات ، والتكبير عند رمي الجمار ، كما قال
النبي صلى الله عليه وسلم « إنما جعل السعي بين الصفا والمروة ورمي
الجمار لإقامة ذكر الله » فالذكر في هذه الآيات مطلق ، وإن كانت
السنة قد جاءت بالتكبير في عيد النحر في صلاته وخطبته ودبر صلواته
ورمي خمراته والذكر في آية الصيام يعني بالتكبير على الهداية ، فهذا

ذكر لله ، وتكبير له على الهداية ، وهناك على الرزق .

وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما أشرف على خير قال : « الله اكبر ، خربت خير ، إنا إذا زلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين » وكان يكبر على الأشراف مثل التكبير إذا ركب دابة ، وإذا علا نشزا من الأرض ، وإذا صعد على الصفا والمروة . وقال جابر « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا علونا كبرنا ، وإذا هبطنا سبحنا ، فوضعت الصلاة على ذلك » رواه أبو داود . وجاء التكبير مكرراً في الأذان في أوله وفي آخره ، والأذان هو الذكر الرفيع ، وفي أثناء الصلاة ، وهو حال الرفع والحفض والقيام إليها ، كما قال « تحريمها التكبير » وروى « أن التكبير يطفىء الحريق » .

فالتكبير شرع ايضاً لدفع العدو من شياطين الانس والجن ، والنار التي هي عدو لنا ، وهذا كله يبين ان التكبير مشروع في المواضع الكبار ، لكثرة الجمع ، او لعظمة الفعل ، او لقوة الحال . او نحو ذلك من الأمور الكبيرة : ليعين ان الله اكبر ، وتستولي كبريائه في القلوب على كبرياء تلك الأمور الكبار ، فيكون الدين كله لله ، ويكون العباد له مكبرون ، فيحصل لهم مقصودان . مقصود العبادة . بتكبير قلوبهم لله ، ومقصود الاستعانة بانقياد سائر المطالب لكبريائه ، ولهذا شرع التكبير على الهداية والرزق والنصر ؛ لأن هذه الثلاث

أكبر ما يطلبه العبد ، وهي جماع مصالحه . والهدى اعظم من الرزق والنصر ، لأن الرزق والنصر قد لا ينتفع بهما إلا في الدنيا ، وأما الهدى فمنفعته في الآخرة قطعاً ، وهو المقصود بالرزق والنصر ، فخص بصريح التكبير : لأنه أكبر نعمة الحق . وذاتك دونه ، فوسع الأمر فيها بعموم ذكر اسم الله .

فجماع هذا ان التكبير مشروع عند كل أمر كبير من مكان وزمان وحال ورجال ، فتبين ان الله أكبر لتستولي كبريائه في القلوب على كبرياء ما سواه ، ويكون له الشرف على كل شرف . قال تعالى فيما روى عنه رسوله صلى الله عليه وسلم : « العظمة ازارى ، والكبرياء ردائى ، فمن نازعني واحداً منها عذبتة »

ولما قال سبحانه : (ولتكملاوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون) ذكر التكبير والشكر ، كما في قوله : (فاذكرونى اذكركم ، واشكروا لى ولا تكفرون) والشكر يكون بالقول وهو الحمد ، ويكون بالعمل كما قال تعالى : (اعملوا آل داود شكراً) فقرن بتكبير الأعياد الحمد . ف قيل : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر الله أكبر والله الحمد : لأنه قد طلب فيه التكبير والشكر . ولهذا روى في الأثر أنه يقال فيه : « الله أكبر على ما هدانا ، والحمد لله على ما اولانا » ليجمع بين التكبير والحمد حمد الشكر ، كما جمع بين

التحميد تحميد الثناء ، والتكبير في قوله : (وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ، ولم يكن له شريك في الملك ، ولم يكن له ولي من الدن وكبره تكبيراً) فامر بتحميده وتكبيره .

ومعلوم ان الكلمات التي هي أفضل الكلام بعد القرآن اربع « سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » وهي شطران : فالتسبيح قرين التحميد ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم » اخرجاه في الصحيحين عن أبي هريرة .

وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم عن أبي ذر « أفضل الكلام ما اصطفى الله للملائكته : سبحان الله وبحمده » .

وفي القرآن (ونحن نسبح بحمدك) (فسبح بحمد ربك واستغفره انه كان تواباً) . فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لي » يتأول القرآن هكذا في الصحاح عن عائشة فجعل قوله : « سبحانك اللهم وبحمدك » تأويل (فسبح بحمد ربك) وقد قال تعالى : (فاصبر ان وعد الله حق ، واستغفر لذنبك ، وسبح بحمد ربك بالعشي والابكار) وقال :

(فسبحان الله حين تمسون ، وحين تصبحون ، وله الحمد في السموات والأرض) والآثار في اقترانها كثيرة .

وأما التهليل فهو قرين التكبير ، كما في كلمات الأذان : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم بعد دعاء العباد إلى الصلاة : الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، فهو مشتمل على التكبير والتشهد أوله وآخره . وهو ذكر لله تعالى ، وفي وسطه دعاء الخلق إلى الصلاة ، والفلاح . فالصلاة هي العمل . والفلاح هو ثواب العمل لكن جعل التكبير شفعاً ، والتشهد وترأ ، فمع كل تكبيرتين شهادة ؛ وجعل أوله مضاعفاً على آخره . ففي [أول] الأذان يكبر أربعاً ، ويتشهد مرتين والشهادتان جميعاً باسم الشهادة ، وفي آخره التكبير مرتان فقط مع التهليل الذي لم يقترن به لفظ الشهادة . ولا الشهادة الأخرى .

وهذا والله أعلم بمنزلة الركعتين الأولتين ، من الصلاة ، مع الركعتين الآخرين ، فإن الأولتان فضلتا بقراءة السورة ، وبالجهر في القراءة ، فحصل الفضل في قدر القراءة ، ووصفها ، كما أن الشطر الأول من الأذان ، فضل في قدر الذكر ، وفي وصفه ، لكن الوصف هنا كون التوحيد قرن به لفظ أشهد ، ولهذا حذف في الإقامة عند من يختار إيتارها . وهي إقامة بلال — ما فضل به من القدر ، كما ينخفض

من صوت الإقامة ، لأن هذا المزيد من جنس الأصل فاشبه حذف
الركعتين الآخرين في صلاة المسافر . وأما الكلمات الاصول فلم يحذف
منها شيء .

وهكذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم في قيام الليل ، وصلاة
الكسوف ، وغيرها تطويل أول العبادة على آخرها ؛ لأسباب
تقتضي ذلك .

وكما جمع بين التكبير والتهليل في الأذان ، جمع بينهما في تكبير
الاشراف ، فكان على الصفا والمروة ، وإذا علا شرفاً في غزوة أو حجة
أو عمرة يكبر ثلاثاً . ويقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له
الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، صدق
وعده ، ونصر عبده ، وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده ، يفعل
ذلك ثلاثاً . وهذا في الصحاح وكذلك على الدابة كبر ثلاثاً ، وهلل
ثلاثاً ، فجمع بين التكبير والتهليل . وكذلك حديث عدي بن حاتم
الذي رواه أحمد والترمذي ، فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« له يا عدي ما يفرك ؟ أيفرك أن يقال : لا إله إلا الله ، فهل تعلم من
إله إلا الله ؟ يا عدي ! ما يفرك ، أيفرك أن يقال : الله أكبر ؟ فهل من
شيء أكبر من الله » فقرن النبي صلى الله عليه وسلم بين
التهليل والتكبير .

وفي صحيح مسلم حديث أبي مالك الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الطهور شطر الإيمان ، والحمد لله تملأ الميزان ، وسبحان الله ، والحمد لله تملآن ، أو قال تملأ ما بين السماء والأرض ، والصلاة نور ، والصدقة برهان ، والصبر ضياء ، والقرآن حجة لك أو عليك ، كل الناس يغدو : فبائع نفسه ، فمعتقها أو موبقها » فآخبر أنه يملأ ما بين السماء والأرض ، وهذا أعظم من ملئه للميزان .

وفي الحديث الذي في الموطأ حديث طلحة بن عبد الله بن كرز أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير » . فجمع في هذا الحديث بين « أفضل الدعاء وأفضل التناء » ، فإن الذكر نوعان : دعاء ، وتناء . فقال : أفضل الدعاء ، دعاء يوم عرفة . وأفضل ما قلت هذا الكلام . ولم يقل أفضل ما قلت يوم عرفة ، هذا الكلام . وإنما هو أفضل ما قلت مطلقاً . وكذلك في حديث رواه ابن أبي الدنيا « أفضل الذكر لا إله إلا الله ، وأفضل الدعاء الحمد لله » .

وأيضاً في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الإيمان بضع وسبعون شعبة : أعلاها قول لا إله إلا الله ، وأدناها إمالة الأذن عن الطريق » ، فقد صرح بأن أعلى شعب

الايمن هي هذه الكلمة .

وأيضاً ففي صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « يا أباي : أتدري أي آية في كتاب الله أعظم ؟ قال : (الله لا اله الا هو الحي القيوم) فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليهنك العلم أبا المنذر » فآخبر في هذا الحديث الصحيح أنها أعظم آية في القرآن وفي ذلك أنها أعلا شعب الايمان ، وهذا غاية الفضل ، فان الأمر كله مجتمع في القرآن والايمان . فاذا كانت أعظم القرآن ، وأعلا الايمان ثبت لها غاية الرجحان .

وايضاً فان التوحيد اصل الايمان ، وهو الكلام الفارق بين أهل الجنة وأهل النار ، وهو تمن الجنة ، ولا يصح اسلام احد إلا به ، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة ، وكل خطبة ليس فيها تشهد ، فهي كاليد الجذماء ، فنزله منزلة الأصل ، ومنزلة التوحيد والتسبيح منزلة الفرع .

وايضاً فانه مشروع على وجه التعظيم ، والجهر ، وعند الأمور العظيمة مثل الأذان الذي ترفع به الأصوات ، وعند الصعود على الأماكن العالية لما في ذلك من العلو والرفعة ، ويجهر بالتكبير في الصلوات ، وهو المشروع في الأعياد .

وقال جابر : « كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا علونا كبرنا ، وإذا هبطنا سبحنا ، فوضعت الصلاة على ذلك » رواه أبو داود وغيره . فبين أن التكبير مشروع عند العلو من الأمكنة ، والأفعال ، كما في الصلاة والأذان ، والتسبيح مشروع عند الانخفاض في الأمكنة والأفعال ، كما في السجود والركوع . ولهذا كانت السنة في التسبيح الاخفاء حين شرع ، فلم يشرع من الجهر به والاعلان ما شرع من ذلك في التكبير والتهيل . ومعلوم أن الزيادة في وصف الذكر انما هو للزيادة في أمره .

وأما حديث أبي ذر : « أفضل الكلام ما اصطفى الله لملائكته : سبحان الله وبحمده » فيشبهه والله أعلم ان يكون هذا في الكلام الذي لا يسن فيه الجهر ، كما في الركوع والسجود ، ونحوه ، ولا يلزم ان يكون أفضل مطلقاً ، بدليل أن قراءة القرآن أفضل من الذكر ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها في الركوع والسجود . وقال : « اني نهيت ان اقرأ القرآن راكعاً او ساجداً ، أما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم » .

وهنا أصل ينبغي أن نعرفه . وهو أن الشيء إذا كان أفضل من حيث الجملة لم يجب ان يكون أفضل في كل حال ، ولا لكل أحد ،

بل المفضول في موضعه الذي شرع فيه أفضل من الفاضل المطلق ، كما ان التسييح في الركوع والسجود أفضل من قراءة القرآن ، ومن التهليل والتكبير ، والتشهد في آخر الصلاة والدعاء بعده أفضل من قراءة القرآن . وهذا كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يؤم القوم أقرأهم لكتاب الله ، فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنة أو إسلاما » ثم أتبع ذلك بقوله : « ولا يؤمن الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه » فذكر الأفضل فالأفضل في الامامة ، ثم بين ان صاحب المرتبة ذو السلطان مثل الامام الراتب كأمير الحرب في العهد القديم ، وكأئمة المساجد ونحوم مقدمون على غيرهم ، وان كان غيرهم أفضل منهم ، وهذا كما أن الذهب أفضل من الحديد ، والنبوة ، وقد تكون هذه المعادن مقدمة على الذهب عند الحاجة اليها دونه ، وهذا ظاهر .

وكذلك أيضاً : اكثر الناس يعجزون عن أفضل الأعمال ، فلو أمروا بها لفعلوها على وجه لا ينتفعون به ، او ينتفعون انتفاعا مرجوحا ، فيكون في حق أحد هؤلاء العمل الذي يناسبه وينتفع به أفضل له مما ليس كذلك . ولهذا يكون الذكر لكثير من الناس أفضل من قراءة القرآن ؛ لأن الذكر يورثه الايمان ، والقرآن يورثه العلم ، والعلم بعد الايمان . قال الله تعالى : (يرفع الله الذين آمنوا منكم ، والذين أوتوا

العلم درجات) والقرآن يحتاج الى فهم وتدبر ، وقد يكون عاجزاً عن ذلك ، لكن هؤلاء يغلطون فيعتقد أحدهم ان الذكر أفضل مطلقاً ؛ وليس كذلك ، بل قراءة القرآن في نفس الأمر أفضل من الذكر بإجماع المسلمين ؛ قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أفضل الكلام بعد القرآن أربع وهن من القرآن : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » رواه مسلم . وقال له رجل : انى لا أستطيع ان أحمل من القرآن شيئاً ، فعلمني ما يجزئني في صلاتي . فقال : « قل : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » ولهذا كان العلماء على ان الذكر في الصلاة بدل عن القراءة لا يجوز الانتقال اليه إلا عند العجز عن القراءة ، بمنزلة التيمم مع الوضوء ، ومنزلة صيام الشهرين مع العتق ، والصيام مع الهدى .

وفي الحديث الذي في الترمذي « ما تقرب العباد الى الله بأفضل مما خرج منه » يعنى القرآن . وفي حديث ابن عباس الذي رواه أبو داود والترمذي ، وصححه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان لله أهلين من الناس ، قيل : من هم يا رسول الله ؟ قال : أهل القرآن هم أهل الله وخاصته » وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقدم أهل القرآن في المواطن ، كما قدمهم يوم احد في القبور ، فاذن لهم أن يدفنوا الرجلين والثلاثة في القبر الواحد ، وقال : قدموا الى القبلة أكثرهم قرآناً .

فقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ذر لما سئل : أي الكلام أفضل : « فقال : سبحان الله وبحمده » هذا خرج على سؤال سائل .
فربما علم من حال السائل حالا مخصوصة ، كما أنه لما قال : « أفضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله » إلى آخره . أراد بذلك من الذكر لا من القراءة ، فان قراءة القرآن أفضل من جنس الذكر من حيث الجملة ، وان كان هذا الكلام قد يكون افضل من القراءة ، كما ان الشهادتين في وقت الدخول في الاسلام ، أو تجديده ، أو عندما يقتضي ذكرها مثل عقب الوضوء ، ودبر الصلاة والأذان ، وغير ذلك : أفضل من القراءة . وكذلك في موافقة المؤذن ، فانه إذا كان يقرأ وسمع المؤذن فان موافقته في ذكر الأذان أفضل له حينئذ من القراءة حتى يستحب له قطع القراءة لأجل ذلك ؛ لان هذا وقت هذه العبادة يفوت بفوتها ، والقراءة لا تفوت .

فنقول : الأحوال ثلاثة : حال يستحب فيها الأسرار ، ويكره فيها الجهر ؛ لأنها حال انخفاض كالركوع والسجود . فهنا التسبيح أفضل من التهليل والتكبير . وكذلك في بطون الأودية ، وأما ما السنة فيه الجهر والاعلان كالاشراف والأذان فالسنة فيه التهليل والتكبير ، وأما ما يشرع فيه الأسرار ، فقد يكون هذا .

فصل

واذا عرف ان التحميد قرين التسييح ، وان التهليل قرين التكبير ، ففي تكبير الأعياد جمع بين القرينين ، فجمع بين التكبير والتهليل ، وبين التكبير والتحميد لقوله : (ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون) فان الهداية اقتضت التكبير عليها ، فضم إليه قرينه ، وهو التهليل . والنعمة اقتضت الشكر عليها ، فضم إليه أيضاً التحميد ، وهذا كما ان ركوب الدابة لما اجتمع فيه أنه شرف من الاشراف ، وانه موضع نعمة ، كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع عليها بين الأمرين ، فانه قال سبحانه : (لتستوبوا على ظهوره ثم تذكروا نعمة ربكم اذا استويتم عليه ، وتقولوا : سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين : وانا الى ربنا لمنقلبون) فأمر بذكر نعمة الله عليه ، وذكرها بحمدها ، وأمر بالتسييح الذي هو قرين الحمد فكان النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى بالدابة فوضع رجله في الغرز قال : « بسم الله » فلما استوى على ظهرها قال : « الحمد لله » ثم قال : (سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، وانا الى ربنا لمنقلبون) ثم « حمد ثلاثاً ، وكبر ثلاثاً » ثم قال : « لا إله إلا أنت

سبحانك ، ظلمت نفسي فاغفر لي ، ثم ضحك وقال : ضحكت من ضحك
الرب اذا قال العبد ذلك يقول الله : علم عبي انه لا يغفر
الذنوب غيري .

فذكر بعد ذلك ذكر الاشراف وهو التكبير مع التهليل ، وختمه
بالاستغفار لأنه مقرون بالتوحيد ، كما قد رتب اقتران الاستغفار بالتوحيد
في غير موضع ، كقوله : (فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك)
وقوله : (ان لا تعبدوا إلا الله ، انى لكم منه نذير وبشير ، وان
استغفروا ربكم) وقوله : (فاستقيموا إليه واستغفروه) فكان ذكره
على الدابة مشتملا على الكلمات الأربع الباقيات الصالحات مع الاستغفار .

فهكذا ذكر الأعياد اجتمع فيه التعظيم ، والنعمة ، فجمع بين
التكبير والحمد . قاله اكبر على ما هدانا ، والحمد لله على ما أولانا .

وقد روى عن ابن عمر انه كان يكبر ثلاثاً ، ويقول : لا إله إلا
الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء
قدير . فيشبهه بذكر الاشراف في ثلثه ، وضم التهليل إليه ، وهذا
اختيار الشافعي .

وأما أحمد وأبو حنيفة وغيرها فاختاروا فيه ما رووه عن طائفة

من الصحابة ، ورواه الدار قطني من حديث جابر مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد » فيشفعونه مرتين ، ويقرنون به في أحدهما التهليل ، وفي الأخرى الحمد ، تشبيهاً له بذكر الأذان . فإن هذا به أشبه ، لأنه متعلق بالصلاة ، ولأنه في الأعياد التي يجتمع فيها اجتماعاً عاماً ، كما أن الأذان لاجتماع الناس ، فشابه الأذان ، في أنه تكبير اجتماع لا تكبير مكان ، وأنه متعلق بالصلاة لا بالشرف ، فشرع تكريره كما شرع تكرير تكبير الأذان ، وهو في كل مرة مشفوع ، وكل المأثور حسن .

ومن الناس من يثله أول مرة ، وبشفعه ثاني مرة ، وطائفة من الناس تعمل بهذا .

وقاعدتنا في هذا الباب أصح القواعد ، أن جميع صفات العبادات من الأقوال والأفعال إذا كانت مأثورة أثراً يصح التمسك به لم يكره شيء من ذلك ، بل يشرع ذلك كله كما قلنا في أنواع صلاة الخوف ، وفي نوعي الأذان الترجيع وتركه ، ونوعي الإقامة شفعا وإفرادها ، وكما قلنا في أنواع التشهدات ، وأنواع الاستفتاحات ، وأنواع الاستعاذات وأنواع القراءات ، وأنواع تكبيرات العيد الزوائد ، وأنواع صلاة الجنازة وسجود السهو ، والقنوت قبل الركوع ، وبعده ، والتحميد بإثبات الواو

وحذفها ، وغير ذلك ، لكن قد يستحب بعض هذه المأثورات ، ويفضل على بعض اذا قام دليل يوجب التفضيل ، ولا يكره الآخر .

ومعلوم أنه لا يمكن للمكلف ان يجمع في العبادة المتنوعة بين النوعين في الوقت الواحد ، لا يمكنه أن يأتي بتشهدين معاً ، ولا بقراءتين معاً ، ولا بصلاتي خوف معاً ، وان فعل ذلك مرتين كان ذلك منهياً عنه ، فالجمع بين هذه الأنواع محرم تارة ، ومكروه أخرى ، ولا تنظر الى من قد يستحب الجمع في بعض ذلك ، مثل ما رأيت بعضهم قد لفق ألفاظ الصلوات على النبي للمأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم واستحب فعل ذلك الدعاء الملقق ، وقال في حديث أبي بكر الصديق المتفق عليه لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم : علمني دعاء ادعوه به في صلاتي فقال : « قل : اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كبيراً ، وفي رواية كثيراً ، وانه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لي مغفرة من عندك ، وارحمني انك أنت الغفور الرحيم » . فقال يستحب ان يقول : كثيراً ، كثيراً ، وكذلك يقول في أشباه هذا : فان هذا ضعيف ، فان هذا اولاً ليس سنة ، بل خلاف المسنون ، فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك جميعه جميعاً . وانما كان يقول هذا تارة ، وهذا تارة ، ان كان الأمران ثابتين عنه ، فالجمع بينهما ليس سنة ، بل بدعة وان كان جائزاً .

الثاني ان جمع أَلْفَاظِ الدُّعَاءِ ، والذِّكْرُ الْوَاحِدُ ، على وجه التَّعْبِيدِ
 مثل جمع حُرُوفِ الْقِرَاءَةِ كُلِّهِمْ لَا عَلَى سَبِيلِ الدَّرْسِ وَالْحِفْظِ ، لَكِنْ عَلَى
 سَبِيلِ التَّلَاوَةِ وَالتَّدْبِيرِ ، مَعَ تَنْوَعِ الْمَعْنَى ، مِثْلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الصَّلَاةِ
 (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا
 يَكْذِبُونَ) (بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) . (رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) (بَعْدَ
 بَيْنِ أَسْفَارِنَا) . (وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) (عَمَّا يَعْمَلُونَ) .
 (وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ) (آمَارَهُمْ) . (وَارْجِلَيْكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)
 (وَارْجِلَيْكُمْ) . (وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ) (حَتَّى يَطْهَرْنَ) .
 (وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يُخَافَا) (إِلَّا أَنْ
 يُخَافَا) ، (أَوْ لَمْ تَسْتَمِ النَّسَاءُ) (أَوْ لَمْ تَسْتَمِ) . وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا بَدْعٌ
 مَكْرُوهَةٌ قَبِيحَةٌ .

الثالث ان الاذكار المشروعة أيضاً لو وفق الرجل له تشهداً من
 الشهادات المأثورة فجمع بين حديث ابن مسعود ، و (١) وصلواته ،
 وبين زاكيات تشهد عمر ، ومباركات ابن عباس ، بحيث يقول :
 التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، والمباركات ، والزاكيات ، لم يشرع
 له ذلك ، ولم يستحب غيره أولى بعدم الاستحباب .

(١) يائض في الأصل .

الرابع ان هذا اما يفعله من [ذهب] الى كثرة الحروف .
والألفاظ ، وقد ينقص المعنى ، او يتغير بذلك ، ولو تدبر القول لعلم
ان كل واحد من المأثور يحصل المقصود ، وان كان بعضها يحصله اكل
فانه اذا قال : ظلما كثيرا ، فمتى كثر فهو كبير في المعنى ، ومتى كبر فهو
كثير في المعنى .

وإذا قال : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد » أو قال :
« اللهم صل على محمد ، وأزواجه وذريته » ، فأزواجه وذريته من آله
بلا شك ، أو هم آله ، فاذا جمع بينها وقال : « على آل محمد ، وعلى
أزواجه وذريته » لم يكن قد تدبر المشروع : فالحاصل ان أحد الذكرين
ان وافق الآخر في أصل للمعنى كان كالقراءتين اللتين معناها واحد ، وان
كان المعنى متوعا ، كان كالقراءتين للمتوعى المعنى ، وعلى التقديرين
فالجمع بينهما في وقت واحد لا يشرع .

وأما الجمع في صلوات الخوف ، أو التشهدات ، أو الاقامة أو نحو
ذلك بين نوعين ، فمنهى عنه باتفاق المسلمين ، واذا كانت هذه العبادات
القولية أو الفعلية لا بد من فعلها على بعض الوجوه ، كما لا بد من
قراءة القرآن على بعض القراءات ، لم يجب ان يكون كل من فعل ذلك
على بعض الوجوه اما يفعله على الوجه الأفضل عنده ، أو قد لا يكون

فيها أفضل ، وإنما ذلك بمنزلة الطرق الى مكة ، فكل أهل ناحية يحبون من طريقهم ، وليس اختيارهم لطريقهم ؛ لأنها أفضل ، بحيث يكون حجهم أفضل من حج غيرهم ، بل لأنه لا بد من طريق يسلكونها ، فسلكوا هذه اما ليسرها عليهم ، واما لغير ذلك ، وان كان الجميع سواء . فينبغي ان يفرق بين اختيار بعض الوجوه المشروعة لفضله في نفسه عند مختاره ، وبين كون اختيار واحد منها ضروري . والمرجح له عنده سهولته عليه ، أو غير ذلك .

والسلف كان كل منهم يقرأ ويصلي ويدعو ويذكر على وجه مشروع ، وأخذ ذلك الوجه عنه أصحابه ، وأهل بقعته ، وقد تكون تلك الوجوه سواء ، وقد يكون بعضها أفضل ، فجاء في الحلف من يريد أن يجعل اختياره لما اختاره لفضله ، فجاء الآخر فعارضه في ذلك ، ونشأ من ذلك اهواء مردية مضلة ، فقد يكون النوعان سواء عند الله ورسوله . فترى كل طائفة طريقها أفضل ، وتحب من يوافقها على ذلك ، وتعرض عن فعل ذلك الآخر ، فيفضلون ما سوى الله بينه ، ويسوون ما فضل الله بينه ، وهذا باب من أبواب التفرق والاختلاف الذي دخل على الأمة ، وقد نهى عنه الكتاب والسنة ، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عين هذا الاختلاف ، في الحديث الصحيح ، كما قررت مثل ذلك في « الصراط المستقيم » ، حيث قال : « اقرأوا كما علمتم » .

فالواجب ان هذه الأنواع لا يفضل بعضها على بعض الا بدليل شرعي ، لا يجعل نفس تعيين واحد منها لضرورة أداء العبادة موجباً لرجحانه ؛ فان الله اذا أوجب علي عتق رقبة ، أو صلاة جماعة ، كان من ضرورة ذلك ، ان أعتق رقبة واصلى جماعة ، ولا يجب أن تكون أفضل من غيرها ، بل قد لا تكون أفضل بحال ، فلا بد من نظر في الفضل ، ثم اذا فرض ان الدليل الشرعي يوجب الرجحان ، لم يجب على من فعل الجائز ، ولا ينفر عنه لأجل ذلك ، ولا يزداد الفضل على مقدار ما فضله الشريعة ، فقد يكون الرجحان يسيراً .

لكن هنا مسألة تابعة ، وهو أنه مع التساوي أو الفضل ، إما أفضل للانسان المداومة على نوع واحد من ذلك ، أو أن يفعل هذا تارة ، وهذا تارة ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل . فمن الناس من يداوم على نوع من ذلك مختاراً له ، أو معتقداً انه أفضل ، ويرى أن مداومته على ذلك النوع أفضل . وأما أكثرهم فمداومته عادة ، ومراعاة لعادة أصحابه وأهل طريقته ، لا لاعتقاد الفضل .

والصواب أن يقال : التنوع في ذلك متابعة للنبي صلى الله عليه وسلم ، فان في هذا اتباعاً للسنة والجماعة ، وإحياء لسنته ، وجمعاً بين قلوب الأمة ، وأخذاً بما في كل واحد من الخاصة ، أفضل من المداومة على نوع معين ، لم يداوم عليه النبي صلى الله عليه وسلم لوجوه :

أحدها : ان هذا هو اتباع السنة والشرعة ، فان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان قد فعل هذا تارة ، وهذا تارة ، ولم يداوم على أحدها كان موافقته في ذلك هو التأسّي والاتباع المشروع ، وهو أن يفعل ما فعل على الوجه الذي فعل لأنه فعله .

الثاني : ان ذلك يوجب اجتماع قلوب الأمة واتّلافها ، وزوال كثرة التفرق والاختلاف والاهواء بينها ، وهذه مصلحة عظيمة ، ودفع مفسدة عظيمة ، ندب الكتاب والسنة الى جلب هذه ، ودرء هذه ، قال الله تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) وقال تعالى : (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات) وقال تعالى : (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء) .

الثالث : ان ذلك يخرج الجائز المسنون عن ان يشبه بالواجب ، فان المداومة على المستحب أو الجائز مشبهة بالواجب ، ولهذا أكثر هؤلاء المداومين على بعض الأنواع الجائزة أو المستحبة لو اتقل عنه لنفر عنه قلبه ، وقلب غيره أكثر مما ينفر عن ترك كثير من الواجبات ؛ لأجل العادة التي جعلت الجائز كالواجب .

الرابع : ان في ذلك تحصيل مصلحة كل واحد من تلك الأنواع ، فان كل نوع لا بد له من خاصة ، وان كان مرجوحاً ، فكيف اذا كان

مساوياً ، وقد قدمنا ان المرجوح يكون راجحاً في مواضع .

الخامس : أن في ذلك وضعا لكثير من الآثار والاغلال التي وضعها الشيطان على الأمة بلا كتاب من الله ، ولا أثارة من علم ، فان مداومة الانسان على أمر جائز مرجحاً له على غيره ، ترجيحاً يحب من يوافقه عليه ، ولا يحب من لم يوافقه عليه ، بل ربما ابغضه ، بحيث ينكر عليه تركه له . ويكون ذلك سبباً لترك حقوق له وعليه ، يوجب ان ذلك يصير إصرأ عليه ، لا يمكنه تركه ، وغلا في عنقه يمنعه ان يفعل بعض ما أمر به ، وقد يوقعه في بعض ما نهى عنه .

وهذا القدر الذي قد ذكرته واقع كثيراً ، فان مبدأ المداومة على ذلك يورث اعتقاداً ومحبة غير مشروعين ، ثم يخرج الى المدح والثناء ، والأمر والهي ، بغير حق ، ثم يخرج ذلك الى نوع من الموالاة والمعاداة غير المشروعين ، من جنس اخلاق الجاهلية كأخلاق الأوس والخزرج في الجاهلية ، وأخلاق (١) .

ثم يخرج من ذلك الى العطاء والمنع ، فينزل ماله على ذلك عطية ودفعاً ، وغير ذلك من غير استحقاق شرعي ، ويمتنع من امر الشارع

(١) خرم بالاصل .

باعطائه ايجاباً او استجباً ، ثم يخرج من ذلك إلى الحرب والقتال ، كما وقع في بعض أرض المشرق ، ومبدأ ذلك تفضيل ما لم تفضله الشريعة والمداومة عليه ، وان لم يعتقد فضله سبب لاتخاذ فاضلاً اعتقاداً واردة فتكون المداومة على ذلك اما منهيها عنها ، واما مفضولة ، والتنوع في المشروع بحسب ما تنوع فيه الرسول صلى الله عليه وسلم افضل وأكمل .

السادس : ان في المداومة على نوع دون غيره هجران لبعض المشروع وذلك سبب لنسيانه والاعراض عنه ، حتى يعتقد انه ليس من الدين ، بحيث يصير في نفوس كثير من العامة انه ليس من الدين . وفي نفوس خاصة هذه العامة عملهم يخالف علمهم ، فان علماءهم يعلمون أنه من الدين ثم يتركون بيان ذلك اما خشية من الخلق ، واما اشتراء بآيات الله ثمناً قليلاً من الرئاسة والمال ، كما كان عليه أهل الكتاب ، كما قد رأينا من تعود أن لا يسمع اقامة الامورة ، او مشفوعة ، فاذا سمع الاقامة الأخرى نفر عنها وانكرها ، ويصير كأنه سمع أذاناً ليس اذان المسلمين وكذلك من اعتاد القنوت قبل الركوع او بعده .

وهجران بعض المشروع سبب لوقوع العداوة والبغضاء بين الأمة . قال الله تعالى : (ومن الذين قالوا انا نصارى . أخذنا ميثاقهم ، فنسوا حظاً مما ذكروا به ، فاغرينا بينهم العداوة والبغضاء الى يوم القيامة)

فأخبر سبحانه ان نسيانهم حظا مما ذكروا به سبب لاغراء العداوة والبغضاء بينهم ، فاذا اتبع الرجل جميع المشروع المسنون ، واستعمل الأنواع المشروعة ، هذا تارة ، وهذا تارة ، كان قد حفظت السنة علما وعملا ، وزالت المفسدة المخوفة من ترك ذلك .

ونكتة هذا الوجه انه وان جاز الاقتصار على فعل نوع ، لكن حفظ النوع الآخر من الدين ليعلم انه جائز مشروع ، وفي العمل به تارة حفظ للشريعة ، وترك ذلك قد يكون سببا لاضاعته ونسيانه .

السابع : ان الله يأمر بالعدل والاحسان ، والعدل التسوية بين المتماثلين ، وخرم الظلم على نفسه ، وجعله محرما بين عباده ، ومن اعظم العدل العدل في الأمور الدينية ، فان العدل في أمر الدنيا من الدماء والأموال كالقصاص والموارث ، وان كان واجبا ، وتركه ظلم فالعدل في أمر الدين أعظم منه ، وهو العدل بين شرائع الدين ، وبين أهله .

فاذا كان الشارع قد سوى بين عمليين أو عاملين : كان تفضيل احدهما من الظلم العظيم ، وإذا فضل بينها كانت التسوية كذلك ، والتفضيل أو التسوية بالظن وهوى النفوس من جنس دين الكفار ، فان جميع اهل الملل والنحل يفضل أحدهم دينه إما ظنا ، وإما هوى ، اما اعتقادا ، واما اقتصادا ، وهو سبب التمسك به ونم غيره .

فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد شرع تلك الأنواع ،
إما بقوله ، وإما بعمله ، وكثير منها لم يفضل بعضها على بعض : كانت
التسوية بينها من العدل والتفضيل من الظلم ، وكثير مما تتنازع الطوائف
من الأمة في تفاضل أنواعه : لا يكون بينها تفاضل ، بل هي متساوية
وقد يكون ما يختص به أحدهما مقاوماً لما يختص به الآخر ، ثم تجد
أحدهم يسأل : أيما أفضل هذا أو هذا ؟ وهي مسألة فاسدة ، فإن
السؤال عن التعيين فرع ثبوت الأصل ، فمن قال ان بينها تفاضلاً ،
حتى نطلب عين الفاضل ؟ ! .

والواجب أن يقال : هذان متماثلان ، أو متفاضلان ، وإن كانا
متفاضلين : فهل التفاضل مطلقاً ، أو فيه تفصيل بحيث يكون هذا
أفضل في وقت ، وهذا أفضل في وقت ؟ ثم إذا كانت المسألة كما ترى
فغالب الأجوبة صادرة عن هوى وظنون كاذبة خاطئة ، ومن أكبر
أسباب ذلك المداومة على ما لم تشرع المداومة عليه ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى :

هل التهئة في العيد وما يجري على ألسنة الناس : « عيدك مبارك » وما أشبهه ، هل له أصل في الشريعة ؟ أم لا ؟ وإذا كان له أصل في الشريعة ، فما الذي يقال ؟ أفتونا مأجورين .

فأجاب : أما التهئة يوم العيد يقول بعضهم لبعض إذا لقيه بعد صلاة العيد : تقبل الله منا ومنكم ، وأحاله الله عليك ، ونحو ذلك ، فهذا قد روى عن طائفة من الصحابة أنهم كانوا يفعلونه ورخص فيه ، الأئمة ، كأحمد وغيره .

لكن قال أحمد : أنا لا أبتدىء أحداً ، فإن ابتدأني أحد أجبتة ، وذلك لأن جواب التحية واجب ، وأما الابتداء بالتهئة فليس سنة مأموراً بها ، ولا هو أيضاً مما نهى عنه ، فمن فعله فله قدوة ، ومن تركه فله قدوة . والله أعلم .

باب صلاة الكسوف

سئل شيخ الإسلام

عن قول أهل التقويم : في أن الرابع عشر من هذا الشهر
يخسف القمر ، وفي التاسع والعشرين تكسف الشمس ، فهل يصدقون
في ذلك ؟ وإذا خسفا هل يصلي لها ؟ أم يسبح ؟ وإذا صلى كيف صفة
الصلاة ؟ ويذكر لنا أقوال العلماء في ذلك .

فأجاب : الحمد لله . الخسوف والكسوف لها أوقات مقدرة.. كما
لطلوع الهلال وقت مقدر ، وذلك ما أجرى الله عادته بالليل والنهار .
والشتاء والصيف ، وسائر ما يتبع جريان الشمس والقمر .

وذلك من آيات الله تعالى . كما قال تعالى : (وهو الذي خلق
الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون) وقال تعالى :
(هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا ، وقدره منازل لتعلموا
عدد السنين والحساب ، ما خلق الله ذلك إلا بالحق) وقال تعالى :

(والشمس والقمر بحسبان) وقال تعالى : (فالتق الاصباح وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً ذلك تقدير العزيز العليم) وقال تعالى : (يسألونك عن الأهلة . قل هي مواقيت للناس والحج) وقال تعالى : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض ، منها أربعة حرم ، ذلك الدين القيم) .

وقال تعالى : (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون . والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم . والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم . لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ، ولا الليل سابق النهار ، وكل في فلك يسبحون) .

وكما أن العادة التي أجراها الله تعالى أن الهلال لا يستهل الا ليلة ثلاثين من الشهر ، أو ليلة احدى وثلاثين ، وان الشهر لا يكون الا ثلاثين ، أو تسعة وعشرين . فمن ظن أن الشهر يكون أكثر من ذلك ، أو أقل ، فهو غلط .

فكذلك أجرى الله العادة أن الشمس لا تكسف الا وقت الاستسرار ، وأن القمر لا يخسف الا وقت الابدار ، ووقت إبداره هي الليالي البيض التي يستحب صيام أيامها : ليلة الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر . فالقمر لا يخسف الا في هذه الليالي .

والهلال يستسر آخر الشهر : اما ليلة ، واما ليلتين . كما يستسر ليلة تسع وعشرين ، وثلاثين ، والشمس لا تكسف الا وقت استساراه والشمس والقمر ليالي معتادة ، من عرفها عرف الكسوف والخسوف . كما ان من علم كم مضى من الشهر يعلم ان الهلال يطلع في الليلة الفلانية او التي قبلها .

لكن العلم بالعادة في الهلال علم عام ، يشترك فيه جميع الناس ، وأما العلم بالعادة في الكسوف والخسوف فاما يعرفه من يعرف حساب جرياتها ، وليس خبر الحاسب بذلك من باب علم الغيب ، ولا من باب ما يخبر به من الأحكام التي يكون كذبه فيها أعظم من صدقه ، فان ذلك قول بلا علم ثابت ، وبناء على غير أصل صحيح .

وفي سنن أبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من اقتبس شعبة من النجوم فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد » . وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « من أتى عرافاً فسأله عن شيء فصدقته لم يقبل الله صلاته أربعين يوماً » . والكهان أعلم بما يقولونه من التنجيم في الأحكام ، ومع هذا صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن اتيانهم ، ومسألتهم ، فكيف بالتنجيم ! ؟ وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضع ، عن هذا الجواب .

وأما ما يعلم بالحساب فهو مثل العلم بأوقات الفصول ، كأول الربيع ، والصيف ، والخريف ، والشتاء ، لحاذاة الشمس أوائل البروج ، التي يقولون فيها ان الشمس زلت في برج كذا : اي حادثه .

ومن قال من الفقهاء ان الشمس تكسف في غير وقت الاستسرار فقد غلط ، وقال ما ليس له به علم . وما يروى عن الواقدي من ذكره : ان ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم مات يوم العاشر من الشهر ، وهو اليوم الذي صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف : غلط . والواقدي لا يحتج بمسانيده ، فكيف بما أرسله من غير أن يستنده الى احد ، وهذا فيما لم يعلم انه خطأ ، فاما هذا فيعلم انه خطأ . ومن جوز هذا فقد قفا ما ليس له به علم ، ومن حاج في ذلك فقد حاج في ما ليس له به علم .

وأما ما ذكره طائفة من الفقهاء من اجتماع صلاة العيد والكسوف فهذا ذكره في ضمن كلامهم فيما اذا اجتمع صلاة الكسوف وغيرها من الصلوات ، فقد رأوا اجتماعها مع الوتر ، والظهر ، وذكروا صلاة العيد ، مع عدم استحضارهم هل يمكن ذلك في العادة أو لا يمكن ؛ فلا يوجد في تقديرهم ذلك العلم بوجود ذلك في الخارج ، لكن استفيد من ذلك العلم علم ذلك على تقدير وجوده ، كما يقدرّون مسائل يعلم انها لا تقع لتحرير القواعد ، وتمرين الأذهان على ضبطها .

وأما تصديق المخبر بذلك وتكذيبه فلا يجوز ان يصدق الا ان يعلم صدقه ، ولا يكذب الا ان يعلم كذبه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ، ولا تكذبوهم فاما ان يحدثوكم بحق فتكذبوهم ، واما ان يحدثوكم بباطل فتصدقوهم » .

والعلم بوقت الكسوف والخسوف وان كان ممكناً ، لكن هذا المخبر المعين قد يكون عالماً بذلك ، وقد لا يكون ، وقد يكون ثقة في خبره ، وقد لا يكون . وخبر المجهول الذي لا يوثق بعلمه وصدقه ولا يعرف كذبه موقوف . ولو أخبر مخبر بوقت الصلاة وهو مجهول لم يقبل خبره ، ولكن اذا تواطأ خبر أهل الحساب على ذلك فلا يكادون يخطئون ، ومع هذا فلا يترتب على خبرهم علم شرعي ، فان صلاة الكسوف والخسوف لا تصلى الا اذا شاهدنا ذلك ، واذا جوز الانسان صدق المخبر بذلك ، أو غلب على ظنه فتوى ان يصلي الكسوف والخسوف عند ذلك ، واستعد ذلك الوقت لرؤية ذلك ، كان هذا حثاً من باب المسارعة الى طاعة الله تعالى وعبادته ، فان الصلاة عند الكسوف متفق عليها بين المسلمين ، وقد تواترت بها السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواها أهل الصحيح ، والسنن ، والمسانيد من وجوه كثيرة . واستفاض عنه انه صلى بالمسلمين صلاة الكسوف يوم مات ابنه ابراهيم .

وكان بعض الناس ظن ان كسوفها كان لان ابراهيم مات ، فخطبهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا يخسفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة » . وفي رواية في الصحيح « ولكنها آيتان من آيات الله يخوف بهما عباده » . وهذا بيان منه صلى الله عليه وسلم انها سبب لنزول عذاب بالناس ، فان الله انما يخوف عباده بما يخافونه اذا عصوه ، وعصوا رسله ، وانما يخاف الناس مما يضرهم ، فلولا امكان حصول الضرر بالناس عند الحسوف ما كان ذلك تخويفاً ، قال تعالى : (وآتينا نمرود الناقة مبصرة فظلموا بها ، وما نرسل بالآيات الا تخويفاً) ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بما يزيل الخوف . أمر بالصلاة والدعاء ، والاستغفار ، والصدقة ، والعقب ، حتى يكشف ما بالناس ، وصلى بالمسلمين في الكسوف صلاة طويلة .

وقد روى في صفة صلاة الكسوف انواع : لكن الذي استفاض عند أهل العلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورواه البخاري ومسلم من غير وجه ، وهو الذي استجبه أكثر أهل العلم : كمالك ، والشافعي ، وأحمد : انه صلى بهم ركعتين ، في كل ركعة ركوعان ، يقرأ قراءة طويلة ، ثم يركع ركوعاً طويلاً ، دون القراءة ، ثم يقوم فيقرأ قراءة طويلة دون القراءة الأولى ، ثم يركع ركوعاً دون الركوع

الأول ، ثم يسجد سجدتين طويلتين . وثبت عنه في الصحيح : انه جهر بالقراءة فيها .

والمقصود ان تكون الصلاة وقت الكسوف الى ان يتجلى ، فان فرغ من الصلاة قبل التجلي ذكر الله ودعاه ، الى أن يتجلى .

والكسوف يطول زماته تارة ، ويقصر أخرى ، بحسب ما يكسف منها ، فقد تكسف كلها ، وقد يكسف نصفها ، أو ثلثها . فاذا عظم الكسوف طول الصلاة ، حتى يقرأ بالبقرة ونحوها ، في أول ركعة ، وبعد الركوع الثاني يقرأ بدون ذلك .

وقد جاءت الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكرناه كله مثل ما في الصحيحين عن أبي مسعود الأنصاري قال : « انكسفت الشمس يوم مات ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم . فقال الناس : انكسفت الشمس لموت ابراهيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، لا ينكسفان لموت أحد ، ولا لحياته ، فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله ، والى الصلاة » . وفي الصحيح عن أبي موسى أنه صلى الله عليه وسلم قال : « هذه الآيات التي يرسلها الله لا تكون لموت أحد ، ولا لحياته ، ولكن الله يخوف بها عباده ، فاذا رأيتم شيئاً من ذلك ، فافزعوا الى ذكره » .

ودعائه ، واستغفاره . وفي الصحيحين من حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم قال : « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله ، وإنهما لا ينكسفان لموت أحد من الناس ، فإذا رأيتم شيئاً من ذلك فصلوا حتى ينجلي » وفي رواية عن ابن مسعود « فإذا رأيتم شيئاً منها فصلوا وادعوا ، حتى يكشف ما بكم » . وفي رواية لعائشة « فصلوا حتى يفرج الله ما بكم » .

وفي الصحيحين عن عائشة : « أن الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المسجد ، فقام وكبر ، وصف الناس وراءه ، فاقترأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة طويلة ، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً ، ثم رفع رأسه . فقال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد . ثم قام فاقترأ قراءة طويلة ، هي أدنى من القراءة الأولى ، ثم كبر فركع ركوعاً طويلاً هو أدنى من الركوع الأول ، ثم قال : سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ثم سجد ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ، حتى استكمل أربع ركعات ، وأربع سجعات ، وانجلت الشمس قبل أن ينصرف » .

وقد جاء إطالته للسجود في حديث صحيح ، وكذلك الجهر بالقراءة لكن روي في القراءة الخافتة ، والجهر أصح . وأما تطويل السجود فلم

يختلف فيه الحديث ، لكن في كل حديث زيادة ليست في الآخر ،
والأحاديث الصحيحة كلها متفقة لا تختلف ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله :

عن المطر ، والرعد ، والزلازل ، على قول أهل الشرع ، وعلى
قول الفلاسفة .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما المطر : فإن الله يخلقه في
السماء من السحاب ، ومن السحاب ينزل ، كما قال تعالى : (أفرايتم
الماء الذي تشربون . أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون ؟)
وقال تعالى : (وأنزلنا من المعصرات ماءاً ثجاجاً) وقال تعالى : (فترى
الودق يخرج من خلاله) أي من خلال السحاب .

وقوله في غير موضع من السماء : أي من العلو ، والسماء اسم
جنس للعالي ، قد يختص بما فوق العرش تارة ، وبالأفلاك تارة ،
وبسقف البيت تارة ، لما يقترن باللفظ ، والمادة التي يخلق منها المطر
هي الهواء الذي في الجو تارة ، وبالبخار المتصاعد من الأرض تارة ،
وهذا ما ذكره علماء المسلمين ، والفلاسفة يوافقون عليه .

فصل

وأما « الرعد والبرق » ففي الحديث المرفوع في الترمذي وغيره ، أنه سئل عن الرعد قال : « ملك من الملائكة موكل بالسحاب ، معه مخاريق من نار ، يسوق بها السحاب حيث شاء الله » . وفي مكارم الأخلاق للخرائطي : عن علي أنه سئل عن الرعد فقال : « ملك ، وسئل عن البرق فقال : مخاريق بأيدي الملائكة — وفي رواية عنه — مخاريق من حديد بيده » . وروى في ذلك آثار كذلك .

وقد روى عن بعض السلف أقوال لا تخالف ذلك . كقول من يقول : انه اصطكاك أجرام السحاب ، بسبب انضغاط الهواء فيه ، فان هذا لا يناقض ذلك ، فان الرعد مصدر رعد يرعد رعداً . وكذلك الراعد يسمى رعداً . كما يسمى العادل عدلاً . والحركة توجب الصوت والملائكة هي التي تحرك السحاب ، وتقلعه من مكان إلى مكان وكل حركة في العالم العلوي والسفلي فهي عن الملائكة ، وصوت الانسان هو عن اصطكاك أجرامه التي هو شفتاه ، ولسانه ، وأسنانه

ولماته ، وحلقه . وهو مع ذلك يكون مسيحاً للرب . وآمراً بمعروف
وناهياً عن منكر .

فالرعد إذا صوت يزجر السحاب ، وكذلك البرق قد قيل : لمعان
الماء ، أو لمعان النار ، وكونه لمعان النار أو الماء لا ينافي أن يكون
اللامع مخراقاً بيد الملك ، فان النار التي تلمع بيد الملك ، كالخراق ،
مثل مزجي المطر . والملك يزجي السحاب كما يزجي السائق للمطي .

والزلازل من الآيات التي يخوف الله بها عباده ، كما يخوفهم
بالكسوف وغيره من الآيات ، والحوادث لها أسباب وحكم ، فكونها
آية يخوف الله بها عباده ، هي من حكمة ذلك .

وأما أسبابه : فمن أسبابه انضغاط البخار في جوف الأرض ، كما ينضغط
الرياح والماء في المكان الضيق ، فإذا انضغط طلب مخرجاً ، فيشق ويزلزل
ما قرب منه من الأرض .

وأما قول بعض الناس : إن الثور يحرك رأسه فيحرك الأرض ،
فهذا جهل ، وإن ثقل عن بعض الناس ، وبطلاته ظاهراً ، فانه لو
كان كذلك لكأنت الأرض كلها تزلزل ، وليس الأمر كذلك ،
والله أعلم .

كتاب الجنائز

سئل رحمه الله تعالى

عن قوم مسلمين مجاوري النصارى : فهل يجوز للمسلم إذا مرض النصراني أن يعود ؟ وإذا مات أن يتبع جنازته ؟ وهل على من فعل ذلك من المسلمين وزر ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . لا يتبع جنازته ، وأما عيادته فلا بأس بها . فإنه قد يكون في ذلك مصلحة لتأليفه على الاسلام ، فإذا مات كافراً فقد وجبت له النار ؛ ولهذا لا يصلى عليه . والله أعلم .

وسئل

عن حرارة ما يذبح وغيره مما يحل أكله ، أو يحرم ، هل يجوز التداوي بمرارته ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . إن كان المذبوح مما يباح أكله جاز التداوي
بمرارته ، وإلا فلا .

وسئل

هل يجوز التداوي بالحمر ؟

فأجاب : التداوي بالحمر حرام ، بنص رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وعلى ذلك جماهير أهل العلم . ثبت عنه في الصحيح : أنه سئل
عن الحمر تصنع للدواء ، فقال : « إنها داء ، وليست بدواء » وفي
السنن عنه : أنه نهى عن الدواء بالحديث . وقال ابن مسعود : إن الله
لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، وروى ابن حبان في صحيحه عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما
حرم عليها » وفي السنن أنه سئل عن ضفدع تجعل في دواء ، فنهى عن قتلها
وقال : « إن نقيقتها تسيح » .

وليس هذا مثل أكل المضطر للميتة ، فإن ذلك يحصل به
المقصود قطعاً . وليس له عنه عوض ، والأكل منها واجب ، فمن
اضطر إلى الميتة ولم يأكل حتى مات ، دخل النار . وهنا لا يعلم

حصول الشفاء ، ولا يتعين هذا الدواء ، بل الله تعالى يعافى العبد
بأسباب متعددة ، والتداوي ليس بواجب عند جمهور العلماء ، ولا يقاس
هذا بهذا ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن المداواة بالتمر : وقول من يقول إنها جائزة . فما معنى قول
النبي صلى الله عليه وسلم « إنها داء وليست بدواء » فالذي يقول
تجاوز للضرورة فما حجته وقالوا ان الحديث الذي قال فيه « ان الله لم
يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » ضعيف والذي يقول بجواز المداواة
به فهو خلاف الحديث والذي يقول ذلك ما حجته ؟ .

فأجاب : وأما التداوي بالتمر فانه حرام عند جماهير الأئمة : كمالك
وأحمد ، وأبي حنيفة ، وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي ؛ لأنه
قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن التمر
تصنع للدواء ، فقال : « إنها داء ، وليست بدواء » وفي سنن أبي
داود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « انه نهى عن الدواء الخبيث »
والتمر أم الخبائث ، وذكر البخاري وغيره عن ابن مسعود انه قال :
« ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » ورواه أبو حاتم بن حبان

في صحيحه مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والذين جوزوا التداوي بالمحرم قاسوا ذلك على إباحة المحرمات :
كالبينة والدم للمضطر ، وهذا ضعيف لوجوه :

أحدها : ان للمضطر يحصل مقصوده يقينا بتناول المحرمات ، فانه إذا
أكلها سدت رمقه ، وأزالت ضرورته ، وأما الحباث بل وغيرها فلا
يتيقن حصول الشفاء بها ، فما أكثر من يتداوى ولا يشفى ، ولهذا
أباحوا دفع النصة بالتمر لحصول المقصود بها ، وتعينها له ، بخلاف شربها
للعطش ، فقد تنازعوا فيه : فاتهم قالوا : انها لا تروي .

الثاني : ان المضطر لا طريق له إلى إزالة ضرورته الا الاكل
من هذه الأعيان ، وأما التداوي فلا يتعين تناول هذا الحيث ، طريقا
لشفائه ، فان الأدوية أنواع كثيرة ، وقد يحصل الشفاء بغير الأدوية
كالدعاء ، والرقية ، وهو أعظم نوعي الدواء . حتى قال بقراط : نسبة
طبنا إلى طب أرباب الهياكل ، كنسبة طب العجائز إلى طبنا .

وقد يحصل الشفاء بغير سبب اختياري ، بل بما يجعله الله في
الجسم من القوى الطبيعية ، ونحو ذلك .

الثالث : ان أكل الميتة للمضطر واجب عليه في ظاهر مذهب الأئمة وغيرهم ، كما قال مسروق : من اضطر إلى الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار . وأما التداوي فليس بواجب عند جماهير الأئمة . وإنما أوجبه طائفة قليلة ، كما قاله بعض أصحاب الشافعي وأحمد ، بل قد تنازع العلماء : إما أفضل : التداوي ؟ أم الصبر ؟ للحديث الصحيح . حديث ابن عباس عن الجارية التي كانت تصرع ، سألت النبي صلى الله عليه وسلم ان يدعو لها ، فقال : « ان أحييت ان تصبري ولك الجنة ، وان أحييت دعوت الله ان يشفيك » فقالت : بل أصبر ، ولكنني اتكشف فادع الله لي ان لا أتكشف ، فدعا لها ان لا تتكشف ولأن خلقا من الصحابة والتابعين لم يكونوا يتداون ، بل فيهم من اختار المرض . كأبي بن كعب ، وأبي ذر ومع هذا فلم ينكر عليهم ترك التداوي .

وإذا كان أكل الميتة واجبا ، والتداوي ليس بواجب ، لم يجز قياس أحدهما على الآخر ، فان ما كان واجبا قد يباح فيه ما لا يباح في غير الواجب ؛ لكون مصلحة أداء الواجب تغمر مفسدة المحرم ، والشارع يعتبر المفسد والمصالح ، فاذا اجتمعا قدم المصلحة الراجعة على المفسدة المرجوحة ؛ ولهذا أباح في الجهاد الواجب ما لم يسه في غيره ، حتى أباح رمي العدو بالمنجنيق ، وان أفضى ذلك إلى قتل

النساء والصبيان ، وتعتمد ذلك يحرم ، ونظائر ذلك كثيرة في الشريعة .
والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل وصف له شحم الخنزير لمرض به : هل يجوز له
ذلك ؟ أم لا ؟

فأجاب : وأما التداوي بأكل شحم الخنزير فلا يجوز .

وأما التداوي بالتطبخ به ، ثم يفصله بعد ذلك ، فهذا ينبغي على
جواز مباشرة النجاسة في غير الصلاة . وفيه نزاع مشهور .
والصحيح أنه يجوز للحاجة . كما يجوز استجاء الرجل بيده ، وإزالة
النجاسة بيده .

وما أيسح للحاجة جاز التداوي به . كما يجوز التداوي بلبس
الحرير على أصح القولين ، وما أيسح للضرورة كالمطاعم الحبيثة فلا يجوز
التداوي بها . كما لا يجوز التداوي بشرب الخمر ، لاسيما على قول من
يقول : إنهم كانوا ينتفعون بشحوم الميتة في طلي السفن ، ودهن الجلود ،

والاستصباح به ، وأقرم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك . وإنما
نهام عن ثمنه .

ولهذا رخص من لم يقل بظاهرة جلود الميتة بالدباغ في الانتفاع
بها في اليابسات ، في أصح القولين ، وفي المائعات التي لا تجسها .

وسئل

عمن يتداوى بالحمز ، ولحم الخنزير وغير ذلك من المحرمات : هل
يباح للضرورة أم لا ؟ وهل هذه الآية : (وقد فصل لكم ما حرم
عليكم إلا ما اضطررتم إليه) في إباحة ما ذكر ؟ أم لا ؟

فأجاب : لا يجوز التداوي بذلك ، بل قد ثبت في الصحيح عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الحمز يتداوى بها فقال :
« إنها داء وليست بدواء » وفي السنن عنه أنه نهى عن الدواء بالحيت
وقال : « ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » .

وليس ذلك بضرورة ، فانه لا يتيقن الشفاء بها ، كما يتيقن الشبع
باللحم المحرم ؛ ولأن الشفاء لا يتعين له طريق ، بل يحصل بأنواع

من الأدوية ، وبغير ذلك ، بخلاف الخمصة ، فاتها لا نزول
إلا بالأكل .

وسئل

عن المريض إذا قالت له الأطباء: مالك دواء غير أكل لحم
الكلب ، أو الخنزير . فهل يجوز له أكله مع قوله تعالى : (ويحل لهم
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث) وقول النبي صلى الله عليه وسلم :
« ان الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها » ؟ وإذا وصف له الخمر أو
النبيذ : هل يجوز شربه مع هذه النصوص ؟ أم لا ؟.

فأجاب : لا يجوز التداوي بالخمر وغيرها من الخبائث ، لما رواه
وائل بن حجر ان طارق بن سويد الجعفي : سأل النبي صلى الله عليه
وسلم عن الخمر ، فنهاه عنها ، فقال : إنما أصنعها للدواء ، فقال : « انه
ليس بدواء ، ولكنه داء » رواه الامام أحمد ، ومسلم في صحيحه . وعن
أبي الدرداء : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله أنزل
الدواء ، وأنزل الداء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداووا ولا تتداووا
بحرام » . رواه أبو داود ، وعن أبي هريرة قال : « نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن الدواء بالخبيث » ، وفي لفظ يعنى السم ، رواه

أحمد وابن ماجه والترمذي .

وعن عبد الرحمن بن عثمان قال : « ذكر طيب عند رسول الله صلى الله عليه وسلم دواء ، وذكر الضفدع يجعل فيه ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع » رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي . وقال عبد الله بن مسعود في السكر : « ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » ذكره البخاري في صحيحه . وقد رواه أبو حاتم بن حبان في صحيحه مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ، فهذه النصوص وأمثالها صريحة في النهي عن التداوي بالخبائث ، مصرحة بتحريم التداوي بالخر اذ هي ام الخبائث ، وجماع كل اثم .

والخر اسم لكل مسكر ، كما ثبت بالنصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه مسلم في صحيحه ، عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » وفي رواية : « كل مسكر حرام » وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال : قلت : يا رسول الله ! افتا في شرايين كنا نصنعها باليمن : البتع ، وهو من العسل ، ينبذ حتى يشتد ، والزر : وهو من الذرة والشعير ، ينبذ حتى يشتد ؟ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعطى جوامع الكلم ، فقال : « كل مسكر حرام » .

وكذلك في الصحيحين عن عائشة قالت : سئل رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن البتة . وهو نبيذ العسل — وكان أهل اليمن يشربونه ، فقال : « كل شراب أسكر فهو حرام » ورواه مسلم في صحيحه ، والنسائي ، وغيرها : عن جابر أن رجلاً من حبشان من اليمن « سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شراب يشربونه بآرضهم من النرة ، يقال له : المزرة ، فقال : أسكر هو ؟ قال : نعم ، فقال : « كل مسكر حرام ، إن على الله عهداً لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال » الحديث . فهذه الأحاديث المستفيضة صريحة بأن كل مسكر حرام ، وأنه خمر من أي شيء كان ، ولا يجوز التداوي بشيء من ذلك .

وأما قول الأطباء : أنه لا يبرأ من هذا المرض إلا بهذا الدواء المعين . فهذا قول جاهل ، لا يقوله من يعلم الطب أصلاً ، فضلاً عما يعرف الله ورسوله ، فإن الشفاء ليس في سبب معين يوجب في العادة ، كما للشعب سبب معين يوجب في العادة ، إذ من الناس من يشفيه الله بلا دواء ، ومنهم من يشفيه الله بالأدوية الجثائية ، حلالها وحرامها ، وقد يستعمل فلا يحصل الشفاء لفوات شرط ، أو لوجود مانع ، وهذا بخلاف الأكل فإنه سبب للشعب . ولهذا أباح الله للمضطر الخبائث أن يأكلها عند الاضطرار إليها في الحمصة ، فإن الجوع يزول بها ، ولا يزول بغيرها ، بل يموت أو يمرض من الجوع ، فلما تعينت طريقاً

إلى المقصود أباحها الله ، بخلاف الأدوية الحبيثة .

بل قد قيل : من استشفى بالأدوية الحبيثة كان دليلا على مرض في قلبه ، وذلك في إيمانه ، فانه لو كان من أمة محمد المؤمنين لما جعل الله شفاءه فيما حرم عليه ، ولهذا إذا اضطر إلى الميتة ونحوها وجب عليه الأكل في المشهور من مذاهب الأئمة الأربعة ، وأما التداوي فلا يجب عند أكثر العلماء بالحلال ، وتنازعوا : هل الأفضل فعله ؟ أو تركه على طريق التوكل ؟ .

ومما يبين ذلك ان الله لما حرم الميتة والدم ولحم الخنزير ، وغيرها ، لم يبيح ذلك الا لمن اضطر اليها غير باغ ولا عاد ، وفي آية أخرى : (فمن اضطر في نخمة غير متجانف لاثم فان الله غفور رحيم) ومعلوم ان التداوي غير مضطر اليها ، فلم اتها لم تحل له .

وأما ما أبيع للحاجة لا لمجرد الضرورة : كلباس الحرير . فقد ثبت في الصحيح : « ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير ، لحكمة كانت بهما ، وهذا جائز على أصح قولي العلماء ؛ لأن لبس الحرير انما حرم عند الاستغناء عنه . ولهذا أبيع للنساء لحاجتهن إلى التزين به ، وأبيع لهن التستر به مطلقا فالحاجة إلى التداوي به كذلك ، بل أولى ، وهذه حرمت لما فيها من

السرف والخيلاء والفخر ، وذلك منتف إذا احتيج اليه ، وكذلك لبسها للبرد : أو إذا لم يكن عنده ما يستتر به غيرها .

وسئل رحمه الله

هل الشرع المطهر يذكر ما تفعله الشياطين الجانة من مسها وتخييطها وجولان بوارقها على بني آدم ، واعتراضها ؟ فهل لذلك معالجة بالخرقات والأحراز ، والغزائم ، والأقسام ، والرقى ، والتعوذات ، والتهايم ؟ وأن بعض الناس قال : لا يحكم عليهم : لأن الجن يرجعون إلى الحقائق عند عامرة الأجساد بالبوار ، وإن هذه الخواتم المتخذة مع كل انسان من سرياني ، وعبراني ، وعجمي ، وعربي ، ليس لها برهان ، وإنما من مخلق الاقاويل ، وخرافات الأباطيل ، وأنه ليس لأحد من بني آدم من القوة ، ولا من القبض بحيث يفعل ما ذكرنا من متولي هذا الشأن على ممر الدهور ، والأوقات؟.

فأجاب : الحمد لله . وجود الجن ثابت بكتاب الله ، وسنة رسوله ، واتفاق سلف الأمة ، وأئمتها . وكذلك دخول الجن في بدن الانسان ثابت باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة ، قال الله تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) وفي

الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم » . وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل قلت لأبي : إن أقواما يقولون : إن الجنى لا يدخل فى بدن المصروع ، فقال : يا بني يكذبون ، هذا يتكلم على لسانه .

وهذا الذى قاله أمر مشهور ، فانه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه ، ويضرب على بدنه ضربا عظيما . لو ضرب به جمل لأثر به أثرا عظيما . والمصروع مع هذا لا يحس بالضرب ، ولا بالكلام الذى يقوله . وقد يجز المصروع ، وغير المصروع ، ويجز البساط الذى يجلس عليه ، ويحول آلات ، وينقل من مكان إلى مكان ، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها ، أفادته علما ضروريا ، بان الناطق على لسان الانسي . والمحرك لهذه الأجسام جنس آخر غير الانسان .

وليس فى أئمة المسلمين من ينكر دخول الجنى فى بدن المصروع وغيره ، ومن أنكر ذلك وادعى ان الشرع يكذب ذلك ، فقد كذب على الشرع ، وليس فى الأدلة الشرعية ما ينفي ذلك .

وأما معالجة المصروع بالرقى ، والتعوذات ، فهذا على وجهين :

فان كانت الرقى والتعاويذ مما يعرف معناها ، ومما يجوز في دين الاسلام أن يتكلم بها الرجل ، داعياً لله ، ذاكراً له ، ومخاطباً لخلقه ، ونحو ذلك ، فانه يجوز أن يرقى بها للمصروع ، ويعوذ ، فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه أذن في الرقى ، ما لم تكن شركاً » . وقال : « من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل » .

وان كان في ذلك كلمات محرمة مثل ان يكون فيها شرك ، أو كانت مجهولة للغنى ، يحتمل ان يكون فيها كفر ، فليس لأحد أن يرقى بها ولا يعزم ، ولا يقسم ، وان كان الجني قد ينصرف عن المصروع بها ، فانه حرمه الله ورسوله ضرره أكثر من نفعه ، كالسيا وغيرها من أنواع السحر ، فان الساحر السياوي وان كان ينال بذلك بعض أغراضه ، كما ينال السارق بالسرقة بعض أغراضه ، وكما ينال الكاذب بكذبه وبالحيانة بعض أغراضه ، وكما ينال للمشرك بشركه وكفره بعض أغراضه ، وهؤلاء وان نالوا بعض أغراضهم بهذه المحرمات ، فانها تعقبهم من الضرر عليهم في الدنيا والآخرة أعظم مما حصوله من أغراضهم .

فان الله بعث الرسل بتحصيل المصالح ، وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها ، فكل ما أمر الله به ورسوله فمصلحته راجحة على مفسده ، ومنفعته راجحة على المضرة . وان كرهته النفوس . كما قال تعالى : (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير

لكم) الآية . قامر بالجهد وهو مكروه للنفوس ، لكن مصلحته ومنفعته راجحة على ما يحصل للنفوس من ألمه ، بمنزلة من يشرب الدواء الكريه لتحصل له العافية ، فان مصلحة حصول العافية له راجحة على ألم شرب الدواء . وكذلك التاجر الذي يتغرب عن وطنه ، ويسهر ، ويخاف ، ويتحمل هذه المكروهات ، مصلحة الربح الذي يحصل له راجحة على هذه المكاره . وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « حفت الجنة بالمكاره ، وحفت النار بالشهوات » .

وقد قال تعالى في حق الساحر : (ولا يفلح الساحر حيث أتى) وقال تعالى : (وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنه فلا تكفر — الى قوله — وليئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون) فيين سبحانه أن هؤلاء يعلمون أن الساحر ماله في الآخرة من نصيب . وإنما يطلبون بذلك بعض أغراضهم في الدنيا (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) آمنوا واتقوا بفعل ما أمر الله به ، وترك ما نهى الله عنه ، لكان ما يأتيهم به على ذلك في الدنيا والآخرة خير لهم مما يحصل لهم بالسحر . قال الله تعالى : (أنا لتنصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد) . وقال : (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلنجينه حياة طيبة) . وقال : (والذين هاجروا في الله من بعد ما ظلموا لنبوتهم في الدنيا حسنة)

الآيتين . وقال : (ومنهم من يقول ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، أولئك لهم نصيب مما كسبوا) .

والأحاديث فيها يثيب الله عبده المؤمن على الأعمال الصالحة في الدنيا والآخرة كثيرة جداً ، وليس للعبد أن يدفع كل ضرر بما شاء ، ولا يجلب كل نفع بما شاء ، بل لا يجلب النفع إلا بما فيه تقوى الله ، ولا يدفع الضرر إلا بما فيه تقوى الله ، فان كان ما يفعله من الغزائم والأقسام والدعاء والحلوة والسهر ونحو ذلك مما أباحه الله ورسوله فلا بأس به ، وان كان مما نهى الله عنه ورسوله لم يفعله .

فمن كذب بما هو موجود من الجن والشياطين والسحر ، وما يأتون به على اختلاف أنواعه : كدعاء الكواكب ، وتخريج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفصلة الأرضية ، وما ينزل من الشياطين على كل أفاك أثيم ، فالشياطين التي تنزل عليهم ، ويسمونهم روحانية الكواكب وأنكروا دخول الجن في أبدان الانس ، وحضورها بما يستحضرون به من الغزائم والأقسام ، وأمثال ذلك ، كما هو موجود ، فقد كذب بما لم يحيط به علماً .

ومن جوز أن يفعل الانسان بما رآه مؤثراً من هذه الأمور من غير أن يزن ذلك بشريعة الاسلام — فيفعل ما أباحه الله ، ويترك

ما حرم الله — وقد دخل فيما حرمه الله ورسوله ، إما من الكفر ، وإما من الفسوق ، وإما العصيان ، بل على كل أحد أن يفعل ما أمر الله به ورسوله ، ويترك ما نهى الله عنه ورسوله .

ومما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم من التعوذ : فانه قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال : « من قرأ آية الكرسي إذا أوى إلى فراشه لم يزل عليه من الله حافظ . ولم يقربه شيطان حتى يصبح » وفي السنن أنه كان يعلم أصحابه أن يقول أجدم : « أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه ، وشر عباده ، ومن همزات الشياطين ، وأن يحضرون . » ولما جاءت الشياطين بلهب من نار ، أمر بهذا التعوذ : « أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر ، من شر ما خلق ، وذراً ، ومن شر ما ينزل من السماء ، وما يعرج فيها ، ومن شر ما ذرأ في الأرض ، وما يخرج منها ، ومن فتن الليل والنهار ، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير يارحمنا ! » .

فقد جمع العلماء من الأذكار والدعوات التي يقولها العبد إذا أصبح ، وإذا أمسى ، وإذا نام ، وإذا خاف شيئاً ، وأمثال ذلك من الأسباب ما فيه بلاغ . فمن سلك مثل هذه السبيل ، فقد سلك سبيل أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، ومن دخل في سبيل أهل الجبت والطاغوت الداخلة في الشرك والسحر فقد خسر الدنيا والآخرة ، وبذلك

ثم الله من ذمه من مبدلة أهل الكتاب . حيث قال : (ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون . واتبعوا ما تتلوا الشياطين على - إلى قوله - : ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون) والله سبحانه وتعالى أعلم .

وقال أيضاً رحمه الله في موضع آخر

فصل

وأما كونه لم يتبين له كيفية الجن ومقاتلتهم بعدم علمه لم ينكر وجودهم إذ وجودهم ثابت بطرق كثيرة ، غير دلالة الكتاب والسنة . فان من الناس من رآهم ، وفيهم من رأى من رآهم ، وثبت ذلك عنده بالخبر واليقين ، ومن الناس من كلهم وكلوه . ومن الناس من يأمرهم وينهاهم ويتصرف فيهم . وهذا يكون لصالحين ، وغير صالحين .

ولو ذكرت ما جرى لي ، ولأصحابي معهم لطلال الخطاب ، وكذلك

ما جرى لغيرنا ، لكن الاعتماد في الأجوبة العلمية على ما يشترك الناس في علمه ، لا يكون لما يختص بعلمه المحيبي ، إلا أن يكون الجواب لمن يصدقه فيما ينخير به .

وسئل

عمن يقول : يا أزران : يا كيان ! هل صح أن هذه أسماء وردت بها السنة ، لم يحرم قولها ؟

فأجاب : الحمد لله . لم ينقل هذه عن الصحابة أحد ، لا بإسناد صحيح ، ولا بإسناد ضعيف ، ولا سلف الأمة ، ولا أثبتها . وهذه الألفاظ لا معنى لها في كلام العرب : فكل اسم مجهول ليس لأحد أن يرقى به ، فضلا عن أن يدعو به ، ولو عرف معناها ، وأنه صحيح ، لكره أن يدعو الله بغير الأسماء العربية .

وسئل

عمن أصيب بمرض ، فاذا اشتد عليه الوجع استغاث بالله تعالى وبسبكي . فهل تكون استغاثته مما يناقضي الصبر للأمور به ؟ أو هو

تضرع والتجاء ؟

فأجاب : دعاء الله ، واستغاثته به ، واشتكأؤه إليه ، لا ينافي الصبر
للمأمور به . وإنما ينافيه في ذلك الاشتكأء إلى المخلوق . ولقد قال يعقوب
عليه السلام : (فصر جميل) وقال : (إنما أشكو بثي وحزني إلى الله)

وقد روى عن طاووس : أنه كره أنين المريض . وقال : إنه شكوى ،
وقرىء ذلك على أحمد بن حنبل في مرض موته ، فما أن حتى مات .
ويروى عن السرى السقطي أنه جعل قول المريض : آه ! من ذكر
الله ، وهذا إذا كان بينه وبين الله ، وهذا كما يروى عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه أنه قرأ في صلاة الفجر : (إنما أشكو بثي
وحزني إلى الله) ثم بكى ، حتى سمع نشيجه من آخر الصفوف ،
فالأنين والبكاء من خشية الله . والتضرع والشكاية إلى الله عز وجل
حسن ، وأما المكروه فيكره ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل مبتلى سكن في دار بين قوم أصحاء ، فقال بعضهم :
لا يمكننا مجاورتك ، ولا ينبغي أن تجاور الأصحاء ، فهل يجوز إخراجه ؟

فأجاب : نعم لهم أن يمتنعوا من السكن بين الأصحاء ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يورد ممرض على مصح » ، فنهى صاحب الابل المراض أن يوردها على صاحب الابل الصحاح ، مع قوله : « لا عدوى ولا طيرة » . وكذلك روى أنه لما قسم مجذوم لبياعه ، أرسل إليه بالبيعة ، ولم يأذن له في دخول المدينة .

وسئل رحمه الله

عن الصلاة على الميت الذي كان لا يصلي ، هل لأحد فيها أجر ؟ أم لا ؟ وهل عليه اثم اذا تركها ، مع علمه انه كان لا يصلي ؟ وكذلك الذي يشرب الخمر ، وما كان يصلي ، هل يجوز لمن كان يعلم حاله ان يصلي عليه ام لا ؟

فأجاب : أما من كان مظهراً للإسلام فانه تجري عليه احكام الاسلام الظاهرة : من المناكحة ، والوارثة ، وتغسله ، والصلاة عليه ، ودفنه في مقابر المسلمين ، ونحو ذلك ؛ لكن من علم منه النفاق والزندقة فانه لا يجوز لمن علم ذلك منه الصلاة عليه . وان كان مظهراً للإسلام فان الله نهى نبيه عن الصلاة على المنافقين . فقال : (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ، ولا تقم على قبره) انهم كفروا بالله ورسوله .

وماتوا وهم فاسقون) وقال : (سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم)

وأما من كان مظهراً للفسق مع ما فيه من الإيمان كأهل الكبار ، فهو لاء لا بد أن يصلي عليهم بعض المسلمين . ومن امتنع من الصلاة على أحدهم زجراً لامثاله عن مثل ما فعله ، كما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على قاتل نفسه ، وعلى الغال ، وعلى المدين الذي لا وفاء له ، وكما كان كثير من السلف يمتنعون من الصلاة على أهل البدع — كان عمله بهذه السنة حسناً . وقد قال لجنذب بن عبد الله البجلي ابنه : إني لم أتم البارحة بشما ، فقال : أما إنك لو مت لم أصل عليك . كانه يقول : قتلت نفسك بكثرة الاكل . وهذا من جنس هجر المظهرين للكبار حتى يتوبوا ، فاذا كان في ذلك مثل هذه المصلحة الراجعة كان ذلك حسناً ، ومن صلى على أحدهم يرجو له رحمة الله ، ولم يكن في امتناعه مصلحة راجعة ، كان ذلك حسناً ، ولو امتنع في الظاهر ودعا له في الباطن ليجمع بين المصلحتين كان تحصيل المصلحتين أولى من تفويت احدها .

وكل من لم يعلم منه النفاق وهو مسلم يجوز الاستغفار له ، والصلاة عليه ، بل بشرع ذلك ، ويؤمر به . كما قال تعالى : (واستغفر لذنبك والمؤمنين والمؤمنات) وكل من أظهر الكبار فإنه تسوغ عقوبته بالهجر

وغيره ، حتى ممن في هجره مصلحة له راجحة فتحصل المصالح الشرعية في ذلك بحسب الامكان ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل يصلي وقتاً ، ويترك الصلاة كثيراً ، أو لا يصلي ، هل يصلي عليه ؟ ؟

فأجاب : مثل هذا ما زال المسلمون يصلون عليه ، بل المنافقون الذين يكتُمون النفاق يصلي المسلمون عليهم ، وينسلون ، وتجري عليهم أحكام الاسلام . كما كان المنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وان كان من علم نفاق شخص لم يجز له أن يصلي عليه ، كما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على من علم نفاقه .

وأما من شك في حاله فتجوز الصلاة عليه ، إذا كان ظاهراً الاسلام . كما صلى النبي صلى الله عليه وسلم على من لم ينه عنه ، وكان فيهم من لم يعلم نفاقه . كما قال تعالى : (ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) ومثل هؤلاء لا يجوز الهي

عنه ، ولكن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين على المنافق لا تنفعه . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم - لما ألبس بن أبي قبيصة « وما يغني عنه قبيص من الله » وقال تعالى : (سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم) .

وتارك الصلاة أحياناً ، وأمثاله من المتظاهرين بالفسق ، فأهل العلم والدين إذا كان في هجر هذا ، وترك الصلاة عليه منفعة للمسلمين بحيث يكون ذلك باعثاً لهم على المحافظة على الصلاة عليه [هجروه ولم يصلوا عليه] ، كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على قاتل نفسه والغال ، والمدين الذي لا وفاء له ، وهذا شر منهم .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه امتنع عن الصلاة على من عليه دين حتى يخلف وفاء ، قبل أن يتمكن من وفاء الدين عنه ، فلما تمكن صار هو يوفيه من عنده ، فصار المدين يخلف وفاء .

هذا مع قوله فيما رواه ابو موسى عنه : « إن أعظم الذنوب عند الله أن يلقاه عبد بها ، بعد الكبراء التي نهى عنها ، أن يموت الرجل وعليه دين لا يدع قضاء » رواه أحمد . ثبت بهذا أن ترك الدين بعد الكبراء .

فإذا كان قد ترك الصلاة على المدين الذي لا قضاء له ، فعلى فاعل الكبراء أولى ، ويدخل في ذلك قاتل نفسه ، والغال : لما لم يصل عليها . ويستدل بذلك على أنه يجوز لنوي الفضل ترك الصلاة على ذوي الكبراء الظاهرة ، والدعاة إلى البدع ، وإن كانت الصلاة عليهم جائزة في الجملة .

فأما قوله : « الشهيد يغفر له كل شيء إلا الدين » فأراد به أن صاحبه يوفاه .

وسئل

عن رجل له مملوك هرب ، ثم رجع . فلما رجع أخذ سكينته وقتل نفسه ، فهل يأثم سيده ؟ وهل تجوز عليه الصلاة ؟

فأجاب : الحمد لله . لم يكن له أن يقتل نفسه . وإن كان سيده قد ظلمه ، واعتدى عليه ، بل كان عليه إذا لم يمكنه رفع الظلم عن نفسه

أن يصبر إلى أن يفرج الله .

فإن كان سيده ظلمه حتى فعل ذلك ، مثل أن يقتل عليه في النفقة ،
أو يعتدي عليه في الاستعمال ، أو يضربه بغير حق ، أو يريد به فاحشة
ونحو ذلك . فإن على سيده من الوزر بقدر ما نسب إليه من المعصية .

ولم يصل النبي صلى الله عليه وسلم على من قتل نفسه . فقال
لأصحابه : « صلوا عليه » فيجوز لعموم الناس أن يصلوا عليه . وأما
أئمة الدين الذين يقتدى بهم . فإذا تركوا الصلاة عليه زجرا لغيره ،
اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فهذا حق ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله :

عن رجل يدعي المشيخة : فرأى ثعبانا ، فقام بعض من حضر
ليقتله ، فتمعه عنه ، وأمسكه بيده ، على معنى الكرامة له ، فلدغه الثعبان
فمات . فهل تجوز الصلاة عليه ؟ أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ينبغي لأهل العلم والدين أن
يتركوا الصلاة على هذا ، ونحوه . وإن كان يصل عليه عموم الناس
كما امتنع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة على قاتل نفسه ، وعلى

الغال من الغنيمه ، وقال : « صلوا على صاحبكم » . وقالوا لسمره بن جندب : إن ابنك البارحة لم يبت ، فقال : بشما ؟ قالوا : نعم ! قال : أما إنه لو مات لم أصل عليه . فبين سمره أنه لو مات بشما لم يصل عليه ؛ لأنه يكون قاتلا لنفسه بكثرة الأكل .

فهذا الذي منع من قتل الحية ، وأمسكها بيده حتى قتله ، أولى أن يترك أهل العلم والدين الصلاة عليه ، لأنه قاتل نفسه ، بل لو فعل هذا غيره به لوجب القود عليه .

وإن قيل : إنه ظن أنها لا تقتل ، فهذا شيء عمله بمنزلة الذي أكل حتى بشم ، فانه لم يقصد قتل نفسه ، فمن جنى جناية لا تقتل غالباً ، كان شبه عمد ، وإمساك الحيات من نوع الجنايات ، فانه فعل غير مباح . وهذا لم يقصد بهذا الفعل إلا إظهار خارق العادة ، ولم يكن معه ما يمنع انخراق العادة .

كيف وغالب هؤلاء كذابون ملبسون خارجون عن أمر الله تعالى ونهيه ، يخرجون الناس عن طاعة الرحمن إلى طاعة الشيطان ، ويفسدون عقل الناس ودينهم ودينام ، فيجعلون العاقل مولها كالجنون ، او متولها بمنزلة الشيطان المقتون ، ويخرجون الانسان عن الشريعة التي بعث الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم إلى بدع مضادة لها ، فيقتلون الشعور

ويكشفون الرؤوس ، بدلاً عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ترجيل الشعر ، وتغطية الرأس ويجتمعون على المكاء والتصدية ،
بدلاً عن سنة الله ورسوله من الاجتماع على الصلوات الخمس ، وغيرها
من العبادات ، ويصلون صلاة ناقصة الأركان والواجبات ، ويجتمعون
على بدعهم للتكبرة على أتم الحالات ، ويصنعون اللاتن ، وماء الورد ،
والزعفران ، لأمساك الحيات ، ودخول النار بأنواع من الحيل الطبيعية ،
والأحوال الشيطانية بدلاً عما جعله الله لأوليائه المتقين من الطرق الشرعية
والأحوال الرحمانية ، ويفسدون من يفسدونه من النساء والصبيان
بدلاً عما أمر الله به من العفة وغيض البصر ، وحفظ الفرج ،
وكف اللسان .

ومن كان مبتدعاً ظاهراً البدعة ، وجب الإنكار عليه ومن الإنكار
المشروع أن يهجر حتى يتوب ، ومن الهجر امتناع أهل الدين من
الصلاة عليه لينزجر من يتشبه بطريقته ، ويدعو إليه ، وقد أمر بمثل
هذا مالك بن أنس ، وأحمد بن حنبل ، وغيرها من الأئمة ، والله أعلم .

وسئل

عن رجل ركب البحر للتجارة : فغرق ، فهل مات شهيداً ؟.

فأجاب : نعم ! مات شهيداً ، إذا لم يكن عاصياً بركوبه ، فانه قد صج عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الغريق شهيد ، والمبطون شهيد ، والحريق شهيد ، والميت بالطاعون شهيد ، والمرأة تموت في نفاسها شهيدة ، وصاحب المدم شهيد » . وجاء ذكر غير هؤلاء .

وركوب البحر للتجارة جائز إذا غلب على الظن السلامة . وأما بدون ذلك فليس له أن يركبه للتجارة ، فان فعل فقد أعان على قتل نفسه ، ومثل هذا لا يقال : إنه شهيد ، والله أعلم .

وسئل

من رفع الصوت في الجنائز ؟

فأجاب : الحمد لله . لا يستحب رفع الصوت مع الجنائز ، لا بقراءة

ولا ذكر ، ولا غير ذلك . هذا مذهب الأئمة الاربعة . وهو المأثور من السلف من الصحابة والتابعين ، ولا أعلم فيه مخالفاً ؛ بل قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه نهى أن يتبع بصوت ، أو نار » رواه أبو داود . وسمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما رجلاً يقول في جنازة : استغفروا لأخيكم . فقال ابن عمر : لاغفر الله بعد . وقال قيس بن عباد — وهو من أكاثر التابعين من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه — : كانوا يستحبون خفض الصوت عند الجنائز ، وعند الذكر ، وعند القتال .

وقد اتفق أهل العلم بالحديث والآثار أن هذا لم يكن على عهد القرون الثلاثة المفضلة .

وأما قول السائل : إن هذا قد صار إجماعاً من الناس فليس كذلك ، بل ما زال في المسلمين من يكره ذلك ، وما زالت جنازات كثيرة تخرج بغير هذا في عدة أقطار من أقطار المسلمين .

وأما كون أهل بلد ، أو بلدين ، أو عشر : تعودوا ذلك فليس هذا بإجماع ؛ بل أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم التي نزل فيها القرآن والسنة ، وهي دار الهجرة ، والنصرة ، والإيمان ، والعلم ، لم يكونوا يفعلون ذلك ؛ بل لو اتفقوا في مثل زمن مالك وشيوخه على شيء ، ولم ينقلوه عن النبي

صلى الله عليه وسلم ، أو خلفائه ، لم يكن إجماعهم حجة عند جمهور المسلمين ، وبعد زمن مالك وأصحابه ليس إجماعهم حجة ، باتفاق المسلمين فكيف بغيرهم من أهل الأمصار .

وأما قول القائل : ان هذا يشبه بجنائز اليهود والنصارى ، فليس كذلك ، بل أهل الكتاب عادتهم رفع الاصوات مع الجنائز ، وقد شرط عليهم في شروط أهل النعمة ان لا يفعلوا ذلك ، ثم انما نهينا عن التشبه بهم فيما ليس هو من طريق سلفنا الأول ، وأما إذا اتبعنا طريق سلفنا الأول كنا مصيين ، وان شاركنا في بعض ذلك من شاركنا ، كما انهم يشاركوتنا في الدفن في الأرض ، وفي غير ذلك .

وسئل رحمه الله

عن امرأة نصرانية ، بعلمها مسلم : توفيت وفي بطنها جنين له سبعة أشهر . فهل تدفن مع المسلمين ؟ أو مع النصارى ؟ .

فأجاب : لا تدفن في مقابر المسلمين ، ولا مقابر النصارى ، لأنه اجتمع مسلم ، وكافر ، فلا يدفن الكافر مع المسلمين ، ولا للمسلم مع الكافرين ؛ بل تدفن منفردة ، ويجعل ظهرها الى القبلة ؛ لأن

وجه الطفل إلى ظهرها ، فإذا دفنت كذلك كان وجه الصبي المسلم مستقبل القبلة ، والطفل يكون مسلماً بإسلام أبيه ، وإن كانت أمه كافرة باتفاق العلماء .

وسئل رحمه الله

مفتي الأنام ، بقية السلف الكرام ، تقي الدين بقية المجتهدين ، أثابه الله ، وأحسن إليه .

عن تلقين الميت في قبره بعد الفراغ من دفنه ، هل صح فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم . أو عن صحابته ؟ وهل إذا لم يكن فيه شيء يجوز فعله ؟ أم لا ؟ .

فأجاب : هذا التلقين المذكور قد نقل عن طائفة من الصحابة : أنهم أمروا به ، كابى أمانة الباهلي ، وغيره . وروي فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لكنه مما لا يحكم بصحته ؛ ولم يكن كثير من الصحابة يفعل ذلك ، فلماذا قال الامام أحمد وغيره من العلماء : ان هذا التلقين لا بأس به ، فرخصوا فيه ، ولم يأمروا به . واستحبه طائفة من أصحاب الشافعي ، وأحمد ، وكرهه طائفة من العلماء من أصحاب مالك ، وغيرهم .

والذي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يقوم على قبر الرجل من أصحابه إذا دفن ، ويقول : « سلوا له التثبيت ، فانه الآن يسأل » ، وقد ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لقنوا أمواتكم لا إله إلا الله » . فتلقين المحتضر سنة ، مأمور بها .

وقد ثبت ان المقبور يسأل ، ويتمحن ، وأنه يؤمر بالدعاء له ؛ فهذا قيل : ان التلقين ينفعه ، فان الميت يسمع النداء . كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انه ليسمع قرع نعالم » وأنه قال : « ما أستم بأسمع لما أقول منهم » وأنه أمرنا بالسلام على الموتى . فقال : « ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا رد الله روحه حتى يرد عليه السلام » والله أعلم .

وسئل رحمه الله

هل يجب تلقين الميت بعد دفنه ؟ أم لا ؟ وهل القراءة تصل إلى الميت ؟

فأجاب : تلقينه بعد موته ليس واجباً ، بالاجماع . ولا كان من

عمل المسلمين المشهور بينهم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .
وخلفائه . بل ذلك مأثور عن طائفة من الصحابة ؛ كأبي أمامة ،
ووائل بن الأسقع .

فمن الأئمة من رخص فيه كالإمام أحمد ، وقد استحب طائفة من
أصحابه ؛ وأصحاب الشافعي . ومن العلماء من يكرهه لاعتقاده أنه بدعة .
فالأقوال فيه ثلاثة : الاستحباب ، والكراهة ، والإباحة ، وهذا
أعدل الأقوال .

فأما المستحب الذي أمر به وحض عليه النبي صلى الله عليه وسلم
فهو الدعاء للميت .

وأما القراءة على القبر فكرهها أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد في
إحدى الروايتين . ولم يكن يكرهها في الأخرى . وإنما رخص فيها
لأنه بلغه أن ابن عمر أوصى أن يقرأ عند قبره بفواتح البقرة ،
وخواتيمها . وروي عن بعض الصحابة قراءة سورة البقرة . فالقراءة
عند الدفن مأثورة في الجملة ، وأما بعد ذلك فلم يتقل فيه أثر .
والله أعلم .

وسئل

هل يشرع تلقين الميت الكبير والصغير ؟ أو لا ؟ .

فأجاب : وأما تلقين الميت فقد ذكره طائفة من الحراسانيين من أصحاب الشافعي ، واستحسنوه أيضاً . ذكره المتولى . والرافعي ، وغيرها . وأما الشافعي نفسه فلم ينقل عنه فيه شيء .

ومن الصحابة من كان يفعله : كأبي أمامة الباهلي ، ووائل بن الاسقع وغيرها من الصحابة .

ومن أصحاب أحمد من استجبه . والتحقيق أنه جاز ، وليس بسنة راتبه والله أعلم .

وسئل

عن الحنمة التي تعمل على الميت ، والمقرئين بالأجرة . هل قراءتهم تصل إلى الميت ؟ وطعام الحنمة يصل إلى الميت ؟ أم لا ؟ وإن كان

ولد الميت يداين لأجل الصدقة إلى الميسور : تصل إلى الميت ؟.

فأجاب : استتجار الناس ليقروا ، ويهدوه إلى الميت ، ليس بمشروع ، ولا استحبه أحد من العلماء ، فان القرآن الذي يصل ماقريه لله . فاذا كان قد استؤجر للقراءة لله ، والمستأجر لم يتصدق عن الميت ، بل استأجر من يقرأ عبادة لله عز وجل لم يصل اليه .

لكن إذا تصدق عن الميت على من يقرأ القرآن ، أو غيرهم : ينفعه ذلك باتفاق المسلمين . وكذلك من قرأ القرآن محتسباً ، وأهداه إلى الميت نفعه ذلك ، والله أعلم .

وسئل

عن جعل المصحف عند القبر ، ووقيد قنديل في موضع يكون من غير أن يقرأ فيه ، مكروه أم لا ؟

فأجاب : وأما جعل المصحف عند القبور ، وإيقاد القناديل هناك ، فهذا مكروه منهى عنه ، ولو كان قد جعل للقراءة فيه هنالك ، فكيف إذا لم يقرأ فيه ، فان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لمن الله زوارات القبور ، والمتخذين عليها المساجد ، والسرَج ، فأيقاد السرج من قنديل

وغيره على القبور منهى عنه ، مطلقاً ؛ لأنه أحد الفعلين اللذين لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من يفعلها .

كما قال : « لا يخرج الرجلان يضربان الغائط ، كاشفين عن عوراتهما يتحدثان ، فإن الله يمقت على ذلك » رواه أبو داود وغيره . ومعلوم أنه ينهي عن كشف العورة وحده ، وعن التحدث وحده ، وكذلك قوله تعالى : (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ، ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً . يضاعف له العذاب يوم القيامة . ويخلد فيه مهاناً) فتوعد على مجموع أفعال ، وكل فعل منها محرم .

وذلك لأن ترتيب النعم على المجموع ، يقتضى أن كل واحد له تأثير في النعم ، ولو كان بعضها مباحاً لم يكن له تأثير في النعم . والحرام ، لا يتوكد بانضمام المباح المخصص إليه .

والآئمة قد تازعوا في القراءة عند القبر : فكرها أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد في أكثر الروايات ، ورخص فيها في الرواية الأخرى عنه : هو وطائفة من أصحاب أبي حنيفة ، وغيرهم .

وأما جعل المصاحف عند القبور لمن يقصد قراءة القرآن هناك ،

وتلاوته ، فبدعة منكرة ، لم يفعلها أحد من السلف . بل هي تدخل في معنى « اتخاذ المساجد على القبور » وقد استفاضت السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم [في النهي] عن ذلك ، حتى قال : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » يحذر ما صنعوا . قالت عائشة : ولولا ذلك لأبرز قبره ؛ ولكن كره ان يتخذ مسجداً . وقال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » . ولا نزاع بين السلف والأئمة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد .

ومعلوم ان المساجد بنيت للصلاة والذكر ، وقراءة القرآن ، فإذا اتخذ القبر لبعض ذلك كان داخلا في النهي ، فإذا كان هذا مع كونهم يقرأون فيها ، فكيف إذا جعلت المصاحف بحيث لا يقرأ فيها ؟ : ولا ينتفع بها لآحي ولا ميت . فان هذا لا نزاع في النهي عنه .

ولو كان الميت ينتفع بمثل ذلك لفعله السلف ، فانهم كانوا أعلم بما يحبه الله ويرضاه ، واسرع الى فعل ذلك ، وتحريمه .

وسئل

عن الميت هل يجوز نقله ، أم لا ؟ وأرواح الموتى هل تجتمع بعضها ببعض ، أم لا ؟ وروح الميت هل تنزل في القبر ، أم لا ؟ ويعرف الميت من يزوره ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . لا ينبش الميت من قبره ، الا لحاجة . مثل ان يكون المدفن الأول فيه ما يؤذي الميت ، فينقل إلى غيره ، كما نقل بعض الصحابة في مثل ذلك .

وأرواح الأحياء إذا قبضت تجتمع بأرواح الموتى . ويسأل الموتى القادم عليهم عن حال الأحياء فيقولون : ما فعل فلان ؟ فيقولون : فلان تزوج . فلان على حال حسنة . ويقولون : ما فعل فلان ؟ فيقول : ألم يأتكم ؟ فيقولون : لا . ذهب به إلى أمه الهاوية .

وأما أرواح الموتى فتجتمع : الأعلى ينزل إلى الأدنى ، والأدنى لا يصعد إلى الأعلى . والروح تشرف على القبر ، وتعاد إلى اللحد أحياناً . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما من رجل يمر بقبر الرجل

كان يعرفه في الدنيا ، فيسلم عليه ، إلا رد الله عليه روحه ، حتى يرد عليه السلام . »

والميت قد يعرف من يزوره ، ولهذا كانت السنة أن يقال : السلام عليكم ، أهل دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون . ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم . والمستأخرين . » والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن قوم لهم تربة : وهي في مكان منقطع ، وقتل فيها قتيل ، وقد بنوا لهم تربة أخرى ، هل يجوز نقل موتاهم الى التربة المستجدة ؟ أم لا ؟
فأجاب : لا ينبش الميت لأجل ما ذكر . والله أعلم .

وسئل

عما يقوله بعض الناس : ان لله ملائكة ينقلون من مقابر المسلمين إلى مقابر اليهود ، والنصارى ، وينقلون من مقابر اليهود والنصارى إلى مقابر المسلمين . ومقصودهم أن من ختم له بشر في علم الله ، وقدمات في الظاهر مسلما ، أو كان

كتائباً وختم له بخير ، فمات مسلماً في علم الله ، وفي الظاهر مات كافراً
فهؤلاء ينقلون . فهل ورد في ذلك خبر أم لا ؟ وهل لذلك حجة ؟
أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . أما الأجساد فانها لا تتقل من القبور ، لكن
نعلم أن بعض من يكون ظاهره الاسلام ، ويكون منافقاً ، إما يهودياً ،
أو نصرانياً ، أو حرتداً معطلاً . فمن كان كذلك فانه يكون يوم
القيامة مع نظرائه . كما قال تعالى : (احشروا الذين ظلموا وأزواجهم)
أي أشباههم ، ونظراءهم .

وقد يكون في بعض من مات ، وظاهره كافراً ، أن يكون آمن
بالله ، قبل أن يغرغر ، ولم يكن عنده مؤمن ، وكنتم أهله ذلك ، إما
لأجل ميراث ، أو لغير ذلك ، فيكون مع المؤمنين ، وإن كان مقبوراً
مع الكفار .

وأما الاثر في نقل الملائكة ، فما سمعت في ذلك أثراً .

وسئل رحمه الله تعالى

عن قوله تعالى : (وأن ليس للانسان إلا ما سعى) وقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » فهل يقتضي ذلك إذا مات لا يصل إليه شيء من أفعال البر ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . ليس في الآية ، ولا في الحديث أن الميت لا ينتفع بدعاء الخلق له ، وبما يعمل عنه من البر ، بل أئمة الاسلام متفقون على ارتفاع الميت بذلك ، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الاسلام ، وقد دل عليه الكتاب والسنة والاجماع ، فمن خالف ذلك كان من أهل البدع .

قال الله تعالى : (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ، ويؤمنون به ، ويستغفرون للذين آمنوا : ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما ، فاغفر للذين تابوا ، واتبعوا سبيلك ، وقهم عذاب الجحيم . ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ، ومن صلح من آبائهم ، وأزواجهم ، وقرياتهم : إنك أنت العزيز الحكيم . وقهم

السيئات ، ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته) . فقد أخبر سبحانه أن الملائكة يدعون للمؤمنين بالمغفرة ، ووقاية العذاب ، ودخول الجنة ودعاء الملائكة ليس عملاً للعبد .

وقال تعالى : (واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وقال الخليل عليه السلام : (رب اغفر لي ، ولوالدي ، وللمؤمنين : يوم يقوم الحساب) وقال نوح عليه السلام : (رب اغفر لي ولوالدي ، وللمن دخل بيتي مؤمناً ، وللمؤمنين والمؤمنات) فقد ذكر استغفار الرسل للمؤمنين ، أمراً بذلك ، وإخباراً عنهم بذلك .

ومن السنن المتواترة التي من جردها كفر : صلاة المسلمين على الميت ، ودعائهم له في الصلاة . وكذلك شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، فإن السنن فيها متواترة ، بل لم ينكر شفاعته لأهل الكبائر إلا أهل البدع ، بل قد ثبت أنه يشفع لأهل الكبائر ، وشفاعته دعاء . وسؤاله الله تبارك وتعالى . فهذا وأمثاله من القرآن ، والسنن المتواترة ، وجاحد مثل ذلك كافر بعد قيام الحجة عليه .

والأحاديث الصحيحة في هذا الباب كثيرة ، مثل ما في الصحيح عز ابن عباس — رضي الله عنها — « أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : إن أُمِّي توفيت ، أفيتعها أن أتصدق عنها ؟ قال : نعم !

قال : ان لي مخرفاً — أي بستاناً — أشهدكم أنني تصدقت به عنها ،
وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها : « أن رجلاً قال للنبي صلى
الله عليه وسلم : ان أُمِّي افتلّت نفسها ، ولم توص ، وأظنها لو
تكلمت تصدقت ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم » .
وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه : « أن رجلاً قال للنبي
صلى الله عليه وسلم : إن أبي مات ولم يوص ، أينفعه إن تصدقت
عنه ؟ قال : نعم » .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص : « ان العاص بن وائل نذر
في الجاهلية أن يذبح مائة بدنة ، وأن هشام بن العاص نحر حصته
خمسين ، وان عمراً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال :
أما أبوك فلو أقر بالتوحيد فصمت عنه ، أو تصدقت عنه نفعه ذلك »

وفي سنن الدارقطني : أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم
فقال : يا رسول الله ! إن لي أبوان ، وكنت أبرهما حال حياتهما .
فكيف بالبر بعد موتها ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ان من
بعد البر أن تصلي لهما مع صلاتك ، وأن تصوم لهما مع صيامك ، وأن
تصدق لهما مع صدقتك » .

وقد ذكر مسلم في أول كتابه عن أبي إسحق الطالقاني ، قال :

قلت لعبد الله بن المبارك : يا أبا عبد الرحمن ! الحديث الذي جاء « إن البر بعد البر ، أن تصلي لأبيك مع صلاتك ، وتصوم لهما مع صيامك ؟ قال عبد الله : يا أبا إسحاق ! عمن هذا ؟ قلت له : هذا من حديث شهاب بن حراس ، قال : ثقة ، قلت : عمن ؟ قال عن الحجاج بن دينار . فقال : ثقة ، عمن ؟ قلت : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا أبا إسحاق ! إن بين الحجاج وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم مفاوز تقطع فيها أعناق المطي ، ولكن ليس في الصدقة اختلاف . والأمر كما ذكره عبد الله بن المبارك ، فإن هذا الحديث مرسل .

والأئمة اتفقوا على أن الصدقة تصل إلى الميت ، وكذلك العبادات المالية : كالعتق .

وإنما تازعوا في العبادات البدنية : كالصلاة ، والصيام ، والقراءة ، ومع هذا ففي الصحيحين عن عائشة — رضي الله عنها — عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من مات وعليه صيام ، صام عنه وليه » وفي الصحيحين عن ابن عباس — رضي الله عنه — « أن امرأة قالت يا رسول الله ! إن أمي ماتت ، وعليها صيام نذر ، قال : أرأيت إن كان على أمك دين فقضيته ، أكان يؤدي ذلك عنها ؟ قالت : نعم ، قال : فصومي عن أمك »

وفي الصحيح عنه : « أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أختي ماتت ، وعليها صوم شهرين متتابعين ، قال : أرأيت لو كان على أختك دين أكنت تقضيه ؟ قالت : نعم قال فحق الله أحق » وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن بريدة بن حصيب عن أبيه : « أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أُمِّي ماتت ، وعليها صوم شهر . أفيجزي عنها أن أصوم عنها ، قال : نعم » .

فهذه الأحاديث الصحيحة صريحة في أنه يصام عن الميت ما نذر ، وأنه شبه ذلك بقضاء الدين .

والآئمة تازعوا في ذلك ، ولم يخالف هذه الأحاديث الصحيحة الصريحة من بلغته ، وإنما خالفها من لم تبلغه ، وقد تقدم حديث عمرو بنهم إذا صاموا عن المسلم نفعه . وأما الحج فيجزي عند علمتهم ، ليس فيه إلا اختلاف شاذ .

وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما « إن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أُمِّي نذرت أن تحج ، فلم تحج حتى ماتت ، أفأحج عنها ؟ فقال : حجي عنها ، أرأيت لو كان على أمك دين ، أكنت قاضيته عنها ؟ اقضوا الله ، فالله أحق

بالوفاء » وفي رواية البخاري : « إن اختى نذرت أن تحج » وفي صحيح مسلم عن بريدة « أن امرأة قالت : يا رسول الله ! إن أمي ماتت ، ولم تحج ، أفيجزى — أو يقضى — أن أحج عنها ، قال : نعم » .

ففي هذه الأحاديث الصحيحة : « أنه امر بحج الفرض عن الميت وبحج النذر » . كما امر بالصيام . وإن المأمور تارة يكون ولداً ، وتارة يكون أخاً ، وشبه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك بالدين ، يكون على الميت . والدين يصح قضاءه من كل أحد ، فدل على أنه يجوز أن يفعل ذلك من كل أحد ، لا يختص ذلك بالولد . كما جاء مصرحاً به في الأخ .

فهذا الذي ثبت بالكتاب والسنة والاجماع علم مفصل مبين . فعلم أن ذلك لا يناقى قوله : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » : بل هذا حق ، وهذا حق .

أما الحديث فإنه قال : « انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » فذكر الولد ، ودعاؤه له خاصين : لأن الولد من كسبه ، كما قال : (ما أغنى عنه ماله وما كسب) قالوا : إنه ولده . وكما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن

أطيب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه . فلما كان هو الساعي في وجود الولد كان عمله من كسبه ، بخلاف الأخ ، والعم والأب ، ونحوم . فانه ينتفع أيضاً بدعائهم ، بل بدعاء الأجانب ، لكن ليس ذلك من عمله . والنبي صلى الله عليه وسلم قال : « انقطع عمله إلا من ثلاث .. » لم يقل : إنه لم ينتفع بعمل غيره . فإذا دعا له ولده كان هذا من عمله الذي لم ينقطع ، وإذا دعا له غيره لم يكن من عمله ، لكنه ينتفع به .

وأما الآية فللناس عنها أجوبة متعددة . كما قيل : إنها تختص بشرع من قبلنا ، وقيل : إنها مخصوصة ، وقيل : إنها منسوخة ، وقيل : إنها تنال السعي مباشرة ، وسببها . والإيمان من سعيه الذي تسبب فيه . ولا يحتاج الى شيء من ذلك ، بل ظاهر الآية حق لا يخالف بقية النصوص . فانه قال : (ليس للانسان إلا ما سعى) وهذا حق ، فانه إنما يستحق سعيه ، فهو الذي يملكه ويستحقه . كما أنه إنما يملك من المكاسب ما اكتسبه هو . وأما سعي غيره فهو حق ، وملك لذلك الغير ، لاله ، لكن هذا لا يمنع أن ينتفع بسعي غيره ، كما ينتفع الرجل بكسب غيره .

فمن صلى على جنازة فله قيراط ، فيثاب المصلي على سعيه الذي هو صلاته ، والميت أيضاً يرحم بصلاة الحي عليه ، كما قال : « ما من

مسلم يموت فيصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا مائة ويزوي أربعين ، ويزوي ثلاثة صفوف ، ويشفعون فيه ، إلا شفّعوا فيه — أو قال الا غفر له — « قاله تعالى يثيب هذا الساعي على سعيه الذي هو له ، ويرحم ذلك الميت بسعي هذا الحي لدعائه له ، وصدقته عنه ، وصيامه عنه ، وحججه عنه .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من رجل يدعو لأخيه دعوة إلا وكل الله به ملكا ، كلما دعا لأخيه دعوة قال الملك الموكل به : آمين . ولك بمثله » . فهذا من السعي الذي ينفع به المؤمن أخاه يثيب الله هذا ، ويرحم هذا . (وان ليس للانسان إلا ما سعى) وليس كل ما ينتفع به الميت ، او الحي ، أو يرحم به يكون من سعيه ، بل اطفال المؤمنين يدخلون الجنة مع آبائهم بلا سعي ، قالذي لم يجز الا به أخص من كل انتفاع ؛ لئلا يطلب الانسان الثواب على غير عمله ، وهو كالدين يوفيه الانسان عن غيره ، فتبرا ذمته ، لكن ليس له ماوفى به الدين ، وينبغي له أن يكون هو الموفى له ، والله أعلم .

وسئل رحمه الله :

ما تقول السادة الفقهاء وأئمة الدين — وفقهم الله تعالى لمرضاته —
في القراءة للميت ، هل تصل إليه ؟ أم لا ؟ والأجرة على ذلك ،
وطعام أهل الميت لمن هو مستحق ، وغير ذلك ، والقراءة على القبر
والصدقة عن الميت ، أيها المشروع الذي أمرنا به ؟ والمسجد الذي
في وسط القبور ، والصلاة فيه ، وما يعلم هل بنى قبل القبور ؟ أو
القبور قبله ؟ وله ثلاث : رزق ، وأربعمئة اصددمون قديمة من زمان
الربوم ، ما هو له ، بل للمسجد ، وفيه الخطبة كل جمعة ، والصلاة
أيضاً في بعض الأوقات ، وله كل سنة موسم يأتي إليه رجال كثير ونساء
ويأتون بالنذور معهم ، فهل يجوز للامام أن يتناول من ذلك شيئاً
لمصالح المسجد الذي في البلد ؟ أفقونا يرحمكم الله مأجورين .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما الصدقة عن الميت فإنه يتتبع
بها باتفاق المسلمين ، وقد وردت بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
أحاديث صحيحة . مثل قول سجد : « يا رسول الله ! إن أُمِّي افلست
نفسها ، وأراها لو تكلمت تصدقت ، فهل ينفعها إن أتصدق عنها ؟

قال : نعم ، وكذلك ينفعه الحج عنه ، والأضحية عنه ، والعق عنه ،
والدعاء والاستغفار له بلا زاع بين الأئمة .

وأما الصيام عنه وصلاة التطوع عنه ، وقراءة القرآن عنه ، فهذا
فيه قولان للعلماء :

أحدهما : ينتفع به ، وهو مذهب أحمد ، وإبي حنيفة ، وغيرها .
وبعض اصحاب الشافعي وغيرهم .

والثاني : لا تعل إليه ، وهو المشهور في مذهب مالك والشافعي .

وأما الاستئجار لنفس القراءة ، والاهداء ، فلا يصح ذلك . فان
العلماء إنما تازعوا في جواز اخذ الأجرة على تعليم القرآن ، والأذان ،
والامامة ، والحج عن الغير ؛ لأن المستأجر يستوفي المنفعة . ف قيل :
يصح لذلك ، كما هو المشهور من مذهب مالك ، والشافعي . وقيل :
لا يجوز ، لأن هذه الأعمال يختص فاعلها أن يكون من اهل القرية
فإنها إنما تصح من المسلم دون الكافر ، فلا يجوز إيقاعها إلا على وجه
التقرب الى الله تعالى . وإذا فعلت بعروض لم يكن فيها أجر بالاتفاق ،
لأن الله إنما يقبل من العمل ما أريد به وجهه ، لا ما فعل لأجل
عروض الدنيا .

وقيل يجوز اخذ الأجرة عليها للفقير ، دون الغنى . وهو القول الثالث في مذهب أحمد ، كما أذن الله لولي اليتيم أن يأكل مع الفقر ويستغني مع الغنى . وهذا القول اقوى من غيره على هذا ، فاذا فعلها الفقير لله ، وإنما اخذ الأجرة لحاجته الى ذلك ، وليستعين بذلك على طاعة الله ، فالله يأجره على نيته ، فيكون قد اكل طيباً ، وعمل صالحاً .

وأما اذا كان لا يقرأ القرآن الا لأجل العروض ، فلا ثواب لهم على ذلك . وإذا لم يكن في ذلك ثواب . فلا يصل الى الميت شيء ؛ لأنه إنما يصل الى الميت ثواب العمل ، لا نفس العمل . فاذا تصدق بهذا المال على من يستحقه وصل ذلك إلى الميت ، وان قصد بذلك من يستعين على قراءة القرآن وتعليمه كان افضل ، وأحسن ، فان إعانة المسلمين بأنفسهم وأموالهم على تعلم القرآن وقراءته وتعليمه من أفضل الأعمال .

وأما صنعة اهل الميت طعاماً يدعون الناس إليه فهذا غير مشروع وإنما هو بدعة ، بل قد قال جرير بن عبد الله : كنا نعد الاجتماع إلى اهل الميت ، وصنعهم الطعام للناس من النياحة .

وإنما المستحب اذا مات الميت ان يصنع لأهله طعام . كما قال

النبي صلى الله عليه وسلم لما جاء نعي جعفر بن أبي طالب : « اصنعوا لآل جعفر طعاما ، فقد أتاهم ما يشغلهم » .

وأما القراءة الدائمة على القبور ، فلم تكن معروفة عند السلف . وقد تنازع الناس في القراءة على القبر ، فكرها أبو حنيفة ومالك ، وأحمد في أكثر الروايات عنه ، ورخص فيها في الرواية المتأخرة ، لما بلغه أن عبد الله بن عمر أوصى أن يقرأ عند دفنه بفواتح البقرة ، وخواتمها .

وقد نقل عن بعض الأنصار أنه أوصى عند قبره بالبقرة ، وهذا إنما كان عند الدفن ، فأما بعد ذلك فلم ينقل عنهم شيء من ذلك ، ولهذا فرق في القول الثالث بين القراءة حين الدفن ، والقراءة الراجعة بعد الدفن ، فإن هذا بدعة لا يعرف لها أصل .

ومن قال : ان الميت ينتفع بسماع القرآن ، ويؤجر على ذلك ، فقد غلط ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » . فالميت بعد الموت لا يثاب على سماع ، ولا غيره . وإن كان الميت يسمع قرع نعالهم ، ويسمع سلام النبي يسلم عليه ، ويسمع غير ذلك ، لكن لم يبق له عمل غير ما استثنى

وأما بناء المساجد على القبور ، وتسمى « مشاهد » فهذا غير
سائغ ؛ بل جميع الأمة ينهون عن ذلك ، لما ثبت في الصحيحين عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لعن الله اليهود والنصارى ،
اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما فعلوا » . قالت عائشة : ولولا
ذلك لأبرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجداً ، وفي الصحيح أيضاً
عنه أنه قال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ،
ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » وفي السنن
عنه قال : « لعن الله زوارات القبور ، والمتخذين عليها المساجد ، والسرج » .

وقد اتفق أئمة المسلمين على أن الصلاة في المشاهد ليس مأموراً
بها ، لا أمر إيجاب ، ولا أمر استحباب . ولا في الصلاة في المشاهد
التي على القبور ونحوها فضيلة على سائر البقاع ، فضلاً عن المساجد ،
باتفاق أئمة المسلمين ، فمن اعتقد أن الصلاة عندها فيها فضل على
الصلاة على غيرها ، أو أنها أفضل من الصلاة في بعض المساجد ،
فقد فارق جماعة المسلمين ، ومرق من الدين ، بل النبي عليه الأمة
أن الصلاة فيها منهي عنه نهى تحريم ، وإن كانوا متزاعين
في الصلاة في المقبرة : هل هي محرمة ؟ أو مكروهة ؟ أو مباحة ؟ أو
يفرق بين التبوذة والقديمة ، فذلك لأجل تعليل الهي بالنجاسة لاختلاط
التراب بصديد الموتى .

وأما هذا فإنه نهى عن ذلك لما فيه من التشبه بالمشركين ، وأن ذلك أصل عبادة الأصنام . قال تعالى : (وقالوا لا تذرن آلهتكم ، ولا تذرن ودّاً ، ولا سواعا . ولا يغوث ، ويعوق ، ونسرا) قال غير واحد من الصحابة والتابعين : هذه أسماء قوم كانوا قوماً صالحين ، في قوم نوح ، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ، ثم صوروا تماثيلهم ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ما ذكره مالك في الموطأ : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد ، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » ولهذا لا يشرع باتفاق المسلمين أن ينذر للمشاهد التي على القبور ، لا زيت ، ولا شمع ، ولا درام ، ولا غير ذلك ، وللمجاورين عندها ، وخدام القبور . فإن النبي صلى الله عليه وسلم : قد لعن من يتخذ عليها المساجد والسرر . ومن نذر ذلك فقد نذر معصية . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » .

وأما الكفارة فهي على قولين : فذهب أحمد وغيره عليه كفارة يمين ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كفارة النذر كفارة اليمين » . رواه مسلم . وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » ومذهب مالك والشافعي وغيرها لا شيء عليه . لكن إن تصدق بالنذر

في المشاهد على من يستحق ذلك من فقراء المسلمين ، الذين يستعينون بذلك على طاعة الله ورسوله ، فقد أحسن في ذلك ، وأجره على الله .

ولا يجوز لأحد باتفاق المسلمين أن ينقل صلاة المسلمين ، وخطبهم من مسجد يجتمعون فيه ، الى مشهد من مشاهد القبور ، ونحوها . بل ذلك من أعظم الضلالات والتكرات ، حيث تركوا ما أمر الله به ورسوله ، وفعلوا ما نهى الله عنه ورسوله ، وتركوا السنة ، وفعلوا البدعة . تركوا طاعة الله ورسوله ، وارتكبوا معصية الله ورسوله ، بل يجب إعادة الجمعة والجماعة إلى المسجد الذي هو بيت من بيوت الله . (أذن الله أن ترفع ، ويذكر فيها اسمه ، يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) وقد قال تعالى : (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر ، وأقام الصلاة ، وآتى الزكاة ، ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين) .

وأما القبور التي في المشاهد وغيرها ، فالسنة لمن زارها أن يسلم على الميت ، ويدعو له بمنزلة الصلاة على الجنائز ، كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم أصحابه أن يقولوا إذا زاروا القبور : « السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإنا إن شاء الله بكم عن قريب لاحقون » ورحم الله المستقدمين منا ومنكم ، والمستأخرين

نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا نجعلنا مجرماً ، ولا تقتلنا بغير
إذنك ، ولا تجعلنا ملوماً وأخبراً ، ولا تجعلنا مبرأين من الدين ، ولا تغفر لنا
وإخواننا ذنوبنا ، ولا ترحمنا ، ولا تجعلنا من الخاسرين .

وأما التمسح بالقبر ، أو الصلاة عنده ، أو قصده لأجل الدعاء
عنده ، معتقداً أن الدعاء هناك أفضل من الدعاء في غيره ، أو النذر
له ونحو ذلك ، فليس هذا من دين المسلمين ، بل هو مما أحدث من
البدع القبيحة ، التي هي من شعب الشرك ، والله أعلم وأحكم .

وسئل

عمن يقرأ القرآن العظيم ، أو شيئاً منه ، هل الأفضل أن يهدي
ثوابه لوالديه ، ولموتى المسلمين ؟ أو يجعل ثوابه لنفسه خاصة ؟

فأجاب : أفضل العبادات ما وافق هدي رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وهدي الصحابة ، كما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
كان يقول في خطبته : « خير الكلام كلام الله ، وخير الهدي هدي
محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة » . وقال صلى الله عليه
وسلم : « خير القرون قرني ، تم الدين يلونهم » .

وقال ابن مسعود : من كان منكم مستأفياً فليستن بمن قد مات ؛

فان الحي لا تؤمن عليه الفتنة ، أولئك أصحاب محمد .

فاذا عرف هذا الأصل . فالأمر الذي كان معروفاً بين المسلمين في القرون المفضلة ، أنهم كانوا يعبدون الله بأنواع العبادات المشروعة ، فرضها ونفلها ، من الصلاة ، والصيام ، والقراءة ، والذكر ، وغير ذلك وكانوا يدعون للمؤمنين والمؤمنات ، كما أمر الله بذلك لأحيائهم ، وأمواتهم ، في صلاتهم على الجنازة ، وعند زيارة القبور ، وغير ذلك .

وروي عن طائفة من السلف عند كل ختمه دعوة مجابة ، فاذا دعا الرجل عقيب الحسم لنفسه ، ولوالديه ، ولمشائخه ، وغيرهم من المؤمنين والمؤمنات ، كان هذا من الجنس المشروع . وكذلك دعاؤه لهم في قيام الليل ، وغير ذلك من مواطن الاجابة .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أمر بالصدقة على الميت ، وأمر أن يصام عنه الصوم . فالصدقة عن الموتي من الأعمال الصالحة ، وكذلك ما جاءت به السنة في الصوم عنهم . وبهذا وغيره احتج من قال من العلماء إنه يجوز إهداء ثواب العبادات المالية ، والبدنية الى موتى المسلمين . كما هو مذهب أحمد ، وأبي حنيفة ، وطائفة من أصحاب مالك ، والشافعي .

فاذا اهدى ميت ثواب صيام ، أو صلاة ، أو قراءة ، جاز ذلك ،

وأكثر أصحاب مالك ، والشافعي يقولون : إنما يشرع ذلك في العبادات للمالية ، ومع هذا فلم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعا ، وصاموا ، وحجوا ، أو قرأوا القرآن . يهدون ثواب ذلك لموتاهم المسلمين ، ولا لخصوصهم ، بل كان عادتهم كما تقسم ، فلا ينبغي للناس أن يعدلوا عن طريق السلف ، فانه أفضل وأكمل . والله أعلم .

وسئل

عن « هل سبعين ألف مرة ، وأهداء للميت ، يكون براءة للميت من النار » حديث صحيح ؟ أم لا ؟ وإذا هلل الانسان وأهداه الى الميت يصل إليه ثوابه ، أم لا ؟

فأجاب : إذا هلل الانسان هكذا : سبعون ألفاً ، أو أقل ، أو أكثر . وأهديت إليه نفعه الله بذلك ، وليس هذا حديثاً صحيحاً ، ولا ضعيفاً . والله أعلم .

وسئل

عن قراءة أهل الميت تصل إليه ؟ والتسبيح والتحميد ، والتهليل والتكبير ، إذا أهداه الى الميت يصل إليه نوابها أم لا ؟

فأجاب : يصل الى الميت قراءة أهله ، وتسبيحهم ، وتكبيرهم ، وسائر ذكركم لله تعالى ، إذا أهدوه الى الميت ، وصل إليه ، والله أعلم .

وسئل

هل القراءة تصل الى الميت من الولد أولا ؟ على مذهب الشافعي

فأجاب : أما وصول ثواب العبادات البدنية : كالقراءة ، والصلاة ، والصوم ، فمذهب أحمد ، وأبي حنيفة ، وطائفة من أصحاب مالك ، والشافعي ، الى أنها تصل ، ومذهب أكثر أصحاب مالك ، والشافعي ، الى أنها لا تصل ، والله أعلم .

وبئس رحم الله

عمن ترك والديه كفاراً . ولم يعلم هل أسلموا ؟ هل يجوز
أن يدعو لهم ؟

فأجاب : الحمد لله . من كان من أمة أصلها كفار لم يجوز أن
يستغفر لأبويه ، إلا أن يكونا قد أسلما . كما قال تعالى : (ما كان
للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من
بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) .

باب زيارة القبور

سئل رحمه الله

عن المشروع في زيارة القبور ؟

فأجاب : أما زيارة القبور : فهي على وجهين : شرعية ، وبدعية .

فالشرعية : مثل الصلاة على الجنازة ، والمقصود بها الدعاء للميت كما يقصد بذلك الصلاة على جنازته . كما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزور أهل البقيع ، ويזור شهداء أحد ، ويعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العاقبة . اللهم لا تحرمننا أجرهم ، ولا تفتنا بغيرهم ، واغفر لنا ولهم » .

وهكذا كل ما فيه دعاء للمؤمنين من الأنبياء وغيرهم : كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والسلام . كما في الصحيح عنه أنه قال :

« إذا سمعتم المؤذن فقولوا : مثل ما يقول ، ثم صلوا على ، فانه من صلى علي مرة واحدة صلى الله عليه بها عشراً ، ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا ذلك العبد ، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له شفاعتي يوم القيامة . وما من مسلم يسلم علي إلا رد الله علي روحي حتى أرد عليه السلام » .

وأما الزيارة البدعية : وهي زيارة أهل الشرك ، من جنس زيارة النصارى . الذين يقصدون دعاء الميت ، والاستعانة به ، وطلب الحاجج عنده ، فيصلون عند قبره ، ويدعون به ، فهذا ونحوه لم يفعله أحد من الصحابة ، ولا أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا استجبه أحد من سلف الأمة ، وأئمتها ، بل قد سد النبي صلى الله عليه وسلم « باب الشرك » . في الصحيح أنه قال في مرض موته : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما فعلوا قالت عائشة — رضي الله عنها — ولولا ذلك لا برز قبره . لكن كره ان يتخذ مسجداً . وقال قبل أن يموت بخمس : « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فاني أنهاكم عن ذلك » .

فالزيارة الأولى من جنس عبادة الله ، والاحسان الى خلق الله .

وذلك من جنس الزكاة التي أمر الله بها .

والثاني : من جنس الإنشراك بالله ، والظلم في حق الله ، وحق عباده ، وفي الصحيح من أني صلى الله عليه وسلم أنه لما أنزل الله تعالى : (الذين آمنوا ولم يلبسوا أئمانهم بظلم) شق ذلك على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : أيما لم يظلم نفسه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما هو الشرك ، ألم تسمعوا قول العبد السالم : (ان الشرك لظلم عظيم) » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد » . وقد قال الله تعالى : (وقالوا لا تدرن آلهتكم . ولا تدرن وداً ولا سواها ولا يغوث ويعوق ونسرا) . قال طائفة من السلف : هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح . فلما ماوا عكفوا على قبورهم ، وصوروا تماثيلهم فكان هذا أول عادة الأوثان ، وهذا من جنس دين النصاري ولم يكن الصحابة — رضي الله عنهم — والتابعون يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم . لا غير . بل كره الأئمة وقوف الانسان عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم للدعاء ، وقالوا هذه بدعة لم يفعلها الصحابة والتابعون ، بل كبراً بملكون عليه ، وعلى صاحبيه ، ثم يذهبون .

وكان عبد الله بن عمر إذا دخل المسجد يقول : السلام عليك يا رسول الله ! السلام عليك يا أبا بكر ! السلام عليك يا أباة ، ثم ينصرف . وقد نص عليه مالك ، وغيره من الأئمة ، ونص أبو يوسف . وغيره من العلماء على أنه ليس لأحد أن يسأل الله : بلوق ، إلا النبي ، ولا الملائكة ولا غيرهم .

وقد أصاب المسلمين جذب وشدة ، وكانوا يدعون الله ، ويستسقون ويدعون على الأعداء ويستنصرون ، ويتوسلون بدعاء الصالحين ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « وهل تصرون وترزقون إلا بضعفائكم : بدعائهم ، وصلاتهم ، وإخلاصهم » . ولم يكونوا يقصدون الدعاء عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا صالح ، ولا الصلاة عنده ، ولا طلب الحوائج منه ، ولا الأقسام على الله به ، مثل أن يقول القائل : أسألك بحق فلان ، وفلان ؛ بل كل هذا من البدع المحدثه . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « خير القرون القرن الذي بعثت فيه ، ثم الذين يلونهم » . وقد اتفق المسلمون على أن أنحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خير طباق الأمة .

وسئل الشيعة عن الزيارة ؟

فأجاب : أما الاختلاف إلى القبر بعد الدفن فليس بمستحب ، وإنما المستحب عند الدفن ان يقام على قبره ، ويدعى له بالتثيت . كما روى أبو داود في سننه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه كان إذا دفن الرجل من أصحابه يقوم على قبره ، ويقول : سلوا له التثيت ، فانه الآن يسأل » . وهذا من معنى قوله : (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره) فانه لما نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المنافقين ، وعن القيام على قبورهم ، كان دليل الخطاب ان المؤمن يصلي عليه قبل الدفن ، ويقام على قبره بعد الدفن .

فزيارة الميت المشروعة بالدعاء ، والاستغفار هي من هذا القيام المشروع .

وسئل

عن الأحياء إذا زاروا الأموات هل يعلمون بزيارتهم ؟ وهل يعلمون بالليت إذا مات من قرابتهم ، أو غيره ؟ .

فأجاب : الحمد لله . نعم قد جاءت الآثار بتلاقيهم ، وتساؤلهم ، وعرض أعمال الأحياء على الأموات . كما روى ابن المبارك عن أبي أيوب الأنصاري : قال : « إذا قبضت نفس المؤمن تلقاها الرحمة من عباد الله ، كما يتلقون البشير في الدنيا ، فيقبلون عليه ويسألونه ، فيقول بعضهم لبعض : أنظروا أنا كم يستريح ، فانه كان في كرب شديد . قال : فيقبلون عليه ، ويسألونه ما فعل فلان وما فعلت فلانة ، هل تزوجت ، الحديث .

وأما علم الميت بالحي إذا زاره ، وسلم عليه ، ففي حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما من أحد يمر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه ، إلا عرفه ، ورد عليه السلام » . قال ابن المبارك : ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وصححه عبد الحق صاحب الأحكام .

وأما ما أخبر الله به من حياة الشهيد ، ورزقه ، وما جاء في الحديث الصحيح من دخول أرواحهم الجنة ، فذهب طوائف الى ان ذلك مختص بهم دون الصديقين ، وغيرهم . والصحيح الذي عليه الأئمة ، وجماهير أهل السنة : ان الحياة ، والرزق ، ودخول الأرواح الجنة ، ليس مختصاً بالشهيد . كما دلت على ذلك النصوص الثابتة ، ويختص الشهيد بالذكر ، لكون الظان يظن أنه يموت ، فينكل عن الجهاد فأخبر بذلك ليزول المانع من الاقدام على الجهاد ، والشهادة .

كما نهى عن قتل الاولاد خشية الاملاق ؛ لانه هو الواقع . وان كان قتلهم لا يجوز مع عدم خشية الاملاق .

وسئل شيخ الإسلام

ومفتي الانام ، العالم ، العامل ، الزاهد ، الورع ، ناصر السنة ، وقامع البدعة ، تقي الدين ابو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني — رحمه الله تعالى — عن الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله زوارات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج » هل هو منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فانها تذكركم الآخرة » ؟ أم لا ؟ وهل صح الحديث الأول أم لا ؟ وهل يحرم على النساء زيارة القبور ؟ أم يكره ؟ أم يستحب ؟

وإذا قيل : بالكراهة . هل تكون كراهة تحريم ؟ أم تنزيه ؟ وهل صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من زار قبري وجبت له شفاعتي » . أم لا ؟ وهل صح في فضل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم شيء من الأحاديث ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . أما زيارة القبور فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان قد نهى عنها نهياً عاماً ، ثم أذن

في ذلك . فقال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . فانها تذكركم الآخرة » وقال صلى الله عليه وسلم : « استأذنت ربي في أن أزور قبر أُمي ، فأذن لي ، واستأذنت في أن أستغفر لها ، فلم يأذن لي ، فزوروا القبور ، فانها تذكركم الآخرة » . وهنا مسألتان :

إحداها : متفق عليها ، والأخرى متنازع فيها .

فأما الأولى : فان الزيارة تنقسم إلى قسمين : زيارة شرعية ، وزيارة بدعية .

فالزيارة الشرعية : السلام على الميت ، والدعاء له ، بمنزلة الصلاة على جنازته ، كما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا : « السلام عليكم أهل الديار من المسلمين ، والمؤمنين ، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم ، والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم » وهذا الدعاء يروى بعضه في بعض الأحاديث ، وهو مروي بعدة ألفاظ . كما رويت ألفاظ التشهد وغيره وهذه الزيارة هي التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعلها إذا خرج لزيارة قبور أهل البقيع .

وأما الزيارة البدعية : فمن جنس زيارة اليهود والنصارى ، وأهل

البدع ، الذين يتخذون قبور الأنبياء والصالحين مساجد ، وقد استفاض
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكتب الصحاح وغيرها أنه قال عند
موته : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر
ما فعلوا » قالت عائشة — رضي الله عنها — : ولولا ذلك لأبرز قبره
ولكن كره أن يتخذ مسجداً . وثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه
وسلم أنه قال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا
فلا تتخذوا القبور مساجد ، فإني أنهاكم عن ذلك » .

فالزيارة البدعية مثل قصد قبر بعض الأنبياء والصالحين للصلاة عنده
أو الدعاء عنده ، أو به ، أو طلب الخواص منه ، أو من الله تعالى
عند قبره ، أو الاستغاثة به ، أو الاقسام على الله تعالى به ، ونحو ذلك
هو من البدع التي لم يفعلها أحد من الصحابة ، ولا التابعين لهم بإحسان
ولا سن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من خلفائه
الراشدين ، بل قد نهى عن ذلك أئمة المسلمين الكبار .

والحديث الذي يرويه بعض الناس « إذا سألت الله فاسأله بجاهي »
هو من المكنويات التي لم يروها أحد من علماء المسلمين ، ولا هو في
شيء من كتب الحديث بمنزلة ما يروونه من قوله : « لو أحسن أحدكم
ظنه بحجر لنفعه الله به » فان هذا أيضاً من المكنويات .

وقد نص غير واحد من العلماء على أنه لا يقسم على الله بمخلوق
 لاني ولا غيره ، فمن ذلك ما ذكره أبو الحسين القدوري في « كتاب
 شرح الكرخي » عن بشر بن الوليد قال : سمعت أبا يوسف قال :
 قال أبو حنيفة : لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به ، واكره أن
 يقول : بمعاد العز من عرشك ، وبحق خلقك . وهو قول أبي يوسف ،
 وقال أبو يوسف : بمعاد العز من عرشه : هو الله تعالى ، فلا
 أكره هذا . واكره بحق فلان ، وبحق أنبيائك ، ورسلك ، وبحق
 البيت ، والمشرع الحرام .

قال القدوري شارح الكتاب : للسألة بخلق لا تجوز : لأنه لاحق
 للمخلوق على الخالق ، فلا يجوز ، يعني : وفاقا .

قلت : وأما الاستشفاع إلى الله تعالى به ، وهو طلب الشفاعة
 منه ، والتوسل إلى الله بدعائه وشفاعته ، وبالإيمان به ، وبمحبه وطاعته
 والتوجه إلى الله تعالى بذلك ، فهذا مشروع باتفاق المسلمين ، كما جاءت
 بذلك الأحاديث الصحيحة .

وقد ثبت في صحيح البخاري عن أبي حميد الساعدي — رضي
 الله عنه — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا ألفين أحكم
 يجيء يوم القيامة فيقول : يا رسول الله ! أغثنى ، فأقول : لا أملك

لك من الله شيئاً ، قد أبلغتك » . وفي الصحيح أنه قال صلى الله عليه وسلم : « يا فاطمة بنت محمد ! لا أغني عنك من الله شيئاً ، يا عباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ! لا أغني عنك من الله شيئاً ، يا صفية عممة رسول الله ! لا أغني عنك من الله شيئاً ، سلوني من مالي ما شئتم » وقال ذلك لعشيرته الأقربين .

وروي أنه قال : « غير أن لكم رحماً سأبليها ببلالها » فبين صلى الله عليه وسلم ما هو موافق لكتاب الله من أنه ليس عليه إلا البلاغ المبين ، وأما الجزاء بالثواب والعقاب ، فهو إلى الله تعالى . كما قال تعالى (قل : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم وإن تطيعوه تهتدوا . وما على الرسول إلا البلاغ المبين) وهو صلى الله عليه وسلم قد بلغ البلاغ المبين ، قد بلغ الرسالة ، وأشهد الله على أمة أنه بلغهم ، كما جعل في حجة الوداع يقول : « ألا هل بلغت ؟ فيقولون : نعم ! فيرفع إصبعه إلى السماء ، وينكبها إليهم ، ويقول : اللهم أشهد » رواه مسلم في صحيحه .

وأما إجابة الداعي ، وتفريج الكربات ، وقضاء الحاجات ، فهذا لله سبحانه وتعالى وحده لا يشركه فيه أحد .

ولهذا فرق الله سبحانه في كتابه بين ما فيه حق للرسول ، وبين

ما هو الله وحده ، كما في قوله تعالى : (ومن يطع الله ورسوله . ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون) فين سبحاته ما يستحقه الرسول من الطاعة : فانه من يطع الرسول فقد أطاع الله . وأما الخشية والتقوى فجعل ذلك له سبحاته وحده ، وكذلك قوله : (ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله . وقالوا : حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله . إنا إلى الله راغبون) فجعل الإيتاء لله والرسول . كما في قوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) . وأما التوكل والرغبة فله وحده . كما في قوله تعالى : (وقالوا حسبنا الله) . ولم يقل ورسوله . وقال : (إنا إلى الله راغبون) ولم يقل : وإلى الرسول ، وذلك موافق لقوله تعالى : (فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) .

فالعبادة والخشية والتوكل والدعاء والرجاء والخوف لله وحده ، لا يشركه فيه أحد ، وأما الطاعة والمحبة والارضاء : فعليها أن تطيع الله ورسوله ، ونحب الله ورسوله ، ونرضي الله ورسوله : لأن طاعة الرسول طاعة لله ، وإرضاءه إرضاء لله ، وحب من حب الله .

وكثير من أهل الضلال من الكفار وأهل البدع بدلوا الدين ، فان الله تعالى جعل الرسل صلوات الله وسلامه عليهم وسائط في تبليغ أمره ونهيه ، ووعدهم ووعدهم ، فليس لأحد طريق إلى الله إلا متابعة

الرسول ، بفعل ما أمر ، وترك ما حذر .

ومن جعل إلى الله طريقاً غير متابعة الرسول للخاصة والعامة فهو كافر بالله ورسوله : مثل من يزعم ان من خواص الأولياء أو العلماء أو الفلاسفة أو أهل الكلام أو الملوك من له طريق إلى الله تعالى غير متابعة رسوله ، ويذكرون في ذلك من الأحاديث المفتراة ما هو أعظم الكفر والكذب . كقول بعضهم : إن الرسول صلى الله عليه وسلم استأذن على أهل الصفة ، فقالوا : اذهب إلى من أنت رسول إليه . وقال بعضهم : إنهم أصبحوا ليلة المعراج ، فأخبروه بالسر الذي تاجاه الله به ، وأن الله أعلمهم بذلك بدون اعلام الرسول . وقول بعضهم : إنهم قاتلوه في بعض الغزوات مع الكفار ، وقالوا : من كان الله معه كنا معه ، وأمثال ذلك من الأمور التي هي من أعظم الكفر ، والكذب .

ومثل احتجاج بعضهم بقصة الخضر وموسى عليه السلام : على أن من الأولياء من يستغنى عن محمد صلى الله عليه وسلم ، كما استغنى الخضر عن موسى ، ومثل قول بعضهم : ان خاتم الأولياء له طريق إلى الله ، يستغنى به عن خاتم الأنبياء ، وأمثال هذه الأمور التي كثرت في كثير من المنتسبين إلى الزهد والفقر ، والتصوف والكلام والفلسف . وكفر هؤلاء قد يكون من جنس كفر اليهود والنصارى ، وقد يكون

أعظم ، وقد يكون أخف بحسب أحوالهم .

والله سبحانه لم يجعل له أحداً من الأنبياء والمؤمنين واسطه في شيء من الربوبية ، والألوهية ، مثل ما ينفرد به من الخلق والرزق ، وإجابة الدعاء والنصر على الأعداء ، وقضاء الحاجات ، وتفريج الكربات ؛ بل غاية ما يكون العبد سيئاً : مثل أن يدعو أو يشفع ، والله تعالى يقول : (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) ويقول : (ولا يشفعون إلا لمن ارتضى) ويقول : (وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى) وقال تعالى : (قل ادعوا الذين زعمتم من بونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً . أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رجته ويخافون عذابه ، إن عذاب ربك كان محذوراً) قال طائفة من السلف : كان أقوام يدعون الملائكة والأنبياء ، فهام الله عن ذلك . في قوله تعالى : (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ، ثم يقول للناس : كونوا عباداً لي من دون الله ، ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب . وبما كنتم تدرسون ، ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ، أياً أمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون) فبين سبحانه أن اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً كفر . ولهذا كان الناس في الشفاعة على ثلاثة أقسام :

فالمشركون أثبتوا الشفاعة ، التي هي شرك ؛ كشفاعة المخلوق عند المخلوق ، كما يشفع عند الملوك خواصهم لحاجة الملوك الى ذلك . فيسألونهم بغير إذنتهم ، وتجبب الملوك سؤلهم لحاجتهم إليهم ، فالذين أثبتوا مثل هذه الشفاعة عند الله تعالى مشركون كفار ؛ لأن الله تعالى لا يشفع عنده احد الا باذنه ، ولا يحتاج الى احد من خلقه ، بل من رحمته وإحسانه إجابة دعاء الشافعين ، وهو سبحانه أرحم بعباده من الوالدة بولدها . ولهذا قال تعالى : (مالكم من دونه من ولي ولا شفيع) وقال : (وأنذر به الذين يخافون ان يحشروا الى ربهم ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع) وقال تعالى : (أم اتخذوا من دون الله شفعاء ، قل : او لو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون ؟! قل : لله الشفاعة جميعاً) وقال تعالى عن صاحب « يس » : (أأتخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لا تغن عني شفاعتهم شيئاً ، ولا ينقذون إني اذا لفي ضلال مبين . إني آمنت بربكم فاسمعون) .

واما الخوارج والمعتزلة : فاتهم أنكروا شفاعة نبينا صلى الله عليه وسلم في اهل الكبار من امته ، وهؤلاء مبتدعة ضلال ، مخالفون للسنة المستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولاجماع خير القرون .

والقسم الثالث : هم اهل السنة والجماعة ، وهم سلف الأمة وأئمتها ومن تبعهم باحسان ، اثبتوا ما أثبتته الله في كتابه ، وسنة رسوله صلى

الله عليه وسلم ونفوا ما نفاه الله في كتابه وستة رسوله . فالشفاعة التي أثبتوها هي التي جاءت بها الأحاديث . كشفاعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، إذا جاء الناس الى آدم ، ثم نوح ، ثم إبراهيم ، ثم موسى ، ثم عيسى ، ثم يأتيونه عليه السلام ، قال : « فأذهب الى ربي ، فإذا رأيت ربي خررت له ساجداً ، فأحمد ربي بحامد يفتحها علي ، لا احسنها الآن » فيقول : اي محمد ! ارفع رأسك ، وقل : يسمع ، وسل تعط ، واشفع تشفع ، فهو يأتي ربه سبحانه ، فيبدأ بالسجود والتاء عليه ، فإذا اذن له في الشفاعة شفع ، يأتي هو وامي صلى الله عليه وسلم .

واما الشفاعة التي نفاها القرآن كما عليه المشركون والنصارى ، ومن ضاهاهم من هذه الأمة ، فينفيا اهل العلم والایمان ، مثل انهم يطلبون من الأنبياء والصالحين الغائبين والميتين قضاء حوائجهم ويقولون : انهم اذا ارادوا ذلك قضوها ، ويقولون : انهم عند الله تعالى كخواص الملوك عند الملوك ، يشفعون بغير اذن الملوك ، ولهم على الملوك ادلال يقضون به حوائجهم ، فيجعلونهم لله تعالى بمنزلة شركاء الملك ، وبمنزلة اولاده . والله تعالى قد نزه نفسه للقدسة عن ذلك ، كما قال تعالى : (وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً . ولم يكن له شريك في الملك . ولم يكن له ولي من الدن وكبره تكثيراً) . ولهذا قال النبي صلى الله

عليه وسلم : « لا تطروني كما اطرت البطاركة ابن مريم ، فانما أنا عبد ، فقولوا : عبد الله ، ورسوله » . وهذه المسألة مبسطة في غير هذا الموضع .

و « الزيارة البدعية » هي من أسباب الشرك بالله تعالى ، ودعاء خلقه ، وإحداث دين لم يأذن به الله . و « الزيارة الشرعية » هي من جنس الاحسان الى الميت بالدعاء له ، كلاحسان إليه . بالصلاة عليه ، وهي من العبادات لله تعالى التي ينفع الله بها الداعي ، والمدعو له ، كالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم ، وطلب الوسيلة ، والدعاء لسائر المؤمنين : أحيائهم وأمواتهم .

وأما المسألة المتنازع فيها : فالزيارة المأذون فيها ، هل فيها إذن للنساء ، ونسخ للنهي في حقهن ؟ أو لم يأذن فيها ، بل هن منهيات عنها ؟ وهل النهي نهى تحريم ، أو تنزيه ؟ في ذلك للعلماء ثلاثة أقوال معروفة ، والثلاثة أقوال في مذهب الشافعي ، وأحمد أيضاً ، وغيرها . وقد حكي في ذلك ثلاث روايات عن أحمد . وهو نظير تنازعهم في تشييع النساء للجنائز ، وإن كان فيهم من يرخص في الزيارة دون التشييع ، كما اختار ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم .

فمن العلماء من اعتقد أن النساء مأذون لهن في الزيارة ، وأنه أذن

لهن كما أذن للرجال ، واعتقد أن قوله صلى الله عليه وسلم : « فزوروها فانها تذكركم الآخرة » خطاب عام للرجال والنساء . والصحيح أن النساء لم يدخلن في الاذن في زيارة القبور لعدة أوجه :

أحدها : أن قوله صلى الله عليه وسلم : « فزوروها » صيغة تذكير ، وصيغة التذكير إنما تناول الرجال بالوضع ، وقبد تناول النساء أيضاً على سبيل التغليب ، لكن هذا فيه قولان : قيل : إنه يحتاج الى دليل منفصل ، وحينئذ فيحتاج تناول ذلك للنساء الى دليل منفصل ، وقيل : انه يحمل على ذلك عند الاطلاق ، وعلى هذا فيكون دخول النساء بطريق العموم الضعيف ، والعام لا يعارض الأدلة الخاصة المستفيضة في نهى النساء ، كما سند كرهه إن شاء الله تعالى ، بل ولا ينسخها عند جمهور العلماء ، وإن علم تقدم الخاص على العام .

الوجه الثاني أن يقال : لو كان النساء داخلات في الخطاب ، لاستحب لهن زيارة القبور ، كما استحب للرجال عند الجمهور ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل بعلته تقتضي الاستحباب ، وهي قوله : « فانها تذكركم الآخرة » ولهذا تجوز زيارة قبور المشركين لهذه العلة كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه زار قبر أمه ، وقال : « استأذنت ربي في أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي ، واستأذنتني أن أزور قبرها فأذن لي ، فزوروا القبور فانها تذكركم الآخرة » .

وأما زيارته لأهل البقيع فذلك فيه أيضاً الاستغفار لهم والدعاء ، كما علم النبي صلى الله عليه وسلم أمته إذا زاروا قبور المؤمنين أن يسلموا عليهم ، ويدعوا لهم . فلو كانت زيارة القبور مأذوناً فيها للنساء لا استحب لهن ، كما استحب للرجال ، لما فيها من الدعاء للمؤمنين ، وتذكر الموت . وما علمنا أن أحداً من الأئمة استحب لهن زيارة القبور ولا كان النساء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين يخرجن إلى زيارة القبور ، كما يخرج الرجال .

والذين رخصوا في الزيارة اعتمدوا على ما يروى عن عائشة — رضي الله عنها — أنها زارت قبر أخيها عبد الرحمن ، وكان قد مات في غيبتها . وقالت : لو شهدتك لما زرتك . وهذا يدل على أن الزيارة ليست مستحبة للنساء ، كما تستحب للرجال ، إذ لو كان كذلك لاستحب لها زيارته ، كما تستحب للرجال زيارته ، سواء شهدته أو لم تشهده .

وأيضاً فإن الصلاة على الجنائز أؤكد من زيارة القبور ، ومع هذا فقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء عن اتباع الجنائز ، وفي ذلك تقوية صلاتهن على الميت ، فإذا لم يستحب لهن اتباعها لما فيها من الصلاة والثواب ، فكيف بالزيارة ؟ !

الوجه الثالث أن يقال : غاية ما يقال في قوله صلى الله عليه وسلم « فزوروا القبور » خطاب علم ، ومعلوم أن قوله صلى الله عليه وسلم « من صلى على جنازة فله قيراط ، ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان » هو أدل على العموم من صيغة التذكير ، فإن لفظ : « من » يتناول الرجال والنساء باتفاق الناس ، وإن خالف فيه من لا يدري ما يقول . ولفظ « من » أبلغ صيغ العموم ، ثم قد علم بالأحاديث الصحيحة أن هذا العموم لم يتناول النساء ، لشيء النبي صلى الله عليه وسلم لهن عن اتباع الجنائز ، سواء كان نهي تحريم أو تنزيه . فإذا لم يدخلن في هذا العموم ، فكذلك في ذلك بطريق الأولى ، وكلاهما من جنس واحد ، فإن تشييع الجنازة من جنس زيارة القبور . قال الله تعالى : (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ، ولا تقم على قبره) فهي نهي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة على المنافقين ، وعن القيام على قبورهم .

وكان دليل الخطاب وموجب التعليل يقتضي أن المؤمنين يصلون عليهم ، ويقام على قبورهم . وذلك كما قال أكثر المفسرين : هو القيام بالدعاء والاستغفار ، وهو مقصود زيارة قبور المؤمنين ، فإذا كان النساء لم يدخلن في عموم اتباع الجنائز ، مع ما في ذلك من الصلاة على الميت ، فلأن لا يدخلن في زيارة القبور التي غايتها دون الصلاة عليه

بطريق الأولى ، بخلاف ما إذا أمكن النساء أن يصلين على الميت
بلا اتباع ، كما يصلين عليه في البيت ، فإن ذلك بمنزلة الدعاء له ،
والاستغفار في البيت .

وإذا قيل مفسدة الاتباع للجنائز أعظم من مفسدة الزيارة ؛ لأن
المصيبة حديثة ، وفي ذلك أذى للميت ، وفتنة للحي بأصواتهن ،
وصورهن . قيل : ومطلق الاتباع أعظم من مصلحة الزيارة ؛ لأن في
ذلك الصلاة عليه التي هي أعظم من مجرد الدعاء ؛ ولأن المقصود
بالاتباع الحمل والدفن ، والصلاة فرض على الكفاية ، وليس شيء من
الزيارة فرضاً على الكفاية — وذلك الفرض يشترك فيه الرجال والنساء
بحيث لو مات رجل وليس عنده إلا نساء لكان حمله ودفنه والصلاة
عليه فرضاً عليهن ، وفي تغسيلهن للرجال نزاع وتفصيل . وكذلك إذا
تعذر غسل الميت هل ييمم ؟ فيه نزاع معروف ، وهو قولان في مذهب
أحمد وغيره — فإذا كان النساء منهيات عما جئسه فرض على الكفاية ،
ومصلحته أعظم إذا قام به الرجال ، فما ليس بفرض على أحد أولى .

وقول القائل : مفسدة التشيع اعظم : ممنوع ؛ بل إذا رخص
للمرأة في الزيارة كان ذلك مظنة تكرير ذلك ، فتعظم فيه المفسدة ،
ويتجدد الجزع ، والأذى للميت ، فكان ذلك مظنة قصد الرجال لهن
والافتتان بهن ، كما هو الواقع في كثير من الأمصار ، فانه يقع بسبب

بزيارة النساء القبور من الفتنة والفواحش والفساد ما لا يقع شيء منه عند اتباع الجنائز .

وهذا كله يبين ان جنس زيارة النساء أعظم من جنس اتباعهن ، وأن نهي الاتباع اذا كان نهي تنزيه لم يمنع ان يكون نهي الزيارة نهي تحريم ، وذلك ان نهي المرأة عن الاتباع قد يتعذر لفرط الجزع ، كما يتعذر تسكينهن لفرط الجزع ايضاً ، فاذا خفف هذه القوة المقتضى لم يلزم تخفيف ما لا يقوى للمقتضى فيه . وإذا عفا الله تعالى للعبد عما لا يمكن تركه الا بمشقة عظيمة لم يلزم ان يعفو له عما يمكنه تركه بدون هذه المشقة الواجبة .

الوجه الرابع : ان يقال : قد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريقين : انه لعن زوارات القبور ، فعن ابي هريرة — رضي الله عنه — « أن النبي صلى الله عليه وسلم : لعن زائرات القبور » ، رواه الامام احمد ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما : « ان النبي صلى الله عليه وسلم : لعن زائرات القبور » ، والمتخذين عليها المساجد والسرج » ، رواه الامام احمد ، وابو داود ، والنسائي ، والترمذي وحسنه ، وفي نسخ صحيحه ، ورواه ابن ماجه من ذكر الزيارة .

فان قيل : الحديث الأول رواه عمر بن ابي سلمة ، وقد قال فيه علي بن المديني تركه شعبة ، وليس بذلك ، وقال ابن سعد كان كثير الحديث ، وليس يحتاج بحديثه . وقال السعدي والنسائي ليس بقوي الحديث . والثاني فيه ابو صالح باذام ، مولى ام هانيء ، وقد ضعفوه . قال احمد : كان ابن مهدي ترك حديث ابي صالح ، وكان ابو حاتم يكتب حديثه ، ولا يحتاج به . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه تفسير ، وما اقل ماله في المسند ، ولم اعلم احداً من المتقدمين رضيه .

قلت : الجواب على هذا من وجوه :

احدها : ان يقال كل من الرجلين قد عدله طائفة من العلماء ، كما جرحه آخرون ، اما عمر فقد قال فيه احمد بن عبد الله العجلي : ليس به بأس ، وكذلك قال يحيى بن معين : ليس به بأس . وابن معين وابو حاتم من اصعب الناس تزكية .

واما قول من قال : تركه شعبة ، ففضاه انه لم يرو عنه . كما قال احمد بن حنبل لم يسمع شعبة من عمر بن ابي سلمة شيئاً ، وشعبة ، ويحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ومالك ، ونحوهم قد كانوا يتركون الحديث عن أناس لنوع شبهة بلغتهم ، لا توجب رد

أخبارهم ، فهم إذا رروا عن شخص كانت روايتهم تعديلا له . وأما ترك الرواية فقد يكون لشبهة لا توجب الجرح ، وهذا معروف في غير واحد قد خرج له في الصحيح .

وكذلك قول من قال : ليس بقوي في الحديث . عبارة لينة ، تقتضي أنه ربما كان في حفظه بعض التغير ، ومثل هذه العبارة لا تقتضي عندم تعمد الكذب ، ولا مبالغة في الغلط .

وأما ابو صالح : فقد قال يحيى بن سعيد القطان لم أر أحداً من أصحابنا ترك أبا صالح مولى أم هانئ ، وما سمعت أحداً من الناس يقول فيه شيئا ، ولم يتركه شعبة ولا زائدة ، فهذه رواية شعبة عنه تعديل له ، كما عرف من عادة شعبة . وترك ابن مهدي له لا يعارض ذلك ، فان يحيى بن سعيد اعلم بالعلل والرجال من ابن مهدي ، فان أهل الحديث متفقون على أن شعبة ويحيى بن سعيد أعلم بالرجال من ابن مهدي ، وأمثاله .

وأما قول ابي حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به . فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين ، وذلك أن شرطه في التعديل صعب ، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في جمهور أهل العلم .

وهذا كقول من قال : لا أعلم أنهم رضوه . وهذا يقتضي أنه ليس عندهم من الطبقة العالية ، ولهذا لم يخرج البخاري ومسلم له ، ولأمثاله . لكن مجرد عدم تخريجها للشخص لا يوجب رد حديثه . وإذا كان كذلك ، فيقال : إذا كان الجرح والمعدل من الأئمة ، لم يقبل الجرح الا مفسراً ، فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق .

الوجه الثاني : ان حديث مثل هؤلاء يدخل في الحسن الذي يحتاج به جمهور العلماء ، فاذا صححه من صححه كالترمذي وغيره ، ولم يكن فيه من الجرح الا ما ذكر ، كان أقل احواله ان يكون من الحسن .

الوجه الثالث : أن يقال قد روي من وجهين مختلفين : أحدهما عن ابن عباس ، والآخر عن أبي هريرة ، ورجال هذا ليس رجال هذا ، فلم يأخذه أحدهما عن الآخر . وليس في الاسنادين من يتهم بالكذب ، وإنما التضعيف من جهة سوء الحفظ ، ومثل هذا حجة بلا رب ، وهذا من أجود الحسن الذي شرطه الترمذي ، فانه جعل الحسن ما تعددت طرقه ، ولم يكن فيها متهم ، ولم يكن شاذاً : أي مخالفا لما ثبت بنقل الثقة . وهذا الحديث تعددت طرقه ، وليس فيه متهم ، ولا خالفه أحد من الثقة ، وذلك أن الحديث إنما يخاف فيه من شيئين : إما تعمد الكذب ، وإما خطأ الراوي ، فاذا كان من وجهين لم يأخذه أحدهما

عن الآخر ، وليس مما جرت العادة بأن يتفق تساوي الكذب فيه :
علم أنه ليس بكذب ؛ لا سيما إذا كان الرواة ليسوا من أهل الكذب .

وأما الخطأ فانه مع التعدد يضعف ، ولهذا كان أبو بكر وعمر
رضي الله عنهما يطلبان مع المحدث الواحد من يوافقه خشية الغلط ، ولهذا
قال تعالى في المرأتين (أن تضل إحداها فتذكر إحداها الأخرى)
هذا لو كانا عن صاحب واحد ، فكيف وهذا قد رواه عن صاحب ،
وذلك عن آخر ، وفي لفظ أحدهما زيادة على لفظ الآخر ، فهذا كله
ونحوه مما يبين أن الحديث في الأصل معروف .

فان قيل : فهب أنه صحيح ، لكنه منسوخ ، فان الأول ينسخه ،
ويدل على ذلك ما رواه الأثرم ، واحتج به أحمد في روايته ، ورواه
إبراهيم بن الحارث عن عبد الله بن أبي مليكة أن عائشة رضي الله
عنها أقبلت ذات يوم من المقابر ، فقلت لها : يا أم المؤمنين ! أليس
كان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن زيارة القبور ؟ قالت :
نعم ! كان نهى عن زيارة القبور ، ثم أمر بزيارتها . قيل : الجواب
عن هذا من وجوه :

أحدها : أنه قد تقدم الخطاب . بأن الاذن لم يتناول النساء ،
فلا يدخلن في الحكم الناسخ .

الثاني : خاص في النساء ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله زوارات القبور ، او زائرات القبور » وقوله : « فزوروها » بطريق التبع ، فيدخلن بعموم ضعيف إما أن يكون مختصاً بالرجال ، وإما أن يكون متناولاً للنساء ، والعام إذا عرف أنه بعد الخاص لم يكن ناسخاً له عند جمهور العلماء ، وهو مذهب الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين عنه وهو المعروف عند أصحابه ، فكيف إذا لم يعلم أن هذا العام بعد الخاص ، إذ قد يكون قوله : « لعن الله زوارات القبور » بعد إذنه للرجال في الزيارة ويدل على ذلك أنه قرنه بالمتخذين عليها المساجد والسرر ، وذكر هذا بصيغة التذكير التي تتناول الرجال ، ولعن الزائرات جعله مختصاً بالنساء . ومعلوم أن اتخاذ المساجد والسرر باق محكم ، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة ، فكذلك الآخر .

وأما ما ذكر عن عائشة رضي الله عنها ، فأحمد احتج به في إحدى الروايتين عنه ، لما أداه اجتهاده إلى ذلك ، والرواية الأخرى عنه تنافض ذلك ، وهي اختيار الحرق وغيره من قدماء أصحابه .

ولا حجة في حديث عائشة . فإن المحتج عليها احتج بالهي العام ، فدفع ذلك بان الهي منسوخ . وهو كما قالت رضي الله عنها ، ولم يذكر لها المحتج النهي المختص بالنساء الذي فيه لعن على الزيارة . يبين ذلك قولها : « قد أمر بزيارتها » فهذا يبين أنه أمر بها أمراً

يقتضي الاستحباب ، والاستحباب إنما هو ثابت للرجال خاصة ، ولكن عائشة بينت أن أمره الثاني نسخ نهي الأول ، فلم يصلح أن يحتج به وهو النساء على أصل الإباحة . ولو كانت عائشة تعتقد أن النساء مأمورات بزيارة القبور لكانت تفعل ذلك كما يفعله الرجال ، ولم تقل لأخيها : لما زرتك .

الجواب الثالث : جواب من يقول بالكراهة من أصحاب أحمد ، والشافعي ، وهو أنهم قالوا : حديث اللعن يدل على التحريم ، وحديث الاذن يرفع التحريم . وبقي أصل الكراهة . يؤيد هذا قول أم عطية : نهينا عن اتباع الجنائز ، ولم يعزم علينا . والزيارة من جنس الاتباع فيكون كلاهما مكروها غير محرم .

الجواب الرابع : جواب طائفة منهم : كاسحاق بن راهويه ، فاتهم يقولون : اللعن قد جاء بلفظ الزورات ، وهن المكثرات للزيارة ، فالمرء الواحدة في الدهر لا تتناول ذلك ، ولا تكون المرأة زائرة ، ويقولون : عائشة زارت مرة واحدة ، ولم تكن زوارة .

وأما القائلون بالتحريم : فيقولون قد جاء بلفظ « الزورات » ولفظ الزورات قد يكون لتعددهن ، كما يقال : فتحت الأبواب ، إذ لكل باب فتح يخصه ، ومنه قوله تعالى : (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها)

ومعلوم أن لكل باب فتحاً واحداً . قالوا : ولأنه لا ضابط في ذلك بين ما يحرم ، وما لا يحرم ، واللحن صريح في التحريم .

ومن هؤلاء من يقول : التشيع كذلك ، ويحتج بما روى في التشيع من التغليظ كقوله صلى الله عليه وسلم : « أرجعن مأزورات غير مأجورات ، فانكن تفتن الحي ، وتؤذين الميت » وقوله لفاطمة — رضي الله عنها — « أما إنك لو بلغت معهم الكدى لم تدخل الجنة ، حتى يكون كذا وكذا » وهذان يؤيدها ما ثبت في الصحيحين من أنه « نهى النساء عن اتباع الجنائز » . وأما قول أم عطية : ولم يعزم علينا . فقد يكون مرادها لم يؤكد النهي ، وهذا لا ينفي التحريم ، وقد تكون هي ظنت أنه ليس بنهي تحريم ، والحجة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا في ظن غيره .

الجواب الخامس : أن النبي صلى الله عليه وسلم علل الاذن للرجال بأن ذلك يذكر بالوت ، ويرقق القلب ، ويدمع العين ، هكذا في مسند أحمد . ومعلوم أن المرأة إذا فتح لها هذا الباب أخرجها الى الجزع والتدب والنياحة ، لما فيها من الضعف ، وكثرة الجزع ، وقلة الصبر .

وأيضاً فإن ذلك سبب لتأذي الميت بكائها ، ولافتان الرجال

بصوتها ، وصورتها ، . كما جاء في حديث آخر : « فانكبن تفتن الحي ،
وتؤذين الميت » ، وإذا كانت زيارة النساء مظنة وسياً للأمر المحرمة في
حقهن ، وحق الرجال ، والحكمة هنا غير مضبوطة ، فانه لا يمكن
ان يحد المقدار الذي لا يفضى الى ذلك ، ولا التمييز بين نوع ونوع .

ومن أصول الشريعة أن الحكمة اذا كانت خفية ، أو غير منتشرة
علق الحكم بمظنتها ، فيحرم هذا الباب سداً للثريعة ، كما حرم النظر الى
الزينة الباطنة لما في ذلك من الفتنة ، وكما حرم الخلوة بالأجنبية وغير
ذلك من النظر ، وليس في ذلك من المصلحة ما يعارض هذه المفسدة ،
فانه ليس في ذلك الا دعاؤها للميت ، وذلك ممكن في بيتها . ولهذا
قال الفقهاء : إذا علمت المرأة من نفسها أنها إذا زارت المقبرة بدا منها
ما لا يجوز من قول أو عمل ، لم تجز لها الزيارة بلا نزاع .

فصل

وأما الحديث المذكور في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فهو
ضعيف ، وليس في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم حديث حسن
ولا صحيح ، ولا روى أهل السنن المعروفة ، كسنن أبي داود ، والنسائي
وابن ماجه ، والترمذي ، ولا أهل المسانيد المعروفة ، كمسند أحمد ،

ونحوه ، ولا أهل المصنفات كوطأ مالك وغيره في ذلك شيئاً . بل عامة ما يروى في ذلك أحاديث مكذوبة موضوعة . كما يروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من زارني وزار أبي إبراهيم في عام واحد ضمنت له على الله الجنة » وهذا حديث موضوع ، كذب باتفاق أهل العلم .

وكذلك ما يروى أنه قال : « من زارني بعد مماتي ، فكأنما زارني في حياتي ، ومن زارني بعد مماتي ضمنت له على الله الجنة » ليس لشيء من ذلك أصل ، وإن كان قد روى بعض ذلك الدار قطنى ، والبزار في مسنده ، فمدار ذلك على عبد الله بن عمر العمري . أو من هو أضعف منه ، ممن لا يجوز أن يثبت بروايته حكم شرعى .

وانما اعتمد الأئمة في ذلك على ما رواه أبو داود في السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما من رجل يسلم علي إلا رد الله علي روحي ، حتى أرد عليه السلام » وكما في سنن النسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ان الله وكل بقبري ملائكة تبلغني عن أمتي السلام » فالصلاة والسلام عليه مما أمر الله به ورسوله ، فلهذا استحب ذلك العلماء .

ومما يبين ذلك أن مالكا — رحمه الله — كره أن يقول الرجل :

زرت قبر النبي صلى الله عليه وسلم . ومالك قد أدرك الناس من التابعين ، وم أعلم الناس بهذه المسألة . فدل ذلك على أنه لم تكن تعرف عندهم ألفاظ زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، ولهذا كره من كره من الأئمة أن يقف مستقبل القبر يدعو : بل وكره مالك وغيره أن يقوم للدعاء لنفسه هناك ، وذكر أن هذا لم يكن من عمل الصحابة والتابعين ، وأنه لا يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها .

وقد ذكروا في أسباب كراهته ، أن يقول زرت قبر النبي ، لأن هذا اللفظ قد صار كثير من الناس يريد به الزيارة البدعية ، وهي قصد الميت لسؤاله ، ودعائه ، والرغبة إليه في قضاء الحوائج ، ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس ، فهم يعنون بلفظ الزيارة مثل هذا ، وهذا ليس بمشروع باتفاق الأئمة ، فكره مالك أن يتكلم بلفظ يحمل يدل على معنى فاسد ، بخلاف الصلاة عليه والسلام فإن ذلك مما أمر الله به .

أما لفظ الزيارة في عموم القبور فقد لا يفهم منها مثل هذا المعنى ألا ترى إلى قوله : « فزوروا القبور . فانها تذكركم بالآخرة » مع زيارته لقبر أمه ، فإن هذا يتناول زيارة قبور الكفار ، فلا يفهم من ذلك زيارة الميت لدعائه وسؤاله ، والاستغاثة به ، ونحو ذلك مما يفعله أهل الشرك والبدع ؛ بخلاف ما إذا كان الزور معظما في الدين :

كالأنبياء ، والصالحين . فانه كثيراً ما يعنى بزيارة قبورهم هذه الزيارة البدعية والشركية ، فلماذا كرم مالك ذلك في مثل هذا . وإن لم يكره ذلك في موضع آخر ليس فيه هذه المفسدة .

فلا يمكن أحداً أن يروي بإسناد ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أصحابه شيئاً في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، بل الثابت عنه في الصحيحين ينقض المعنى الفاسد الذي ترويه الجهال بهذا اللفظ . كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تتخذوا قبوري عيداً ، وصلوا علي فان صلاتكم تبلغني حينما كنتم » . وقوله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا » قالت عائشة رضي الله عنها : ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجداً . وقوله صلى الله عليه وسلم : « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، فاني أنهاكم عن ذلك » وقوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم لا تجعل قبوري وتناً يعبد » . وأشبه هذه الأحاديث التي في الصحاح ، والسنن ، والكتب المعتمدة .

فكيف يعدل من له علم وإيمان عن موجب هذه النصوص الثابتة باتفاق أهل الحديث ، إلى ما يناقض معناها من الأحاديث التي لم يثبت منها شيئاً أحد من أهل العلم . والله سبحانه أعلم ، وصلى الله على محمد .

وسئل شيخ الإسلام - رحمه الله

عن زيارة النساء القبور : هل ورد في ذلك حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : « لعن الله زوارات القبور » رواه أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي ، وصححه . وعن ابن عباس رضي الله عنه قال : « لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوارات القبور ، والمتخذين عليها المساجد والسرج » رواه أهل السنن الأربعة : أبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه . وقال الترمذي حديث حسن ، وأخرجه أبو حاتم في صحيحه وعلى هذا العمل في أظهر قولي أهل العلم . أنه نهى زوارات القبور عن ذلك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، فإنها تذكركم الآخرة » .

فان قيل فاللهي عن ذلك منسوخ ، كما قال ذلك أهل القول الآخر . قيل : هذا ليس بجيد ؛ لأن قوله « كنت نهيتكم عن زيارة

القبور فزوروها ، هذا خطاب للرجال دون النساء . فإن اللفظ لفظ مذكر ، وهو مختص بالذكر ، أو متناول لغيرم بطريق التبع . فإن كان مختصاً بهم فلا ذكر للنساء ، وإن كان متاولاً لغيرم كان هذا اللفظ عاماً ، وقوله : « لعن الله زوارات القبور » خاص بالنساء دون الرجال ، ألا تراه يقول : « لعن الله زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج » فالذين يتخذون عليها المساجد والسرج لعنهم الله ، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً ، وأما الذين يزورون فأنما لعن النساء الزوارات دون الرجال ، وإذا كان هذا خاصاً ولم يعلم أنه متقدم على الرخصة كان متقدماً على العام عند أهل العلم ، كذلك لو علم أنه كان بعدها .

وهذا نظير قوله صلى الله عليه وسلم : « من صلى على جنازة فله قيراط » ، ومن تبعها حتى تدفن فله قيراطان » فهذا عام والنساء لم يدخلن في ذلك ، لأنه ثبت عنه في الصحيح أنه نهى النساء عن اتباع الجنائز . عن عبد الله بن عمر قال : سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى (نشيع) ميتاً ، فلما فرغنا انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وانصرفنا معه ، فلما توسطنا الطريق إذا نحن بإمرأة مقبلة ، فلما دنت إذا هي فاطمة ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أخرجك يا فاطمة من بيتك ؟ ! قالت : أتيت يا رسول الله ! أهل هذا

البيت فعزيتهم بميتهم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعلك بلغت معهم الكدى ، أما إنك لو بلغت معهم الكدى ما رأيت الجنة ، حتى يراها جد أهلك ، رواه أهل السنن ، ورواه أبو حاتم في صحيحه ، وقد فسر « الكدى » بالقبور . والله اعلم .

وسئل رحمه الله

هل الميت يسمع كلام زائره ، ويرى شخصه ؟ وهل تعاد روحه إلى جسده في ذلك الوقت ، أم تكون ترفرف على قبره في ذلك الوقت وغيره ؟ وهل تصل إليه القراءة والصدقة من ناحيته وغيره ، سواء كان من المال الموروث عنه وغيره ؟ وهل تجتمع روحه مع أرواح أهله وأقاربه الذين ماتوا قبله ، سواء كان مدفوناً قريباً منهم أو بعيداً ؟ وهل تنقل روحه إلى جسده في ذلك الوقت ، أو يكون بدنه إذا مات في بلد بعيد ؟ ودفن بها ينقل إلى الأرض التي ولد بها ، وهل يتأذى بكاء أهله عليه ؟ والمسئول من أهل العلم رضي الله عنهم الجواب عن هذه الفصول — فصلاً ، فصلاً — جواباً واضحاً ، مستوعباً لما ورد فيه من الكتاب والسنة ، وما نقل فيه عن الصحابة رضي الله عنهم ، وشرح مذاهب الأئمة والعلماء : أصحاب المذاهب ، واختلافهم ، وما الراجح من أقوالهم . مأجورين إن شاء الله تعالى .

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . نعم ! يسمع الميت في الجملة ، كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يسمع خفق نعالهم حين يولون عنه » . وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه ترك قتلى بدر ثلاثا ، ثم أتاها فقال : يا أبا جهل بن هشام ! يا أمية بن خلف ! يا عتبة بن ربيعة ! يا شية بن ربيعة ! هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً ؟ فإني وجدت ما وعدني ربي حقاً » فسمع عمر رضي الله عنه ذلك فقال : يا رسول الله ! كيف يسمعون ، وأنى يجيبون ، وقد جيفوا ؟ ! فقال : « والذي نفسي بيده ! ما أنت بأسمع لما أقول منهم ، ولكنهم لا يقدر أن يجيبوا » ثم أمر بهم فسحبوا في قلب بدر ، وكذلك في الصحيحين عن عبد الله بن عمر ، « أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على قلب بدر فقال : هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقاً ؟ وقال : إنهم يسمعون الآن ما أقول » .

وقد ثبت عنه في الصحيحين من غير وجه أنه كان يأمر بالسلام على أهل القبور . ويقول : « قولوا السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وأنا إن شاء الله بكم لاحقون ، ويرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين ، نسأل الله لنا ولكم العافية ، اللهم لا تحرمنا أجرهم ، ولا تفتنا بعدهم ، واغفر لنا ولهم » فهذا خطاب لهم ، وإنما يخاطب من يسمع . وروى ابن عبد البر عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه قال : « ما من رجل يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام » .

وفي السنن عنه أنه قال : « أكثروا من الصلاة علي يوم الجمعة ، ليلة الجمعة ، فان صلاتكم معروضة علي ، فقالوا : يا رسول الله ! وكيف تعرض صلاتنا عليك ؟ وقد أرمت — يعني صرت رميا — فقال : إن الله تعالى حرم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء » ، وفي السنن أنه قال : « إن الله وكل بقبري ملائكة يبلغوني عن أمتي السلام » .

فهذه النصوص وأمثالها تبين ان الميت يسمع في الجملة كلام الحي ولا يجب أن يكون السمع له دائماً ، بل قد يسمع في حال دون حال كما قد يعرض للحي فانه قد يسمع أحياناً خطاب من يخاطبه ، وقد لا يسمع لعارض يعرض له ، وهذا السمع سمع إدراك ، ليس يترتب عليه جزاء ، ولا هو السمع المنفي بقوله : (إنك لا تسمع الموتى) فان المراد بذلك سمع القبول والامثال . فان الله جعل الكافر كاليت الذي لا يستجيب لمن دعاه ، وكالبهائم التي تسمع الصوت ، ولا تفقه المعنى . فاليت وان سمع الكلام وفقه المعنى فانه لا يمكنه إجابة الداعي ، ولا امثال ما أمر به ، ونهى عنه ، فلا ينتفع بالأمر والنهي . وكذلك الكافر لا ينتفع بالأمر والنهي ، وان سمع الخطاب ، وفهم المعنى . كما

قال تعالى : (ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم) .

وأما رؤية الميت : فقد روي في ذلك آثار عن عائشة وغيرها .

فصل

وأما قول القائل : هل تعاد روحه إلى بدنه ذلك الوقت ، أم تكون ترفرف على قبره في ذلك الوقت وغيره ؟ فإن روحه تعاد الى البدن في ذلك الوقت . كما جاء في الحديث . وتعاد أيضاً في غير ذلك . وأرواح المؤمنين في الجنة كما في الحديث الذي رواه النسائي ، ومالك والشافعي ، وغيرهم : « أن نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعشه » وفي لفظ « ثم تأوي الى قناديل معلقة بالعرش » ومع ذلك فتصل بالبدن متى شاء الله ، وذلك في اللحظة بمنزلة نزول الملك ، وظهور الشعاع في الأرض ، وانتباه النائم .

وهذا جاء في عدة آثار ، أن الأرواح تكون في أقبية القبور ، قال مجاهد : الأرواح تكون على أقبية القبور سبعة أيام من يوم دفن الميت لا تفارقه ، فهذا يكون أحياناً ، وقال مالك بن أنس : بلغني ان الأرواح مرسله ، تذهب حيث شاءت . والله اعلم .

فصل

وأما « القراءة ، والصدقة » وغيرها من أعمال البر ، فلا نزاع بين علماء السنة والجماعة في وصول ثواب العبادات المالية ، كالصدقة والعق ، كما يصل إليه أيضاً الدعاء والاستغفار ، والصلاة عليه صلاة الجنازة ، والدعاء عند قبره .

وتنازعوا في وصول الأعمال البدنية : كالصوم ، والصلاة ، والقراءة . والصواب أن الجميع يصل إليه ، فقد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » وثبت أيضاً : « انه أمر امرأة ماتت أمها ، وعليها صوم ، أن تصوم عن أمها » . وفي المستند عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لعمر بن العاص : « لو ان أباك أسلم فتصدقت عنه ، أو صمت ، أو اعتقت عنه ، نفعه ذلك » وهذا مذهب أحمد ، وأبي حنيفة ، وطائفة من أصحاب مالك ، والشافعي .

وأما احتجاج بعضهم بقوله تعالى : (وان ليس للانسان إلا ما سعى) فيقال له قد ثبت بالسنّة للتواترة وإجماع الأمة : أنه يعلي

عليه ، ويدعى له ، ويستغفر له . وهذا من سعي غيره . وكذلك قد ثبت ما سلف من أنه ينتفع بالصدقة عنه ، والعق ، وهو من سعي غيره . وما كان من جوابهم في موارد الاجماع فهو جواب الباقيين في مواقع النزاع . وللتأس في ذلك أجوبة متعددة .

لكن الجواب المحقق في ذلك أن الله تعالى لم يقل : إن الانسان لا ينتفع الا بسعي نفسه ، وإنما قال : (ليس للانسان الا ما سعى) فهو لا يملك الا سعيه ، ولا يستحق غير ذلك . وأما سعي غيره فهو له ، كما ان الانسان لا يملك إلا مال نفسه ، ونفع نفسه . فمال غيره ونفع غيره هو كذلك للغير ؛ لكن اذا تبرع له الغير بذلك جاز .

وهكذا هذا اذا تبرع له الغير بسعيه نفعه الله بذلك ، كما ينفعه بدعائه له ، والصدقة عنه ، وهو ينتفع بكل ما يصل إليه من كل مسلم ، سواء كان من أقاربه ، أو غيرهم ، كما ينتفع بصلاة المصلين عليه ودعائهم له عند قبره .

فصل

وأما قوله : هل تجتمع روحه مع أرواح أهله وأقاربه ؟ ففي الحديث عن أبي أيوب الأنصاري وغيره من السلف ، ورواه أبو حاتم في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم « ان الميت إذا عرج بروحه تلقته الأرواح يسألونه عن الأحياء ، فيقول بعضهم لبعض : دعوه حتى يستريح ، فيقولون له : ما فعل فلان ؟ فيقول : عمل عمل صلاح ، فيقولون : ما فعل فلان ؟ فيقول : ألم يقدم عليكم ؟! فيقولون : لا ، فيقولون ذهب به إلى الهاوية . . ولما كانت أعمال الأحياء تعرض على الموتى ، كان أبو الدرداء يقول : « اللهم اني اعوذ بك أن اعمل عملا أخزى به عند عبد الله بن راحة » . فهذا اجتماعهم عند قدومه يسألونه فيجيهم .

وما استقرارهم فيحسب منازلهم عند الله ، فمن كان من المقربين كانت منزلته أعلى من منزلة من كان من اصحاب اليمين ؛ لكن الاعلى ينزل الى الاسفل ، والاسفل لا يصعد الى الاعلى ، فيجتمعون اذا شاء الله ، كما يجمعون في الدنيا مع تفاوت منازلهم ، ويتزاورون .

وسواء كانت المدافن متباعدة في الدنيا ، او متقاربة . قد تجتمع
الأرواح مع تباعد المدافن ، وقد تفترق مع تقارب المدافن ، يـدفن
المؤمن عند الكافر ، وروح هذا في الجنة ، وروح هذا في النار ،
والرجلان يكونان جالسين او نائمين في موضع واحد ، وقلب هذا
ينعم ، وقلب هذا يعذب . وليس بين الروحين اتصال . فالأرواح كما
قال النبي صلى الله عليه وسلم « جنود مجنـدة : فما تعارف منها ائتلف
وما تناكر منها اختلف »

والبدن لا ينقل الى موضع الولادة ، بل قد جاء : « ان الميت
يذر عليه من تراب حفرة ، ومثل هذا لا يجزم به ، ولا يحتاج به .
بل اجود منه حديث آخر فيه : « انه ما من ميت يموت في غير بلده
الا قيس له من مسقط رأسه الى منقطع أثره في الجنة » . والانسـان
يبعث من حيث مات ، وبدنه في قبره مشاهد ، فلا تدفع الشهادة ،
بظنون لا حقيقة لها ، بل هي مخالفة في العقل ، والنقل .

فصل

واما قول السائل : هل يؤذيه البكاء عليه ؟

فهذه مسألة فيها نزاع بين السلف والخلف ، العلماء . والصواب

أنه يتأذى بالبكاء عليه ، كما نطقت به الأحاديث الصحيحة من النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ان الميت يعذب ببكاء أهله عليه — وفي لفظ — من ينح عليه يعذب بما ينح عليه » وفي الحديث الصحيح ان عبد الله بن رواحة لما اغمي عليه جعلت اخته تدب ، وتقول : واعضداه ، واناصراه ، فلما أفاق قال : ما قلت لي شيئاً إلا قيل لي : أكذاك انت ؟

وقد انكر ذلك طوائف من السلف والخلف ، واعتقدوا ان ذلك من باب تعذيب الانسان بذنب غيره ، فهو مخالف لقوله تعالى : (ولا تزر وازرة وزر اخرى) ثم تنوعت طرقهم في تلك الأحاديث الصحيحة .

فمنهم من غلط الرواة لها ، كعمر بن الخطاب وغيره . وهذه طريقة عائشة ، والشافعي وغيرهما .

ومنهم من حمل ذلك على ما اذا اوصى به فيعذب على اوصائه ، وهو قول طائفة : كالزنى ، وغيره .

ومنهم من حمل ذلك على ما إذا كانت عاداتهم ، فيعذب على ترك النبي عن المنكر ، وهو اختيار طائفة : منهم جدي ابو البركات ، وكل

هذه الأقوال ضعيفة جداً .

والأحاديث الصحيحة الصريحة التي يرويها مثل عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وإبي موسى الأشعري، وغيرهم لا ترد بمثل هذا . وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها لها مثل هذا نظائر ترد الحديث بنوع من التأويل والاجتهاد لاعتقادها بطلان معناه، ولا يكون الأمر كذلك . ومن تدبر هذا الباب وجد هذا الحديث الصحيح الصريح الذي يرويه الثقة لا يرده أحد بمثل هذا الا كان مخطئاً .

وعائشة رضي الله عنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم لفظين — وهي الصادقة فيما نقلته — فزوت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « ان الله ليزيد الكافر عذاباً يبكاء اهله عليه » وهذا موافق لحديث عمر، فانه اذا جاز ان يزيده عذاباً يبكاء اهله، جاز ان يعذب غيره ابتداءً يبكاء اهله ؛ ولهذا رد الشافعي في مختلف الحديث هذا الحديث نظراً الى المعنى . وقال : الأشبه روايتها الأخرى : « انهم سيكون عليه ، وانه ليعذب في قبره »

والذين افروا هذا الحديث على مقتضاه، ظن بعضهم ان هذا من باب عقوبة الانسان بذنب غيره، وان الله يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد . واعتقد هؤلاء ان الله يعاقب الانسان بذنب غيره، فحوزوا

ان يدخلوا اولاد الكفار النار بذنوب آبائهم . وهذا وان كان قد
قاله طوائف منتسبة الى السنة ، فالذي دل عليه الكتاب والسنة ان
الله لا يدخل النار الا من عصاه . كما قال : (لأملأن جهنم منك ومن
تبعك منهم اجمعين) فلا بد ان يملأ جهنم من اتباع ابليس ، فاذا
امتألت لم يكن لغيرهم فيها موضع ، فمن لم يتبع ابليس لم يدخل النار .

وأطفال الكفار اصح الأقوال فيهم : أن يقال فيهم : الله اعلم بما
كانوا عاملين . كما قد اجاب بذلك النبي صلى الله عليه وسلم في
الحديث الصحيح . فطائفة من اهل السنة وغيرهم قالوا : انهم كلهم في
النار ، واختار ذلك القاضي ابو يعلى ، وغيره ، وذكر انه منصوص
من احمد ، وهو غلط على احمد . وطائفة جزموا انهم كلهم في الجنة ،
واختار ذلك ابو الفرج بن الجوزي ، وغيره ، واحتجوا بحديث فيه
رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم « لما رأى ابراهيم الخليل ، وعنده
أطفال المؤمنين ، قيل : يا رسول الله ! واطفال المشركين ؟ قال :
واطفال المشركين »

والصواب ان يقال فيهم : الله اعلم بما كانوا عاملين ، ولا يحكم
لمعين منهم بجنة ولا نار ، وقد جاء في عدة احاديث انهم يوم القيامة
في عرصات القيامة يؤمرهون وينهون ، فمن اطاع دخل الجنة ، ومن

عصى دخل النار ، وهذا هو الذي ذكره ابو الحسن الأشعري عن
اهل السنة والجماعة .

والتكليف إنما ينقطع بدخول دار الجزاء وهي الجنة والنار ، وأما
عرصات القيامة فيمتحنون فيها كما يمتحنون في البرزخ ، فيقال لأحدهم :
من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ وقال تعالى : (يوم يكشف عن
ساق ، ويدعون الى السجود فلا يستطيعون خاشعة أبصارهم ، ترهقهم
ذلة ، وقد كانوا يدعون الى السجود وهم سالمون) وقد ثبت في
الصحيح من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يتجلى
الله لعباده في الموقف ، إذا قيل : ليتبع كل قوم ما كانوا يعبدون ،
فيتبع المشركون آلهتهم ، وتبقى المؤمنون فيتجلى لهم الرب الحق في غير
الصورة التي كانوا يعرفون فينكرونه ، ثم يتجلى لهم في الصورة التي
يعرفون ، فيسجد له المؤمنون ، وتبقى ظهور المنافقين كقرون البقر ،
فيريدون أن يسجدوا فلا يستطيعون . وذلك قوله : (يوم يكشف
عن ساق) الآية ، والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير
هذا الموضع .

والمقصود هنا أن الله لا يعذب أحداً في الآخرة إلا بذنبه ، وأنه
لا تزر وازرة وزر أخرى ، وقوله : « إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه »
ليس فيه أن النائمة لا تعاقب ، بل النائمة تعاقب على النياحة ، كما في

الحديث الصحيح : « أن النائحة إذا لم تنب قبل موتها تلبس يوم القيامة درعا من جرب وسريلا من قطران ، فلا يحمل عمن ينوح وزره أحد .

وأما تعذيب الميت : فهو لم يقل : إن الميت يعاقب بيبكاء أهله عليه . بل قال : « يعذب » والعذاب أعم من العقاب ، فإن العذاب هو الألم ، وليس كل من تألم بسبب كان ذلك عقاباً له على ذلك السبب ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السفر قطعة من العذاب ، يمنع أحكم طعامه وشرابه » فسمى السفر عذاباً ، وليس هو عقاباً على ذنب .

والإنسان يعذب بالأمر المكروهة التي يشعر بها ، مثل الأصوات المائلة ، والأرواح الحية ، والصور القبيحة ، فهو يتعذب بسماع هذا وشم هذا ، ورؤية هذا ، ولم يكن ذلك عملاً له عوقب عليه ، فكيف ينكر أن يعذب الميت بالنياحة وإن لم تكن النياحة عملاً له . يعاقب عليه ؟ .

والإنسان في قبره يعذب بكلام بعض الناس ، ويتألم برؤية بعضهم ، وبسماع كلامه ، ولهذا أفتى القاضي أبو يعلى : بأن الموتي إذا عمل عند المعاصي قاتلهم يتألمون بها ، كما جاءت بذلك الآثار . فتعذيبهم

بعمل المعاصي عند قبورهم كتعذيبهم بنياحة من ينوح عليهم . ثم النياحة
سبب العذاب .

وقد يندفع حكم السبب بما يعارضه ، فقد يكون في البيت من قوة
الكرامة ما يدفع عنه من العذاب ، كما يكون في بعض الناس من القوة
ما يدفع ضرر الأصوات الهائلة ، والأرواح والصور القبيحة .

وأحاديث الوعيد يذكر فيها السبب . وقد يتخلف موجب لموانع
تدفع ذلك : إما بتوبة مقبولة ، وإما بحسنات ماحية ، وإما بمصائب
مكفرة ، وإما بشفاعة شفيع مطاع ، وإما بفضل الله ورحمته
ومغفرته ، فانه (لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) .

وما يحصل للمؤمن في الدنيا والبرزخ والقيامة من الألم التي هي
عذاب ، فان ذلك يكفر الله به خطاياهم ، كما ثبت في الصحيحين عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما يصيب المؤمن من وصب ولا
نصب ، ولا هم ولا حزن ، ولا أذى ، حتى الشوكة يشاكها ، إلا
كفر الله بها من خطاياهم » .

وفي المسند لما نزلت هذه الآية : (من يعمل سوءاً يجز به) قال
أبو بكر : يا رسول الله ! جاءت قاصمة الظهر ، وأينا لم يعمل سوءاً ؟ !

فقال : « يا أبا بكر ! أأست تحزن ؟ ! أأست يصيبك الأذى ؟ ! » فان
الجنة طيبة لا يدخلها إلا طيب . كما قال تعالى : (طبتم فأدخلوها
خالدين) . وفي الحديث الصحيح : « انهم اذا عبروا على الصراط ،
وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار ، فيقتص لبعضهم من بعض ، فاذا
هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة . والكلام فى هذه المسألة مبسوط
فى غير هذا الجواب ، والله أعلم بالصواب .

وما ذكرنا فى ان الموتى يسمعون الخطاب ، ويصل إليهم الثواب ،
ويعذبون بالنياحة ، بل وما لم يسأل عنه السائل من عقابهم فى قبورهم
وغير ذلك ، فقد يكشف لكثير من أبناء زماننا بقظة ومناماً ، ويعلمون
ذلك ، ويتحققونه ، وعندنا من ذلك أمور كثيرة ، لكن الجواب فى
المسائل العلمية يعتمد فى على ما جاء به الكتاب والسنة ، فانه يجب
على الخلق التصديق به ، وما كشف للانسان من ذلك ، أو أخبره به
من هو صادق عنده ، فهذا ينتفع به من علمه ، ويكون ذلك مما يزيد
إيماناً وتصديقاً بما جاءت به النصوص ، ولكن لا يجب على جميع الخلق
الايان بغير ما جاءت به الأنبياء ، فان الله عز وجل أوجب التصديق
بما جاءت به الأنبياء ، كما فى قوله تعالى : (قولوا آمنا بالله) الآية .
وقال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة
والكتاب والتبيين) الآية . وقد ثبت فى الصحيحين عن النبى صلى الله

عليه وسلم أنه قال : « قد كان في الأمم قبلكم محدثون ، فان يكن في أمتي أحد فعمر » .

فالمحدث الملهم المكاشف من هذه الأمة يجب عليه أن يزن ذلك بالكتاب والسنة ، فان وافق ذلك صدق ما ورد عليه ، وإن خالف لم يلتفت إليه . كما كان يجب على عمر رضي الله عنه وهو سيد المحدثين إذا ألقى في قلبه شيء ، وكان مخالفاً للسنة لم يقبل منه ، فانه ليس معصوماً ، وإنما العصمة للنبوة .

ولهذا كان الصديق أفضل من عمر ، فان الصديق لا يتلقى من قلبه ، بل من مشكاة النبوة ، وهي معصومة ، والمحدث يتلقى تارة عن قلبه ، وتارة عن النبوة ، فما تلقاه عن النبوة فهو معصوم يجب اتباعه ، وما ألهم في قلبه : فان وافق ما جاءت به النبوة فهو حق ، وإن خالف ذلك فهو باطل .

فلهذا لا يعتمد أهل العلم والایمان في مثل مسائل العلم والدين إلا على نصوص الكتاب والسنة ، وإجماع الأمة ، وإن كان غنم في بعض ذلك شواهد وبينات مما شاهدوه ووجدوه ، ومما عقلوه وعملوه ، وذلك ينتفعون به هم في أنفسهم ، وأما حجة الله تعالى على عباده فهم رسله ، وإلا فهذه المسائل فيها من الدلائل والاعتبارات العقلية والشواهد

الحسية الكشفية ما ينتفع به من وجد ذلك ، وقياس بني آدم وكشفهم تابع لما جاءت به الرسل عن الله تعالى ، فالحق في ذلك موافق لما جاءت به الرسل عن الله تعالى لا يخالف له ، ومع كونه حقاً فلا يفصل الخلاف بين الناس ، ولا يجب على من لم يحصل له ذلك التصديق به ، كما يجب التصديق بما عرف أنه معصوم ، وهو كلام الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم .

ولكن من حصل له في مثل هذه الأمور بصيرة أو قياس أو برهان كان ذلك نوراً على نور . قال بعض السلف : بصيرة المؤمن تنطق بالحكمة ، وإن لم يسمع فيها بأثر . فإذا جاء الأثر كان نوراً على نور (ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور) قال تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين . وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغياً بينهم ، فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه ، والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم) .

وسئل رحمه الله

هل يتكلم الميت في قبره ؟ أم لا ؟

فأجاب : يتكلم ، وقد يسمع أيضاً من كفه ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انهم يسمعون قرع نعالهم » وثبت عنه في الصحيح « أن الميت يسأل في قبره : فيقبال له : من ربك ؟ وما دينك ؟ ومن نبيك ؟ فيثبت الله المؤمن بالقول الثابت ، فيقول : الله ربي ، والاسلام ديني ، ومحمد نبي ، ويقال له : ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم ؟ فيقول : المؤمن هو عبد الله ورسوله ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأما به ، واتبعناه . وهذا تأويل قوله تعالى (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها نزلت في عذاب القبر .

وكذلك يتكلم المنافق فيقول : آه ! آه ! لا أخري ، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته ، فيضرب بجزية من حديد ، فيصبح صيحة يسمعونها كل شيء الا الانسان .

وثبت عنه في الصحيح أنه قال : « لولا أن لا تدافنوا لسألت الله أن يسمعكم من عذاب القبر مثل الذي أسمع » وثبت عنه في الصحيح أنه نادى المشركين يوم بدر لما ألقاهم في القلب ، وقال : « ما أتم بأسمع لما أقول منهم » والآثار في هذا كثيرة منتشرة . والله أعلم .

وسئل

عن بكاء الأم والأخوة على الميت : هل فيه بأس على الميت ؟

فأجاب :

أما دمع العين ، وحزن القلب ، فلا ثم فيه ؛ لكن الندب والنياحة منهي عنه ، وأي صدقة تصدق بها عن الميت نفعه ذلك .

وسئل

عما يتعلق بالتعزية ؟ .

فأجاب : التعزية مستحبة ، ففي الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من عزى مصاباً فله مثل أجره » . وأما قول القائل :

ما نقص من عمره زاد في عمره ، فغير مستحب ، بل المستحب أن يدعى له بما ينفع ، مثل أن يقول : أعظم الله أجرك ، وأحسن عزاك ، وغفر لميتك .

وأما نقص العمر وزيادته ، فمن الناس من يقول : انه لا يجوز بحال ، ويحمل ما ورد على زيادة البركة ، والصواب أنه يحصل نقص وزيادة عما كتب في صحف الملائكة . واما علم الله القديم فلا يتغير .

وأما اللوح المحفوظ : فهل يغير ما فيه ؟ على قولين . وعلى هذا يتفق ما ورد في هذا الباب من النصوص .

وأما صنعة الطعام لأهل البيت ، فمستحبة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اصنعوا لآل جعفر طعاماً ، فقد أتاكم ما يشغلهم » ، لكن انما يطيب اذا كان بطيب نفس المهدي ، وكان على سبيل المعاوضة ، مثل أن يكون مكافأة عن معروف مثله ، فان علم الرجل أنه ليس بمباح لم يأكل منه ، وان اشتبه أمره فلا يأمن بتناول اليسير منه اذا كان فيه مصلحة راجحة ، مثل تأليف القلوب ، ونحو ذلك . والله أعلم .

وسئل

عمن يقرأ القرآن ، وينوح على القبر ، ويذكر شيئاً لا يليق ،
والنساء مكشفات الوجوه ، والرجال حولهم ؟

فأجاب : الحمد لله . النياحة محرمة على الرجال ، والنساء . عند
الآئمة المعروفين .

وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن النائحة
إذا لم تنب قبل موتها فاتها تلبس يوم القيامة درعا من جرب ، وسربالا
من قطران » وفي السنن عنه : « أنه لعن النائحة ، والمستمعة » . وفي
الصحيح عنه قال : « ليس منا من لطم الحدود ، وشق الجيوب ،
ودعا بدعوى الجاهلية » .

وكشف النساء وجوههن بحيث يراهن الأجانب غير جائز ، وعلى
ولي الأمر الأمر بالمعروف ، والنهي عن هذا المنكر ، وغيره ، ومن لم
يرتدع فانه يعاقب على ذلك بما يزجره ، لا سيما النوح للنساء عند
القبور ، فان ذلك من المعاصي التي يكرها الله ورسوله ، من الجزع

والندب، والنياحة، وإيذاء الميت، وفتنة الحي، وأكل أموال الناس
بالباطل، وترك ما أمر الله به ورسوله من الصبر والاحتساب،
وفعل أسباب الفواحش، وفتح بابها، ما يجب على المسلمين أن ينهوا
عنه. والله أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

آخر المجلد الرابع والعشرين

فهرس المجلد الرابع والعشرين

باب صلاة أهل الاعذار

الصفحة	الموضوع
٥	« سئل رحمه الله عن شيخ كبير لا يستطيع الاستنجاء ولا الرفع من السجود »
٦	« سئل هل تصح صلاة المرأة قاعدة مع قدرتها على القيام »
٧ - ١٠	« سئل هل القصر في السفر سنة او عزيمة ومن حديث « قصر ، وأتم »
٩	أقوال العلماء في التربع في السفر
١٠ - ١٣	« سئل هل لمسافة القصر قدر محدد عن الشارع »
١٠	سنة المسافرين القصر والجمع بعرفة ومزدلفة ، حتى أهل مكة
١٣ - ١٦	« سئل إذا سافر إنسان مقدار ثلاثة أيام او فراسخ هل يباح له الجمع والقصر ؟ »

الصلحة	الموضوع
١٤	الاعذار المبيحة للجمع
١٥	السفر في العرف
١٦	هل يشترط للجمع والقصر نية
١٦	« سئل عن سفر يوم من رمضان هل يجوز ان يقصر فيه ويفطر »
١٧	« سئل عن رجل مسافر الى بلد ومقصوده ان يقيم مدة شهر او اكثر هل يتم »
١٧ ، ١٨	« سئل عن رجل خرج إلى الحربة وهو يعلم انه يقيم بها شهرين هل يجوز له القصر ، وهل هو أفضل »
١٩ - ٢٧	« سئل هل الجمع بين الصلاتين أفضل ام القصر الخ »
٢٠ - ٢٢	(واذا ضربتم في الارض) الآية (فلا جناح عليه ان يطوف بهما)
٢٠ - ٢٢	هل فرض المسافر الركعتان ، وهل يحتاج الى نية
٢٣	« ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها الا الفجر بمزدلفة »
٢٢ - ٢٤	نزاع العلماء في الجمع ومنشاؤه
٢٤ - ٢٦	« جمع بين الظهر والعصر من غير خوف ولا مطر » ، « أراد أن لا يخرج أمته »
٢٥	المواقيت لأهل الأعذار ثلاثة ولغيرهم خمسة . (أقسم الصلاة لدلوك الشمس) الآية
٢٧ ، ٢٨	« سئل عن الجمع ، وما كان النبي يفعله »
٢٨	أوسع المذاهب في الجمع
٢٩	« سئل عن الجمع بين العشاءين هل يجوز من البرد »

الصفحة	الموضوع
	الشديد والريح الشديدة ، والوحل ،
٢٩	« سئل عن إمام أبي ان يجمع وقد وقع المطر والتلج فهل للمأمومين ان يصلوا في بيوتهم »
٣٠ — ٣٣	« وقال فصل في الصلوات في الأحوال العارضة »
٣٠	مذهب فقهاء الحديث في صفة صلاة الخوف وفي القصر والجمع ..
٣١	أصح ما روى في صلاة الكسوف
٣٢	صفة صلاة الاستسقاء والجنائز
٣٣ — ١٦٣	« قاعدة في الأحكام التي تختلف بالسفر والاقامة »
٣٣ — ٣٥	الفرق بين السفر الطويل والقصير لا اصل له في الشرع
٣٥ ، ٣٦	ما يدخل في معنى الخف ، والطلاق ، والإيمان ، والخمر .
٣٧	هل يجوز الجمع في السفر القصير ، تجوز الصلاة على الراحلة في الحضر أيضا
٣٨ — ٤٠	خلاف الناس في حد السفر الذي علق به الشارع الفطر والقصر
٤٠	الجمع بين حديث « بين السماء والارض خمسمائة سنة » وحديث « احدى أو اثنتان أو ثلاث وسبعون »
٤٠ ، ٤١	كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع يرجع فيه الى العرف
٤١ — ٥٠	هل يحد السفر بمسافة تعرفه أم السفر هو ما سمي سفرا طال أو قصر
٤١ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٤٨	إذا قطع المسافة الطويلة في مدة قصيرة فهل يكون مسافرا .
٤٢ — ٤٥	« يا أهل مكة أتوا صلاتكم فانا قوم سفر » قاله بمكة
٤٣ — ٤٧	هل يجمع أهل مكة ويقصرون بعرفة

الصفحة	الموضوع
٥٠ - ٥٥	لا يشترط للجمع ولا للقصر نية ولا مقارنة
٥١ - ٥٥	أول وقت العشاء عند أحمد
٥٦ - ٨٤	الأفضل أن يجمع بحسب الحاجة في أول الوقت أو آخره أو وسطه ٠٠٠ الأحاديث الواردة فيه
٥٦ ، ٥٧ ، ٨٢ - ٨٤	يجمع للمطر في وقت المغرب إلا في مزدلفة
٦٣ - ٦٥	هل يجمع إذا كان نازلاً
٧٣ - ٨٤	حديث « جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر »
٨٤	الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر
٨٥ - ١٠٥	فصل في تمام الكلام في القصر ، وسبب إتمام عثمان وعائشة بمنى
٩٦ - ١٠٣	نزاع الناس في التربع في السفر
١٠٥ - ١٣٦	فصل السفر في الكتاب والسنة مطلق في القصر والفطر
١٠٥ - ١١٤	هل كل من سافر يقصر أم لا قصر إلا في حج وعمره وغزو أو سفر طاعة أو مباح
١٠٦ ، ١٠٧	(فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة)
١٠٦ - ١٠٨	(أن الله قد وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة ،
١١٠ - ١١٢	(فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه)
١١٢	(فمن خاف من موص جنفا أو اثماً)
١١٤	هل لمن قاتل قتالا محرماً أن يصلي صلاة خائف
١١٤ - ١٣٦	مأخذ عثمان وغيره في الإتمام بمنى ، وما يعتبر سفراً عندهم ،
١١٩	لو قطع يريد في ثلاثة أيام مسح مسح مسافر ولو قطعه في نصف يوم لم يكن مسافراً
١٢٧	حديث « يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من أربعة برد ،
١٢٨ - ١٣٠ ، ١٣٤	ما روى عن ابن عمر في تحديد القصر
١٣١ ، ١٣٢	(كان إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال التح)
١٣٦ - ١٤٣	فصل في الإقامة وهل تحدد بأيام ينوي إقامتها
١٣٧ ، ١٣٨	تقسيم المقيم إلى مستوطن يجب عليه الجمعة وتنعقد به وغير مستوطن يجب عليه ولا تنعقد لا دليل عليه

- ١٣٨ ، ١٣٩ ثلاثة ايام يجوز فيها ما كان محظور الجنس
 ١٤٣ - ١٦٢ فصل في ماخذ من لم يكره ان يصلي المسافر اربعاً وما ورد فيه
 عن عائشة
 ١٤٤ - ١٥٦ حديث « كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم »
 ١٤٧ - ١٥٢ كم عمر الرسول ، وهل اعتسر في رمضان ؟
 ١٥٤ حديث « كنا معاشر الصحابة نساغر فمنا للصائم ومنا المفطر
 النخ »
 ١٥٤ : البيهقي والطحاوي وطريقتهما في الرواية
 ١٥٨ ، ١٥٩ « يا اهل مكة اتوا صلاتكم .. » لم يقله في حجته
 ١٦٠ - ١٦٢ بنو عثمان وعائشة في اتمامها في الحج

باب صلاة الجمعة

- ١٦٣ - ١٧٧ « رسالة إلى أهل البحرين يأمرهم باقامة الجمعة وكانت
 يوتهم من جريد النخل »
 ١٦٤ - ١٦٦ حالة أهل البحرين بعد البعثة
 ١٦٦ من تجب عليه الجمعة
 ١٦٧ ، ١٦٨ تقام الجمعة في البيوت المبنية بما جرت به عادة المستوطنين
 ١٦٧ سقف مسجد الرسول
 ١٦٩ ، ١٧٠ الفرق بين أهل القرى وأهل الخيام
 ١٧٠ - ١٧٢ الامر بالجماعة والنهي عن الفرقة
 ١٧٢ - ١٧٤ طريقة السلف في البحث والمناظرة لا توجب المشاجرة ولا تنافي
 الاخوة .
 ١٧٤ ، ١٧٥ يهجر المسلم اذا ظهرت منه علامات الزيغ من أظهر الخير
 قبلت علانيته .

١٧٧ - ١٨٧ « وقال فصل تنازع الناس في صلاة الجمعة والعيد هل

تشرط لها الإقامة ؟

- ١٧٩ - ١٨٦ خطبة عرفة ، هل صلاة العيد فرض عين أو كفاية أو تطوع ، صفة صلاة على بالضعفة
- ١٨٤ هل تجب الجمعة على من في المصر من المسافرين وعلى العبد
- ١٨٤ ، ١٨٥ هل يصلي المسافر في المصر على الراحلة
- ١٨٦ هل يصلي من فاتته العيد أربعاً أو ركعتين أو يخير بينهما
- ١٨٧ « سئل هل تجب الجمعة على من دون الأربعين »
- ١٨٨ - ٢٠٤ « سئل عن الصلاة بعد أذان الأول يوم الجمعة الخ »
- ١٨٨ لم يكن يؤذن على عهد النبي الا اذا قعد على المنبر
- ١٨٨ - ١٩٣ ليس قبل الجمعة سنة راتبة مقدرة
- ١٩٠ - ١٩٣ هل للجمعة ظهر مقصورة ، الترييع في السفر ، وركعتي السنة
- ١٩٣ ، ١٩٤ دفع الاحتجاج بقوله « بين كل اذنين صلاة »
- ١٩٤ يستحب أن لا يداوم على قراءة السجدة يوم الجمعة
- ١٩٥ يترك المستحب اذا كان في فعله فساد راجع على مصلحته
- ١٩٥ يستحب للامام أن يترك ما هو عنده أفضل اذا كان فيه تأليف للمأمومين
- ١٩٦ - ١٩٨ لو فعل الامام خلاف الافضل لاجل بيان السنة
- ١٩٦ ، ١٩٧ ما يستحب وما يجوز في صلاة الجنائز من القراءة وغيرها
- ١٩٨ ، ١٩٩ تفصيل بعض الاعمال على بعض قد يتنوع بتنوع الاحوال
- ٢٠٠ - ٢٠٤ فصل في السنة بعد الجمعة والسنن الرواتب والتطوعات
- ٢٠٠ مجموع صلاة النبي بالليل والنهار : الفرض والنفل
- ٢٠١ ، ٢٠٢ ما ابتدع من الصلوات الاسبوعية والحولية
- ٢٠٢ ، ٢٠٣ لا يجوز وصل النافلة بالفريضة والحكمة في النهي عنه
- ٢٠٣ كثير من أهل البدع لا ينوون الجمعة بل ينوون الظهر ويظهرون أنهم مسلمون
- ٢٠٤ « سئل عن رجل خرج الى صلاة الجمعة وقد أقيمت

- الصلاة فهل يجري أو يأتي هونا ولو فاتته «
- ٢٠٤ ، ٢٠٥ « سئل هل تجب للمداومة على قراءة السجدة يوم الجمعة أو تكره »
- ٢٠٥ ما يقرأ به في العيد ، هل يستحب أن يقرأ سورة أخرى فيها سجدة في فجر الجمعة
- ٢٠٦ « سئل هل للطلوب قراءة سورة (الم تنزيل) و (هل أتى) أو السجدة الخ »
- ٢٠٧ « سئل عن أدرك ركعة من صلاة الجمعة ثم قام ليقضي ما عليه هل يجهر بالقراءة »
- ٢٠٨ ، ٢٠٩ « سئل عن صلاة الجمعة في جامع القلعة هل هي جائزة مع وجود جمعة أخرى »
- ٢٠٨ ، ٢٠٩ شرط تعدد الجمعة في البلد ، لا تقام الجمعة في السفر
- ٢١٠ ، ٢١١ « سئل عن رجلين تنازعا في العيد إذا وافق الجمعة »
- ٢١٢ ، ٢١٣ « سئل عن رجل قال إذا وافق يوم الجمعة يوم العيد وصلى العيد فإن شاء صلى الجمعة وإلا فلا .. »
- ٢١٤ « سئل عن خطبة بين صلاتين كلاهما فرض لوقتها الخ »
- ٢١٥ « سئل هل جاء حديث في قراءة الكهف بعد

الصفحة	الموضوع
	عصر الجمعة ،
٢١٦	« سئل هل يجوز فرش السجادة في الروضة الشريفة »
٢١٧	« سئل عما يقوله المؤذن يوم الجمعة وقت دخول الامام المسجد وبعد الأذان الثاني وعن دعاء الامام بعد صعوده على المنبر »
٢١٨	« سئل عن مؤذن يقول عند دخول الخطيب » ان الله وملائكته الخ ،

باب صلاة العيدين

٢١٩	« سئل هل تتعين قراءة بعينها في صلاة العيدين وما يقول الانسان بين كل تكيرتين »
٢٢٠	« سئل عن صفة التكبير في العيدين ومتى وقته »
٢٢١	« سئل هل يجب التكبير في عيد الفطر أكثر من عيد الأضحى »
٢٢٣ - ٢٥٣	« وقال فصل في قوله : (ولتكبروا الله على ما هداكم) الآية »

٢٢٤ ، ٢٢٥ ما اختصت به صلاة العيد وخطبتها من التكبير

الصفحة	الموضوع
٢٢٥ - ٢٢٨	(ويذكروا اسم الله في أيام معلومات) الآية
٢٢٨	حكمة شرعية التكبير بعد الصلوات في أيام العيد دون بقية الأيام بعد الصلاة
٢٢٨	(واذكروا الله في أيام معدودات) الآية
٢٢٨ - ٢٣٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦	للمواضع التي يشرع فيها التكبير والحكمة في ذلك
٢٣٠ - ٢٣٢	يجمع بين التكبير والشكر والتحميد والتكبير والتسبيح والتحميد
٢٣٢ - ٢٣٦	التهليل قرين التكبير ، فضل كلمة « لا اله الا الله »
٢٣٦ - ٢٣٩	الجمع بين حديث « أفضل الكلام ما اصطفى الله لملائكته الخ » وحديث « أفضل ما قلت الخ »
٢٣٦ - ٢٣٩	اذا كان الشيء أفضل في الجملة لم يلزم أن يكون أفضل في كل حال
٢٤٠	فصل جمع في تكبير الاعياد بين التكبير والتهليل وبين التكبير والتحميد
٢٤٠ ، ٢٤١	(سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين)
٢٤١ ، ٢٤٢	صفات التكبير في العيد
٢٤٢ - ٢٥٢	القاعدة في العبادات التي جاءت على وجوه متنوعة أن لا يكره شيء منها ولا يجمع بينها ولا يداوم على نوع منها
٢٥٣	« سئل عن التهئة في العيد هل لها أصل »

باب صورة الكسوف

٢٥٤ - ٢٦٢	« سئل عن قول أهل التقاويم : في الرابع عشر يخسف القمر ، وفي التاسع والعشرين تكسف الشمس : هل يصدقون وإذا خسف هل يصلي لها أم يسبح الخ »
٢٥٧	قول بعضهم : تكسف الشمس في غير وقت الاستسرار غلط

الموضوع	الصفحة
وكذلك قولهم : إذا اجتمع صلاة العيد وصلاة الكسوف	٢٥٧
لا يصلي الكسوف والخسوف الا اذا شوهدا	٢٥٨
الخسوف والكسوف سبب لنزول العذاب ، صفة صلاتهما	٢٥٩
اذا قرغ من الصلاة قبل التجلي ، طول الكسوف وقصره	٢٦٠
يجهر فيها بالقراءة	٢٦١
٢٦٢ - ٢٦٤ « سئل عن اللطر والرعد والزلازل على قول أهل الشرع وعلى قول الفلاسفة »	
<h1>كتاب الجنائز</h1>	
« سئل هل يجوز للمسلم ان يعود جاره النصراني إذا مرض ويتبع جنازته »	٢٦٥
« سئل هل يجوز التدوي بمرارة ما يحل أكله »	٢٦٥
« سئل هل يجوز التدوي بالتمر »	٢٦٦
٢٦٧ - ٢٦٩ « سئل عن مداواة بالتمر ، وقول النبي دواؤها داء الخ »	
٢٦٨ ، ٢٦٩ ضعف قياس التدوي بالمحرم على اباحة الميتة والدم للمضطر	
هل التدوي أفضل أم المصير ؟	٢٦٩
« سئل هل يجوز التدوي بشحم الخنزير »	٢٧٠
تجوز مباشرة النجاسة للحاجة ، ما أبيح للحاجة جاز التدوي به ، بخلاف ما أبيح للضرورة	٢٧٠
« سئل هل يجوز التدوي للضرورة بالتمر ولحم الخنزير	٢٧١
394	٢٩٤

وغيرها من المحرمات »

٢٧٢ - ٢٧٥ « سئل عن المريض إذا قال له الأطباء مالك دواء غير
أكل لحم الكلب والتحذير أو شرب الخمر الخ »

٢٧٤ ، ٢٧٥ قول الأطباء لا يبرأ هذا المرض إلا بهذا الدواء المعين
٢٧٥ من شفى بالادوية الخبيثة كان دليلا على مرض فى قلبه
٢٧٥ « ان الله لم يجعل شفاء أمتى فيما حرم عليها »
٢٧٥ هل يجب المتداوى وهل تركه على سبيل التوكل أفضل
٢٧٥ المتداوى بلبس الحرير

٢٧٦ - ٢٨٢ « سئل عن وجود الجن وصرعها للانس هل ينكره
الشرع وعن معالجة المصروع بالرق والتعوذات »

٢٧٩ (وما يعلمان من أحد حتى يقولوا لانما نحن فتنة فلا تكفر)
٢٨١ يشرع للعبد التعوذ اذا أصبح واذا أمسى الخ

٢٨٢ « وقال فصل : من لم يتبين له كيفية الجن فليس له أن
ينكر وجودهم الخ »

٢٨٣ « سئل عمن يقول لا يحرم قول : أيا أزران . يا كيان »

٢٨٣ ، ٢٨٤ « سئل عمن إذا اشتد به الوجع استغاث بالله وبكى هل
ينافى الصبر »

٢٨٤ « سئل عن رجل مبتلى سكن في دار بين قوم هل يجوز
لهم اخراجه »

- ٢٨٥ - ٢٨٧ « سئل هل يصلي على من كان لا يصلي أو يشرب الخمر الخ ،
 ٢٨٥ ، ٢٨٦ لا يصلي على من علم منه النفاق وإن كان مظهراً للإسلام ، المظهر
 للفسق
- ٢٨٧ « سئل عن رجل يصلي وقتاً ويترك الصلاة كثيراً أو لا
 يصلي هل يصلي عليه »
- ٢٨٨ « وقال فصل ثبت أن النبي امتنع عن الصلاة على من
 عليه دين الخ »
- ٢٨٩ « سئل عن رجل له مملوك هرب ثم رجع وقتل نفسه
 فهل يأثم سيده ؟ وهل يصلي عليه ؟ »
- ٢٩٠ - ٢٩٣ « سئل عن رجل يدعى المشيخة رأى ثعباناً فأمسكه بيده
 فلدغه فمات هل يصلي عليه »
- ٢٩٣ « سئل عن رجل ركب البحر للتجارة فغرق فهل
 مات شهيداً »
- ٢٩٣ ، ٢٩٤ « سئل عن رفع الصوت في الجنازة بالقراءة والذكر الخ ،
- ٢٩٥ « سئل عن امرأة نصرانية بعها مسلم توفيت وفي بطنها جنين
 له سبعة أشهر هل تدفن مع المسلمين أو مع النصارى »
- ٢٩٩ « سئل هل يشرع تلقين الميت » . ومسألتيان في معناها
- ٢٩٩ « سئل عن الحتمة التي تعمل على الميت والقراءة بالاجرة

- هل قراءتهم تصل إلى الميت الخ ،
- ٣٠٠ - ٣٠٣ « سئل عن جعل المصحف والقنديل عند القبر »
- ٣٠٣ « سئل هل يجوز نقل للميت وهل تجتمع أرواح الموتى وهل يعرف من يزوره »
- ٣٠٤ « سئل عن قوم لهم تربة هل يجوز نقل موتاهم إلى تربة أخرى »
- ٣٠٤ ، ٣٠٥ « سئل عما يقوله بعض الناس : إن لله ملائكة ينقلون من مقابر المسلمين إلى مقابر اليهود والنصارى ، والعكس »
- ٣٠٦ - ٣١٤ « سئل عن قوله (وأن ليس للانسان إلا ما سعى) وقوله « إذا مات ابن آدم انقطع عمله الخ » فهل يقتضى ان الميت لا يصل إليه شيء من أفعال البر ،
- ٣١٤ - ٣٢١ « سئل عن القراءة للميت هل تصل إليه ، والأجرة على ذلك الخ ،
- ٣١٤ الصدقة عن الميت ينتفع بها ، اختلف في الصيام وصلاة التطوع الخ
- ٣١٥ ، ٣١٦ نزاع العلماء في جواز اخذ الأجرة على تعليم القرآن
- ٣١٦ صنعة أهل الميت الطعام
- ٣١٧ القراءة الدائمة والعارضة على القبر
- ٣١٨ - ٣٢٠ بناء المشاهد والصلاة فيها والنذر لها أو للمجاورين عندها وهل فيه كفارة
- ٣٢٠ ، ٣٢١ نقل المسلمين من الصلاة في المساجد إلى المشاهد ، السنة لمن زار

الصفحة	الموضوع
	قبرا في مشهد
٣٢١	التمسح بالقبر والصلاة والدعاء عنده
٣٢١ ، ٣٢٢	« سئل عن يقرأ القرآن أو شيئاً منه هل الأفضل ان يهدي ثوابه لوالديه ولموتى المسلمين او يجعل ثوابه لنفسه »
٣٢٣	« سئل عن حديث « من هلك سبعين الف مرة وأهداه للميت يكون براءة له من النار »
٣٢٤	« سئل عن قراءة أهل الميت وذكرهم هل يصل اليه ثوابه »
٣٢٤	« سئل عن القراءة تصل الى الميت من الولد على مذهب الشافعي »
٣٢٥	« سئل عن ترك والد به كفاراً ولم يعلم هل أسلموا هل يجوز أن يدعو لهم »

باب زيارة القبور

٣٢٦ - ٣٣٠	« سئل عن المشروع في زيارة القبور »
٣٢٦ - ٣٢٨	الزيارة على نوعين شرعية وبدعية
٣٣٠	« سئل عن الزيارة »
٣٣١ ، ٣٣٢	« سئل عن الأحياء إذا زاروا الأموات هل يعلمون بزيارتهم »

وباليت إذا مات ،

- ٣٣٢ هل- الحياة والرزق ودخول الارواح الجنة مختص بالشهادة
- ٣٣٣ - ٣٦٠ « سئل عن قوله « لعن الله زوارات القبور » هل هو منسوخ بقوله : « كنت نهيتكم ... » وهل الحديث الأول صحيح ؟ الخ ،

- ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤٣ تنقسم الزيارة الى شرعية وبدعية
- ٣٣٥ ، ٣٣٦ القسم على الله بالمخلوق
- ٣٣٧ - ٣٤٠ الفرق بين حق الله وحق الرسول
- ٣٣٩ ، ٣٤٠ من جعل للخلق طريقا غير متابعة الرسول فهو كافر
- ٣٤٠ - ٣٤٢ الناس في الشفاعة على ثلاثة أقسام
- ٣٤٢ - ٣٥٧ هل النساء داخلات في الاذن في الزيارة أو منهيات منها ، وهل النهي نهى تحريم أو تنزيه
- ٣٥٥ تشييع النساء للجنائز
- ٣٥٦ من أصول الشريعة أن الحكمة اذا كانت خفية أو غير منتشرة علق الحكم بمظنتها
- ٣٥٦ - ٣٦٠ فصل في الكلام على الاحاديث في زيارة قبر النبي
- ٣٦٠ ، ٣٦١ « وسئل عن زيارة النساء القبور هل ورد فيه حديث ؟ »
- ٣٦٠ ، ٣٦١ ان قيل هذا النهي منسوخ

- ٣٦٢ - ٣٧٩ « سئل هل الميت يسمع كلام زائره ويرى شخصه الخ ،
- ٣٦٥ فصل واما قول القائل هل تعاد روحه الى بدنه ذلك الوقت أم ترفرف على قبره
- ٣٦٦ ، ٣٦٧ فصل في وصول القراءة وغيرها من أعمال البر الى الميت
- ٣٦٨ ، ٣٦٩ فصل واما اجتماع روحه مع أرواح أقاربه واستقرار الارواح
- ٣٦٩ لا ينتقل البدن الى الموضع الذي ولد فيه ، وهل يذر على الميت

من تراب حفرته	
٣٦٩ - ٣٧٨ فصل واما قول السائل : هل يؤذيه البكاء عليه	
٣٧٠ - ٣٧٦ « الميت يعذب ببكاء أهله عليه »	
٣٧١ ، ٣٧٢ « ان الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه »	
٣٧٢ ، ٣٧٣ حكم أطفال الكفار في الآخرة	
٣٧٦ قد يكشف لبعض الخلق عذاب أهل القبور	
٣٧٦ ، ٣٧٧ الاعتماد في مسائل العلم والدين على النصوص والاجماع ويستشهد بالكشوفات والمنامات	
٣٧٩ « سئل هل يتكلم الميت في قبره »	
٣٨٠ « سئل عن بكاء الأم والأخوة على الميت »	
٣٨٠ ، ٣٨١ « سئل عن التعزية وما يقوله المعزي »	
٣٨١ نقص العمر وزيادته وصناعة الطعام لأهل الميت	
٣٨٢ « سئل عمن يقرأ القرآن وينوح على القبر .. وعن كشف النساء وجوههن بحيث يراهن الأجانب »	

